المغرب الذي نريد

الإصلاحات المقترحة للمغرب في مجالات العدل والتعليم والصحة والسكن والمعيشة والتشغيل والبيئة والماء....

تأليف: بدر شاشا

الإهداء

إلى كل مواطن مغربي يحمل في قلبه حب الوطن، ويحلم بمغرب أكثر عدلًا وكرامة وازدهارًا.

إلى الشباب المغربي الذي يبحث عن فرصة لبناء مستقبله، وإلى الأسر التي تسعى إلى حياة كريمة، وإلى المعلمين والأطباء والعمال والفلاحين والموظفين وكل من يساهم بجهده في بناء الوطن.

إلى سكان القرى والمدن والمناطق الجبلية والواحات، وإلى كل من ينتظر مدرسة جيدة، ومستشفى مجهزًا، وسكنًا لائقًا، وعملًا مستقرًا، وماءً متاحًا، وبيئة سليمة.

أهدي هذا العمل إلى كل مغربي يؤمن بأن الإصلاح ممكن، وأن مستقبل الوطن مسؤولية مشتركة، وأن كرامة الإنسان يجب أن تبقى في قلب كل مشروع تنموي.

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من يساهم في خدمة المغرب، وإلى كل صاحب فكرة بناءة، وكل باحث ومفكر ومواطن يسعى إلى فهم مشكلات المجتمع والبحث عن حلول عملية لها.

كما أتوجه بالتقدير إلى الأطر التعليمية والطبية، والقضاة والمحامين، والمهندسين والتقنيين، والعمال والفلاحين، والفاعلين الجمعويين، وكل الأشخاص الذين يساهمون في تحسين حياة المواطنين.

إن هذا الكتاب ثمرة اهتمام بقضايا المجتمع المغربي ورغبة في فتح نقاش مسؤول حول الإصلاح والتنمية والعدالة الاجتماعية. وهو لا يدعي امتلاك جميع الأجوبة، بل يسعى إلى تقديم أفكار قابلة للنقاش والتطوير، وإلى تشجيع التفكير في مستقبل أفضل للمغرب.

والشكر موصول لكل من سيقرأ هذا العمل ويناقش أفكاره وينتقد مقترحاته بروح مسؤولة، لأن الحوار وتبادل المعرفة من الوسائل الأساسية لتطوير الأفكار وتحسين السياسات العمومية.

مقدمة عامة

يواجه المغرب مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي تجعل الإصلاح المستمر ضرورة لبناء مستقبل أكثر استقرارًا وإنصافًا. فالتنمية لا تقاس فقط بالمشاريع الكبرى أو بمعدلات النمو الاقتصادي، بل تقاس أيضًا بمدى قدرة المواطن على الحصول على تعليم جيد، وعلاج مناسب، وعدالة منصفة، وسكن لائق، وفرصة عمل تحفظ كرامته، وبيئة سليمة، وماء صالح للشرب.

إن المواطن هو الغاية الأساسية من التنمية، ولذلك ينبغي أن تنعكس السياسات العمومية على حياته اليومية بصورة ملموسة. فالمدرسة التي تمنح الطفل المعرفة والثقة، والمستشفى الذي يوفر العلاج، والمحكمة التي تضمن الحقوق، والإدارة التي تحترم الوقت والكرامة، كلها عناصر أساسية في بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات.

ومن هنا تأتي أهمية التفكير في إصلاح القطاعات الحيوية في المغرب، ليس باعتبارها مجالات منفصلة، بل باعتبارها أجزاء مترابطة من مشروع وطني شامل. فالتعليم يرتبط بالتشغيل، والصحة ترتبط بالقدرة الشرائية، والسكن يرتبط بالتخطيط الحضري والنقل، والبيئة ترتبط بالماء والفلاحة والطاقة، والعدالة ترتبط بحماية الحقوق وتشجيع الاستثمار وضمان المساواة أمام القانون.

ينطلق هذا الكتاب من الرغبة في تقديم رؤية إصلاحية تهتم بحاجات المواطنين، وتبحث عن حلول عملية للمشكلات القائمة، مع مراعاة الإمكانات المالية للدولة، والاختلافات بين الجهات، والموارد البشرية المتاحة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يقوم الإصلاح الحقيقي على إطلاق الوعود وحدها، بل يحتاج إلى تشخيص دقيق للمشكلات، وتحديد الأولويات، ووضع برامج قابلة للتنفيذ، وتوفير التمويل اللازم، وتحديد المسؤوليات، ثم قياس النتائج ومراجعة الاختلالات.

كما أن الإصلاح لا يعني تغيير القوانين والمؤسسات فقط، بل يشمل تطوير أساليب العمل، وتحسين جودة الخدمات، وترسيخ النزاهة والشفافية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وتعزيز ثقافة المسؤولية والمحاسبة في إطار القانون.

ويهدف هذا العمل إلى مناقشة الإصلاحات الممكنة في وزارة العدل والتعليم والصحة، وفي مجالات السكن والمعيشة والتشغيل والبيئة والماء، مع الاهتمام بالعلاقة بين هذه القطاعات وبأثرها المباشر على حياة المواطن المغربي.

إن المغرب الذي نريد هو مغرب تتكافأ فيه الفرص، ويحصل فيه المواطن على حقوقه بكرامة، ويستطيع فيه الشباب بناء مستقبلهم، وتجد فيه الأسر أسباب الاستقرار، وتتحول فيه الموارد الوطنية إلى تنمية يستفيد منها المجتمع بمختلف فئاته ومناطقه.

هذه الرؤية ليست ادعاءً بوجود حلول سهلة أو فورية، وإنما دعوة إلى التفكير الجاد والعمل المتدرج، وإلى جعل مصلحة المواطن والعدالة الاجتماعية والاستدامة من المعايير الأساسية لتقييم الإصلاحات.

منهج الكتاب

يعتمد هذا الكتاب منهجًا وصفيًا وتحليليًا واقتراحيًا، يجمع بين عرض القضايا التي تهم المجتمع المغربي، وتحليل جوانبها الاجتماعية

والاقتصادية والمؤسساتية، وتقديم أفكار إصلاحية يمكن دراستها وتطويرها.

يقوم المنهج الوصفي على تقديم صورة واضحة عن طبيعة التحديات التي تواجه القطاعات المعنية، مع التمييز بين المشكلات العامة والاختلافات الموجودة بين الجهات والمدن والقرى.

أما المنهج التحليلي فيركز على دراسة أسباب المشكلات وآثارها، وفهم العلاقات بين القطاعات المختلفة، مثل العلاقة بين جودة التعليم وفرص التشغيل، وبين السكن والنقل والقدرة الشرائية، وبين ندرة الماء والتنمية الفلاحية وحماية البيئة.

ويعتمد المنهج الاقتراحي على تقديم حلول عملية تراعي الإمكانات المتاحة، وتبحث في سبل تحسين الخدمات العمومية، وتطوير الإدارة، وتوجيه الموارد نحو الأولويات، وتعزيز الشفافية والمحاسبة.

كما يستند الكتاب، عند إعداد نسخته الموثقة، إلى تحليل القوانين والبرامج الحكومية والبيانات الرسمية والدراسات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الوطنية والهيئات المختصة، مع مراعاة تاريخ البيانات ومصادرها، والتمييز بين المعلومات المثبتة والرأي الشخصي والمقترحات المستقبلية.

ويولي هذا المنهج أهمية خاصة للواقع المحلي، لأن احتياجات المواطن في منطقة تعاني ندرة المياه قد تختلف عن احتياجات سكان مدينة تواجه ضغطًا على السكن والنقل والخدمات الصحية. ولذلك ينبغي أن تراعي الإصلاحات الخصوصيات المجالية، وأن تستند إلى تشخيص واقعي لكل قطاع.

كما يهتم الكتاب بتقييم المقترحات من حيث أثرها المتوقع، وتكلفتها المالية، وإمكانية تنفيذها، والمدة التي تحتاج إليها، والجهات المسؤولة عنها، والنتائج التي يمكن قياسها. ويشمل ذلك مراعاة العدالة

الاجتماعية، وحماية الفئات الهشة، والاستدامة البيئية، واحترام الحقوق والحريات.

ولا يقدم هذا العمل نفسه بوصفه دراسة رسمية صادرة عن مؤسسة حكومية أو برنامجًا معتمدًا من الدولة، بل باعتباره مشروعًا فكريًا وإصلاحيًا يحمل اسم مؤلفه، ويهدف إلى الإسهام في النقاش العام حول مستقبل المغرب.

وتظل المقترحات الواردة فيه قابلة للمراجعة والتطوير بناءً على الأدلة والبيانات الحديثة، وآراء المختصين، وتجارب المواطنين، والنتائج التي تكشف عنها الممارسة.

إن الغاية من هذا المنهج هي الانتقال من وصف المشكلات إلى فهم أسبابها، ومن طرح الأفكار العامة إلى صياغة مقترحات واضحة، ومن الاكتفاء بالتمنيات إلى البحث عن مسارات واقعية للتنفيذ والتقييم.

وبذلك يسعى الكتاب إلى أن يكون مساهمة في التفكير في مغرب أكثر عدلًا وتضامنًا واستدامة، تكون فيه كرامة المواطن أساس التنمية، وتكون فيه المسؤولية مرتبطة بخدمة الصالح العام.

الفصل الأول: إصلاح التعليم العمومي بالمغرب من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة

التعليم أساس بناء المغرب الجديد

يعتبر التعليم العمومي من أهم القطاعات التي يتوقف عليها مستقبل المغرب، لأنه المجال الذي تتكون فيه شخصية المواطن، وتنمو فيه قدراته الفكرية والعلمية والتقنية، وتتحدد من خلاله إلى حد كبير فرصه في الحياة والعمل والمشاركة في تنمية المجتمع. فالدولة التي تريد بناء اقتصاد قوي، وإدارة فعالة، ومجتمع متقدم، تحتاج إلى نظام تعليمي قادر على إنتاج المعرفة، وتطوير المهارات، وتشجيع الابتكار، وإعداد أجيال تستطيع مواجهة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.

إن إصلاح التعليم في المغرب لا ينبغي أن يقتصر على ترميم المدارس أو بناء المؤسسات الجديدة أو تغيير المقررات الدراسية من حين إلى آخر، بل يجب أن يشمل إعادة النظر في فلسفة التعليم وأهدافه وطرق التدريس والتقييم والتكوين والتوجيه، وكذلك في العلاقة بين المدرسة والجامعة ومراكز التكوين المهني وسوق الشغل. فالمطلوب هو الانتقال من نظام يركز بدرجة كبيرة على استيعاب المعلومات واجتياز الامتحانات إلى نظام يساعد المتعلم على الفهم والتطبيق والإبداع، ويمنحه القدرة على حل المشكلات والعمل ضمن فريق، واستعمال التكنولوجيا، واكتساب المهارات التي يحتاج إليها في حياته المهنية والاجتماعية.

إن المدرسة العمومية ليست مجرد مكان يتلقى فيه التلميذ الدروس، بل هي مؤسسة لتكوين الإنسان، وتنمية مواهبه، واكتشاف قدراته، ومساعدته على اختيار مستقبله. ولهذا ينبغي أن يكون إصلاحها مشروعًا وطنيًا طويل الأمد، لا يتوقف مع تغير البرامج أو المسؤولين، بل يستند إلى أهداف واضحة، وميزانية مناسبة، وتقييم مستمر، ومشاركة المدرسين والأسر والطلبة والجامعات والمقاولات.

ويجب أن يستفيد جميع الأطفال المغاربة من تعليم عمومي جيد، سواء كانوا يعيشون في المدن الكبرى أو القرى الصغيرة أو المناطق الجبلية والبعيدة. فلا ينبغي أن تتحول الظروف الاجتماعية أو مكان الإقامة أو ضعف الإمكانات المالية للأسرة إلى عوامل تحدد مستقبل الطفل. وتكافؤ الفرص لا يتحقق بمجرد فتح أبواب المدارس، بل يحتاج إلى ضمان جودة التعليم، وتوفير المدرسين المؤهلين، والمرافق الصحية، والنقل المدرسي، والمطاعم المدرسية حيث تكون ضرورية، والوسائل الرقمية والعلمية التي تسمح لكل متعلم بتطوير قدراته.

إعادة بناء المدرسة العمومية على أساس الكفاءة والمهارات

تحتاج المدرسة العمومية المغربية إلى تطوير شامل يجعلها أكثر قدرة على الاستجابة لحاجات المتعلم والمجتمع والاقتصاد. ويتطلب ذلك الانتقال من ثقافة الحفظ والاستظهار إلى ثقافة الفهم والتحليل والتجربة

والتطبيق، مع الحفاظ على أهمية المعرفة الأساسية واللغات والعلوم والرياضيات والتاريخ والثقافة الوطنية.

فالحفظ وحده لا يكفي لبناء عقل قادر على الابتكار، كما أن المعرفة لا تفقد قيمتها عندما ترتبط بالتطبيق، بل تصبح أكثر فائدة عندما يستطيع المتعلم استخدامها في مواقف الحياة الواقعية. ومن هنا ينبغي تطوير المقررات الدراسية لتمنح التلميذ فرصًا أكبر للتجريب والبحث والمناقشة وإنجاز المشاريع، بدل الاقتصار على الاستماع إلى الدروس وإعادة إنتاج المعلومات في الامتحانات.

ويجب أن يتعلم الطفل منذ السنوات الأولى القراءة والكتابة والحساب والفهم اللغوي والتفكير المنطقي، وأن يكتسب تدريجيًا القدرة على التعبير عن رأيه، وطرح الأسئلة، والبحث عن المعلومات، والتحقق من صحتها. فالتلميذ الذي لا يتمكن من القراءة والفهم والحساب في المرحلة الابتدائية سيواجه صعوبات متراكمة في المراحل اللاحقة، مهما كانت البرامج الدراسية متقدمة من الناحية النظرية.

ولهذا يقترح هذا المشروع جعل إتقان التعلمات الأساسية أولوية وطنية، من خلال تشخيص مستوى التلاميذ في بداية كل مرحلة، وتقديم دعم تربوي منتظم للمتعثرين، وتطوير طرق التدريس، وتقليل الفوارق بين المؤسسات. كما ينبغي ألا ينتقل التلميذ إلى مستوى أعلى دون توفير الدعم اللازم له لمعالجة الصعوبات الأساسية، مع تجنب تحويل التقييم إلى وسيلة للإقصاء أو الوصم.

ويجب كذلك إعادة النظر في كثافة المقررات، بحيث يحصل المدرس على الوقت الكافي لشرح المفاهيم، ويحصل التلميذ على الفرصة اللازمة للتطبيق والمراجعة والبحث. فالمقرر الذي يحتوي على معلومات كثيرة دون ترسيخها قد يؤدي إلى تعلم سطحي يختفي بعد الامتحان، بينما يسمح البرنامج المتوازن ببناء معارف متينة يمكن تطويرها في المراحل التالية.

ويشمل تطوير المدرسة أيضًا تحسين الفضاءات التعليمية، وتجهيز الفصول بالمختبرات والوسائل التعليمية، وتوفير المكتبات وملاعب الرياضة والمرافق الصحية، والاهتمام بالإنارة والتهوية والسلامة والنظافة. كما ينبغي تطوير الإدارة المدرسية حتى تصبح قادرة على تتبع الحضور والتعلمات والنتائج والصعوبات، والتواصل الفعال مع الأسر، بدل أن تنشغل بالإجراءات الورقية على حساب العمل التربوي.

إصلاح التعليم الابتدائي وبناء الأساس المتين للتعلم

يشكل التعليم الابتدائي المرحلة الأكثر أهمية في تأسيس علاقة الطفل بالمعرفة والمدرسة. ففي هذه السنوات يكتسب المتعلم المهارات الأولى التي سترافقه طوال مساره الدراسي، ولذلك يجب أن تكون الأولوية لتعليم القراءة والكتابة والحساب واللغات والتواصل والتفكير المنطقي، إلى جانب التربية الأخلاقية والمدنية والفنية والبدنية.

ويقترح هذا الكتاب تطوير التعليم الابتدائي من خلال اعتماد أنشطة عملية تناسب عمر الطفل، مثل التجارب العلمية البسيطة، والألعاب التعليمية، والقراءة الجماعية، والرسم، والأنشطة الرياضية، والمشاريع الصغيرة التي تساعد الطفل على اكتشاف العالم المحيط به. كما ينبغي أن يتعلم التلميذ كيفية التعاون مع الآخرين، واحترام الاختلاف، والمحافظة على البيئة، واستعمال الأدوات الرقمية بطريقة آمنة ومناسبة لسنه.

ويجب أن يتوفر المدرس على تكوين تربوي مستمر يساعده على التعامل مع الفوارق الفردية بين الأطفال، واكتشاف صعوبات التعلم مبكرًا، واستخدام أساليب تعليمية متنوعة. كما ينبغي تطوير التواصل مع الأسر حتى تكون متابعة التعلم مسؤولية مشتركة، دون تحويل الواجبات المنزلية إلى عبء يرهق الطفل أو الأسرة.

ومن الضروري توفير برامج للدعم المدرسي داخل المؤسسات العمومية، خصوصًا للأطفال الذين يعانون صعوبات في القراءة أو الحساب أو اللغة. فالدعم المبكر أقل تكلفة وأكثر فائدة من ترك

الصعوبات تتراكم حتى تصبح سببًا في الرسوب أو الانقطاع عن الدراسة.

كما ينبغي أن تراعي المدرسة احتياجات الأطفال في المناطق القروية، من خلال توفير النقل المدرسي حيث يلزم، وتحسين البنية التحتية، وتوفير الموارد التعليمية المناسبة، ودعم المؤسسات التي تواجه صعوبات خاصة بسبب بعدها الجغرافي أو قلة عدد التلاميذ. فالتعليم العمومي مسؤول عن ضمان فرص متقاربة لجميع الأطفال، وليس فقط لمن يعيشون بالقرب من المؤسسات المجهزة.

تطوير التعليم الإعدادي والثانوي وربط الدراسة بالحياة

يحتاج التعليم الإعدادي والثانوي إلى تحول يجعل التلميذ أكثر وعيًا بقدراته واهتماماته والاختيارات المتاحة أمامه. ففي هذه المرحلة يبدأ المتعلم في اكتشاف ميوله العلمية أو التقنية أو الأدبية أو الفنية، ويصبح من الضروري تقديم توجيه تربوي ومهني يساعده على اختيار مساره دون ضغط اجتماعي أو أحكام مسبقة.

ويقترح هذا الكتاب إدخال وحدات تطبيقية في مختلف المستويات، بحيث لا تظل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا مواد نظرية فقط، بل تتحول إلى أدوات لفهم المشكلات اليومية وإنجاز المشاريع. ويمكن للتلاميذ، على سبيل المثال، تصميم نماذج بسيطة للآلات، وإنجاز تجارب علمية، وإعداد مشاريع بيئية، وتعلم أساسيات البرمجة، وتحليل البيانات، وإنجاز عروض بحثية تعتمد على مصادر موثوقة.

كما ينبغي تطوير تعليم اللغات حتى يصبح المتعلم قادرًا على التواصل والفهم والكتابة والاستعمال العملي، بدل أن يظل اهتمامه محصورًا في حفظ القواعد والاستعداد للامتحانات. وتبقى اللغة العربية واللغات الوطنية والثقافة المغربية عناصر أساسية في تكوين الهوية، مع أهمية إتقان اللغات الأجنبية التي يحتاج إليها التعليم العالي والبحث العلمي والانفتاح الاقتصادي.

ويجب أن تتوفر الثانويات على مختبرات وتجهيزات تقنية ومكتبات وفضاءات رياضية، وأن تتعاون مع الجامعات ومراكز التكوين والمقاولات والجمعيات المهنية لتنظيم زيارات تعليمية وورشات تطبيقية. فالتلميذ الذي يزور مختبرًا أو ورشة صناعية أو مركزًا للتكنولوجيا يستطيع تكوين تصور أكثر واقعية عن المهن والمسارات الدراسية.

ومن الضروري أيضًا تطوير التوجيه المدرسي، بحيث لا يعتمد فقط على المعدلات الدراسية أو على المقاعد المتاحة، بل يأخذ بعين الاعتبار قدرات التلميذ واهتماماته ونتائجه وطبيعة التخصصات المطلوبة. وينبغي تقديم معلومات واضحة للأسر حول شروط الولوج إلى التكوينات المختلفة، والمهارات التي توفرها، والفرص المهنية المحتملة، مع التأكيد على أن احتياجات سوق الشغل تتغير ولا يمكن ضمان وظيفة معينة بمجرد اختيار تخصص بعينه.

الانتقال من الحفظ إلى الفهم والتطبيق والابتكار

إن أحد التحديات الأساسية التي ينبغي معالجتها في التعليم المغربي هو هيمنة منطق الامتحان في بعض الممارسات التعليمية، حيث يصبح الهدف هو الحصول على النقطة بدل اكتساب المعرفة والمهارة. ويؤدي هذا الوضع إلى ضغط كبير على التلميذ والأسرة، وقد يدفع بعض المتعلمين إلى حفظ الدروس دون فهمها أو نسيانها بعد انتهاء الامتحانات.

ولا يعني الإصلاح إلغاء الامتحانات أو الاستغناء عن المعرفة النظرية، بل يعني تطوير التقييم ليقيس ما يعرفه المتعلم وما يستطيع فعله بما تعلمه. فالمهندس يحتاج إلى فهم النظريات، لكنه يحتاج أيضًا إلى القدرة على التصميم والحساب والاختبار. والطبيب يحتاج إلى المعرفة العلمية، لكنه يحتاج كذلك إلى مهارات التشخيص والتواصل واتخاذ القرار. والتقني يحتاج إلى فهم الأنظمة التي يعمل عليها والقدرة على صيانتها وإصلاحها.

ولهذا يقترح الكتاب تنويع أساليب التقييم، بحيث تشمل الاختبارات الكتابية والمشاريع التطبيقية والتجارب والعروض والبحوث والعمل الجماعي، بحسب طبيعة المادة والمستوى الدراسي. وينبغي أن تكون معايير التقييم معلنة وواضحة، وأن يحصل التلميذ على تغذية راجعة تشرح له نقاط القوة والجوانب التي تحتاج إلى التحسين.

كما ينبغي تطوير مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات. فالمتعلم لا ينبغي أن يكتفي بتلقي المعلومات، بل يجب أن يتعلم كيف يسأل عن مصدرها، وكيف يميز بين الحقيقة والرأي، وكيف يقارن بين الحلول، وكيف يشرح أسباب اختياره. وتزداد أهمية هذه المهارات في عصر تتدفق فيه المعلومات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وتنتشر فيه أحيانًا الأخبار المضللة والمحتويات غير الدقيقة.

ويمكن للمدارس تنظيم مسابقات علمية وثقافية، ومعارض للمشاريع، وأندية للقراءة والبرمجة والروبوتيك والابتكار، مع إتاحة الفرصة لجميع التلاميذ للمشاركة، لا الاقتصار على المتفوقين دراسيًا. فالمواهب قد تظهر في العلوم أو الرياضة أو الفنون أو الحرف أو القيادة والعمل الجماعي، ومن مسؤولية المدرسة أن تكتشفها وتساعد على تطويرها.

إدماج الذكاء الاصطناعي والرقمنة في التعليم العمومي

أصبحت التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي من الأدوات التي تؤثر في التعليم والاقتصاد والإدارة والبحث العلمي، ولذلك لا يمكن للنظام التعليمي المغربي أن يتجاهلها. غير أن إدماجها ينبغي أن يتم وفق خطة تربوية واضحة، لا بمجرد توزيع الأجهزة أو استعمال التطبيقات دون تحديد أهدافها.

ويقترح هذا الكتاب وضع برنامج وطني للرقمنة التعليمية يبدأ بتوفير الاتصال بالإنترنت والتجهيزات المناسبة للمؤسسات، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تعاني نقصًا في البنية التحتية. كما ينبغي توفير منصات تعليمية رسمية تتيح الدروس والتمارين والموارد الرقمية، وتساعد

التلاميذ على المراجعة، وتمكن المدرسين من إعداد الأنشطة وتتبع التعلمات.

ويجب أن تكون هذه المنصات سهلة الاستعمال، ومتوافقة مع الهواتف والأجهزة المختلفة، وأن تراعي احتياجات المتعلمين في المناطق التي تعاني ضعف الاتصال. كما ينبغي توفير بدائل غير متصلة بالإنترنت حتى لا تتحول الرقمنة إلى سبب جديد للفوارق التعليمية بين الأسر القادرة على شراء الأجهزة والاشتراكات والأسر محدودة الدخل.

أما الذكاء الاصطناعي، فيمكن أن يساعد على شرح المفاهيم، وتقديم تمارين متدرجة، وتصحيح بعض الأنشطة، ودعم تعلم اللغات، ومساعدة المدرس على إعداد موارد تعليمية مناسبة. لكنه لا ينبغي أن يحل محل المدرس أو أن يتحول إلى وسيلة تجعل المتعلم يعتمد على الإجابات الجاهزة دون فهم أو تفكير.

ومن الضروري تعليم التلاميذ كيفية استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي بمسؤولية، والتحقق من المعلومات التي تقدمها، وفهم احتمال ارتكابها للأخطاء، واحترام حقوق الملكية الفكرية والخصوصية. كما ينبغي ألا تستخدم هذه الأدوات وحدها لاتخاذ قرارات مصيرية بشأن نجاح التلميذ أو رسوبه أو توجيهه الدراسي.

ويحتاج المدرسون بدورهم إلى تكوين عملي في التكنولوجيا الرقمية، يساعدهم على دمجها في الدروس، وتقييم المحتوى الذي تنتجه الأنظمة الذكية، وحماية البيانات الشخصية للتلاميذ. ويجب وضع قواعد واضحة لتخزين البيانات والوصول إليها ومشاركتها، مع منع استخدامها لأغراض غير تعليمية أو تجارية غير مشروعة.

ويمكن إنشاء مختبرات للابتكار الرقمي داخل المؤسسات التعليمية الكبرى، مع تطوير شبكات دعم إقليمية تساعد المدارس الصغيرة على الاستفادة من الموارد والخبرات. ويجب أن يكون الهدف هو توظيف التكنولوجيا لتحسين التعلم، لا جعل امتلاكها غاية مستقلة عن جودة التعليم.

تطوير الرياضة المدرسية والتربية البدنية

لا ينبغي أن يقتصر دور المدرسة على تنمية القدرات الفكرية، لأن الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية جزء من تكوين الإنسان. فالرياضة تعلم الانضباط والتعاون واحترام القواعد وتقبل الفوز والخسارة، كما تساعد على تحسين الصحة والوقاية من الخمول وتعزيز الثقة بالنفس.

ويقترح الكتاب جعل التربية البدنية جزءًا فعليًا من الحياة المدرسية، من خلال توفير حصص منتظمة، وتجهيز الملاعب والفضاءات الرياضية، وتكوين أساتذة متخصصين، وتنظيم أنشطة تراعي اختلاف قدرات التلاميذ واحتياجاتهم الصحية. وينبغي أن تتاح الفرصة للفتيات والفتيان للمشاركة بصورة منصفة، مع توفير بيئة آمنة تحترم الجميع.

كما يمكن تنظيم بطولات بين المؤسسات على المستوى المحلي والجهوي والوطني، وتشجيع الرياضات الجماعية والفردية، ودعم اكتشاف المواهب الرياضية دون إهمال التحصيل الدراسي. فالهدف ليس تحويل جميع التلاميذ إلى رياضيين محترفين، بل توفير بيئة تسمح لكل متعلم بممارسة النشاط البدني واكتشاف قدراته.

ويمكن للمدارس التعاون مع الجماعات الترابية والأندية والجمعيات الرياضية للاستفادة من المنشآت المتاحة، خصوصًا في المناطق التي يصعب فيها بناء مرافق جديدة. كما ينبغي وضع برامج للصيانة والتأطير والسلامة، حتى لا تتحول الملاعب والتجهيزات إلى مرافق غير مستعملة بعد مدة قصيرة.

ويجب كذلك الاهتمام بالرياضة باعتبارها مجالًا للتكوين والعمل، إذ يحتاج القطاع إلى مدربين ومختصين في التربية البدنية والتسيير الرياضي والتحكيم والصيانة والتغذية الرياضية وفق الأطر القانونية والمهنية المناسبة. ويمكن للتوجيه المدرسي أن يعرف التلاميذ بهذه المسارات، مع توضيح شروط التكوين والفرص المتاحة فيها.

إدماج التكوين التقني والمهني داخل المسار الدراسي

من الضروري إعادة النظر في العلاقة بين التعليم العام والتكوين المهني، حتى لا يظل التكوين التقني في نظر المجتمع خيارًا ثانويًا أو مسارًا يلجأ إليه المتعلم بعد تعثره في الدراسة الأكاديمية. فالمهن التقنية والصناعية والرقمية والحرفية تشكل جزءًا أساسيًا من الاقتصاد، وتحتاج إلى كفاءات مؤهلة قادرة على التعامل مع المعدات والأنظمة الحديثة.

ويقترح هذا الكتاب تطوير مسارات تقنية تدريجية داخل التعليم الإعدادي والثانوي، تسمح للتلاميذ بالتعرف على المهن والتخصصات العملية دون إغلاق أبواب التعليم العالي أمامهم. ويمكن أن تشمل هذه المسارات مبادئ الكهرباء والإلكترونيات والميكانيك والبرمجة والصيانة والطاقة المتجددة والتصميم الصناعي والفلاحة الحديثة، وفق إمكانات كل مؤسسة وحاجات محيطها الاقتصادي.

ويجب أن يقوم هذا التوجه على التوجيه المبكر والمرن، وليس على تقسيم التلاميذ إلى فئات ثابتة أو ربط المسارات التقنية بالنتائج الضعيفة. فالاختيار ينبغي أن يستند إلى ميول المتعلم وكفاءاته وأهدافه، مع ضمان إمكان الانتقال بين المسارات عندما تتوفر الشروط الأكاديمية والتكوينية اللازمة.

كما ينبغي تطوير الشراكة بين المدارس ومؤسسات التكوين المهني والمقاولات، من خلال ورشات تطبيقية وزيارات ميدانية وتداريب مؤطرة ومشاريع مشتركة. ويجب أن تكون التداريب ذات أهداف تعليمية واضحة، وأن تحترم سلامة المتعلمين وحقوقهم، وألا تستخدم كبديل عن العمل المؤدى عنه.

ويمكن اعتماد نظام للمشاريع الدراسية التطبيقية، بحيث ينجز المتعلم في نهاية بعض الوحدات منتجًا أو نموذجًا أو حلًا لمشكلة واقعية. فقد يصمم نظامًا بسيطًا لتوفير الطاقة، أو يطور تطبيقًا رقميًا، أو ينفذ تجربة علمية، أو ينجز مشروعًا صغيرًا في الزراعة المستدامة أو إعادة

التدوير. ويساعد ذلك على ربط المعرفة النظرية بالمهارات العملية وتعزيز روح المبادرة.

ويحتاج هذا النظام إلى استثمار في تجهيز الورشات والمختبرات، وتوفير مدربين مؤهلين، وتحديث البرامج بصورة دورية. كما يجب وضع معايير واضحة لتقييم المهارات العملية، وإشراك المهنيين والخبراء في مراجعة المحتوى، مع الحفاظ على استقلالية التعليم ومهمته التربوية وعدم إخضاعه بالكامل للاحتياجات الآنية للمقاولات.

إصلاح الجامعة المغربية وربط البحث العلمي بالتنمية

تمثل الجامعة مرحلة أساسية في تكوين الأطر والباحثين والمهندسين والأطباء والمدرسين والخبراء الذين يحتاج إليهم المغرب. ولذلك فإن إصلاح التعليم الجامعي يجب أن يشمل جودة التكوين، وتطوير البحث العلمي، وتحسين الخدمات الطلابية، وتحديث الإدارة، وتوسيع التعاون مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

ويحتاج الطالب الجامعي إلى تكوين يجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي والقدرة على البحث والتحليل. فالتخصصات العلمية والهندسية والطبية والتقنية تحتاج إلى مختبرات وتجارب وتداريب ميدانية، كما تحتاج التخصصات الأدبية والقانونية والاجتماعية إلى مناهج بحث قوية، وتدريب على الكتابة والتحليل والتواصل واستعمال الأدوات الرقمية.

ويقترح الكتاب مراجعة البرامج الجامعية بصورة منتظمة، بمشاركة الأساتذة والباحثين والطلبة والمهنيين، حتى تبقى متوافقة مع تطور المعرفة والاحتياجات المجتمعية. كما ينبغي تطوير مراكز التوجيه الجامعي لمساعدة الطلبة على فهم التخصصات والمسارات الممكنة، والحد من اختيار التخصصات بناءً على معلومات ناقصة أو توقعات غير واقعية بشأن فرص العمل.

ويجب الاهتمام بظروف الطالب، بما يشمل السكن الجامعي والنقل والمنح والمطاعم والخدمات الصحية والنفسية، وفق الحاجات والإمكانات المتاحة. فالصعوبات المعيشية قد تؤثر في قدرة الطالب على متابعة دراسته، ولذلك ينبغي تطوير آليات الدعم على أساس معايير واضحة وعادلة.

كما ينبغي تشجيع البحث العلمي المرتبط بقضايا المغرب، مثل ندرة المياه وتحلية مياه البحر والطاقة المتجددة والأمن الغذائي والصحة العامة والتعليم والذكاء الاصطناعي والتصنيع والتدبير الحضري. ويمكن للجامعات أن تتعاون مع المؤسسات العمومية والمقاولات والمراكز البحثية لتطوير حلول علمية قابلة للاختبار والتطبيق.

ويجب أن يتم هذا التعاون مع ضمان استقلالية البحث العلمي، واحترام الأخلاقيات، وحماية حقوق الباحثين والملكية الفكرية، وتجنب حصر قيمة البحث في المكاسب التجارية السريعة. فالبحث الأساسي والعلوم الإنسانية والاجتماعية لها أهمية كبيرة في بناء المعرفة وفهم المجتمع وتطوير السياسات العمومية.

ومن الضروري أيضًا تشجيع النشر العلمي الجيد، وتطوير المختبرات، وتوفير التمويل على أساس معايير شفافة، وإتاحة فرص للباحثين الشباب، ودعم التعاون بين الجامعات المغربية والمؤسسات العلمية الدولية. كما ينبغي تقوية استخدام اللغة العربية واللغات الوطنية في نشر المعرفة العلمية المناسبة، مع إتقان اللغات التي تتيح الوصول إلى الإنتاج العلمي العالمي.

ربط المدرسة العمومية والجامعة بسوق الشغل

إن من أهم أهداف إصلاح التعليم أن يصبح المتخرج قادرًا على الانتقال إلى الحياة المهنية وهو يمتلك المعرفة والمهارات الأساسية التي يحتاج إليها، دون أن يجد نفسه مضطرًا إلى البدء من الصفر بعد سنوات طويلة من الدراسة. لكن ربط التعليم بسوق الشغل لا يعني تحويل المدرسة والجامعة إلى مؤسسات لتلبية الطلب الآني للمقاولات فقط، بل يعني بناء

نظام تعليمي يمنح المتعلم قاعدة معرفية متينة، ومهارات قابلة للتطوير، وقدرة على التعلم المستمر.

ويقترح الكتاب إنشاء آليات دائمة للتعاون بين المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين والمقاولات والهيئات المهنية والجماعات الترابية. وتعمل هذه الآليات على تبادل المعلومات حول المهارات المطلوبة، وتنظيم التداريب، وتطوير المشاريع التطبيقية، وتحديث البرامج، وتوفير التوجيه المهني للتلاميذ والطلبة.

كما ينبغي إعداد دراسات دورية حول احتياجات سوق الشغل على المستوى الوطني والجهوي، مع التمييز بين الوظائف المتاحة حاليًا والمهن التي يتوقع أن تتغير بسبب التكنولوجيا أو التحولات الاقتصادية. وينبغي نشر هذه المعلومات بطريقة مفهومة حتى يتمكن التلاميذ والأسر من اتخاذ قرارات دراسية مبنية على معطيات، بدل الاعتماد على الشائعات أو الوعود غير الموثوقة.

ويجب أن تتاح للطلبة فرص تدريب حقيقية داخل المؤسسات، مع تحديد أهداف التدريب ومدته والمهارات التي ينبغي اكتسابها، وتوفير الإشراف والتقييم. كما ينبغي حماية المتدربين من الاستغلال، والتأكد من أن التدريب لا يحل محل الوظائف التي يجب أن يشغلها عمال مؤهلون.

ومن الضروري دعم المقاولات التي تستثمر في تدريب الشباب وتأهيلهم، وفق برامج واضحة ومراقبة، مع إعطاء اهتمام خاص للمقاولات الصغيرة والمتوسطة التي قد تواجه صعوبات في تمويل التكوين. ويمكن تطوير برامج مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات التكوين، بشرط تقييم أثرها الفعلي على التشغيل المستدام.

كما ينبغي تشجيع ريادة الأعمال والمبادرات الفردية والتعاونيات والمشاريع الاجتماعية، من خلال تعليم أساسيات الإدارة والمحاسبة والتسويق والتخطيط المالي. فليس جميع الخريجين سيعملون في وظائف حكومية أو داخل شركات كبرى، وقد يحتاج بعضهم إلى تأسيس مشاريعهم الخاصة أو تطوير أنشطة اقتصادية محلية.

ويجب أن يظل التعليم مجالًا لبناء الإنسان والمعرفة والمواطنة، وليس مجرد وسيلة للحصول على وظيفة. فالعمل مهم للاستقلال الاقتصادي والكرامة، لكن المجتمع يحتاج أيضًا إلى مواطنين قادرين على التفكير النقدي والمشاركة المدنية والإبداع الثقافي والعلمي.

إحداث سجل وطني إلكتروني للشواهد والدبلومات

من المقترحات المهمة في هذا المشروع إحداث سجل وطني إلكتروني موحد للشواهد والدبلومات التعليمية والتكوينية، يهدف إلى تسهيل التحقق من صحة المؤهلات، وحماية الشهادات من التزوير، وتقليل الإجراءات الإدارية التي يتحملها الخريجون والمؤسسات والمشغلون.

ففي ظل تنوع المؤسسات التعليمية والجامعات ومراكز التكوين، يصبح من الضروري تطوير نظام رقمي آمن يتيح التحقق من الشهادات الصادرة عن الجهات المخولة قانونًا، دون الحاجة إلى تكرار طلب النسخ الورقية والمصادقات الإدارية كلما تقدم المواطن إلى وظيفة أو مباراة أو متابعة دراسية.

ويقترح الكتاب أن يتضمن السجل معلومات أساسية عن الشهادة، مثل الجهة المصدرة، واسم المؤسسة، والتخصص، ومستوى المؤهل، وتاريخ الحصول عليه، ورقم مرجعي فريد، وحالة التحقق من صحة الوثيقة. ويجب ألا يكون السجل قاعدة مفتوحة تعرض المعلومات الشخصية للجميع، بل نظامًا يخضع لقواعد صارمة لحماية المعطيات الشخصية وتحديد صلاحيات الوصول.

ويمكن منح كل شهادة رقمًا مرجعيًا أو رمزًا رقميًا آمنًا يسمح للمشغل أو المؤسسة التعليمية بالتحقق من صحتها عبر منصة رسمية. ويجب أن تكون النتيجة واضحة، بحيث تؤكد أن الوثيقة أصلية وصادرة عن جهة مخولة، أو تبين أن التحقق يحتاج إلى مراجعة إضافية، دون نشر معلومات غير ضرورية عن صاحب الشهادة.

كما ينبغي أن يشمل المشروع الشهادات والدبلومات الصادرة عن مؤسسات التعليم العمومي والجامعات ومؤسسات التكوين المهني وغيرها من الجهات المعتمدة، وفق اختصاصات كل مؤسسة والقوانين المنظمة لها. أما الشهادات الأجنبية، فيمكن التحقق منها وفق إجراءات الاعتراف والمعادلة المعمول بها، مع تجنب إدراجها تلقائيًا باعتبارها معادلة للشهادات الوطنية دون استيفاء الشروط المطلوبة.

ويحتاج إنشاء هذا السجل إلى تنسيق بين القطاعات المكلفة بالتعليم المدرسي والتعليم العالي والتكوين المهني، وبين المؤسسات التي تصدر الشهادات والجهات المختصة بحماية البيانات والأمن الرقمي. كما يجب وضع آلية واضحة لتصحيح الأخطاء، والاعتراض على المعلومات غير الصحيحة، ومعالجة حالات فقدان الوثائق أو اختلاف البيانات الشخصية.

ومن الضروري أن يظل السجل الإلكتروني وسيلة للتحقق من الشهادات وليس أداة لاتخاذ قرارات آلية بشأن توظيف الأفراد أو حرمانهم من فرص الدراسة والعمل. فصحة الشهادة عنصر من عناصر التقييم، لكنها لا تغني عن تقييم الكفاءة الفعلية والخبرة والمهارات والقدرة على أداء العمل.

كما ينبغي ألا يتحول المشروع إلى نظام يستبعد الأشخاص الذين درسوا في فترات سابقة أو في مؤسسات لم تُرقمن أرشيفها بعد. ولهذا يقترح اعتماد خطة تدريجية تبدأ برقمنة الشهادات الجديدة، ثم معالجة الأرشيف القديم وفق الأولويات والإمكانات، مع توفير مساطر بديلة للتحقق اليدوي خلال المرحلة الانتقالية.

ويمكن أن يساهم السجل الوطني الإلكتروني في تسريع مباريات التوظيف والتسجيل الجامعي ومعادلة المؤهلات، وتقليل التكاليف الإدارية، والحد من تزوير الوثائق. غير أن نجاحه يعتمد على جودة البيانات ودقتها، وعلى أمن النظام، وعلى وجود رقابة مستقلة وآليات للمساءلة والتصحيح.

رقمنة الإدارة المدرسية والجامعية

لا ينبغي أن تقتصر الرقمنة على الشواهد والدبلومات، بل يجب أن تشمل الخدمات الإدارية التي يحتاج إليها التلاميذ والطلبة والأسر والمدرسون. ويمكن تطوير منظومة رقمية تتيح التسجيل وإعادة التسجيل، وتتبع المسار الدراسي، والحصول على النتائج والشهادات، وطلب الوثائق الإدارية، وحجز المواعيد، والتواصل مع الإدارات التعليمية.

ومن الضروري أن تكون المنظومة سهلة الاستخدام، وأن توفر واجهات مناسبة للهواتف المحمولة، وأن تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ينبغي الحفاظ على إمكانية تقديم الطلبات ورقيًا أو عبر المساعدة المباشرة للأشخاص الذين لا يتوفرون على الإنترنت أو لا يمتلكون المهارات الرقمية الكافية.

ويمكن تطوير سجل تعليمي خاص بكل متعلم يتيح تتبع مساره الدراسي ونتائجه والمهارات التي اكتسبها، مع تحديد دقيق للجهات التي يحق لها الاطلاع على كل نوع من المعلومات. ويجب أن يكون الهدف هو دعم التعلم وتسهيل الخدمات، لا إنشاء نظام مراقبة مفرط أو استخدام البيانات خارج الأغراض التعليمية المشروعة.

ويحتاج هذا المشروع إلى توحيد المعايير التقنية بين المؤسسات، وتكوين الموظفين، وصيانة الأنظمة، وتوفير الدعم التقني، وإجراء اختبارات أمنية منتظمة. كما ينبغي وضع خطط لاستمرارية الخدمات واسترجاع البيانات عند حدوث أعطال أو هجمات إلكترونية.

ومن المهم نشر مؤشرات مجمعة عن أداء المؤسسات التعليمية، مثل معدلات النجاح والانقطاع والحضور وجودة الخدمات، مع مراعاة السياق الاجتماعي والمجالي لكل مؤسسة. ويجب ألا تستخدم هذه المؤشرات بصورة آلية لمعاقبة المدارس التي تعمل في ظروف صعبة، بل ينبغي أن تساعد على تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى دعم إضافي وتحسين الموارد.

إصلاح تكوين المدرسين وتحسين ظروف عملهم

لا يمكن إصلاح التعليم دون الاستثمار في المدرس، لأنه الشخص الذي يحول البرامج والمناهج إلى تجربة تعليمية حقيقية داخل الفصل. فحتى أفضل المقررات والوسائل الرقمية لن تحقق أهدافها إذا لم يتوفر المدرس على التكوين الكافي والوقت المناسب والظروف التي تسمح له بأداء مهمته.

ويقترح الكتاب تطوير التكوين الأساسي للمدرسين ليجمع بين المعرفة التخصصية وعلوم التربية وعلم النفس التربوي وأساليب التقييم وإدارة الفصل واستخدام التكنولوجيا. كما ينبغي أن يتضمن التدريب العملي داخل المؤسسات التعليمية، تحت إشراف مدرسين ذوي خبرة، حتى يكتسب المتدرب مهارات واقعية قبل تحمل المسؤولية الكاملة.

ويجب أن يصبح التكوين المستمر حقًا مهنيًا متاحًا للمدرسين، وأن يرتبط بالحاجات الفعلية داخل الفصول، مثل تدريس اللغات والعلوم، ومعالجة صعوبات التعلم، وإدماج التكنولوجيا، والتعامل مع التلاميذ ذوي الاحتياجات المختلفة. وينبغي أن يكون هذا التكوين مفيدًا من الناحية العملية، لا مجرد دورات شكلية للحصول على شهادات الحضور.

كما يجب تحسين ظروف العمل، وتخفيف الأعباء الإدارية غير الضرورية، وتوفير الوسائل التعليمية، وتعزيز الاستقرار المهني، ووضع آليات عادلة لتقييم الأداء والتطور المهني. ويجب أن يقوم التقييم على معايير معلنة تراعي نتائج التعلم والجهد المبذول وظروف المؤسسة، وألا يعتمد على مؤشر واحد أو مقارنة غير منصفة بين المدارس.

ومن الضروري إشراك المدرسين في تطوير المناهج والبرامج، لأنهم يعرفون الصعوبات التي يواجهها التلاميذ داخل الفصول، ويمكنهم تقديم مقترحات عملية لتحسين التعلمات. كما ينبغي تعزيز التواصل بين المؤسسات التعليمية والأسر، بما يساعد على معالجة المشكلات مبكرًا ويحافظ على احترام دور المدرس ومسؤولية الأسرة.

الحد من الهدر المدرسي وضمان تكافؤ الفرص

يمثل الانقطاع عن الدراسة خسارة للمتعلم والأسرة والمجتمع، وقد تكون أسبابه اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية أو تربوية. ولذلك ينبغي التعامل مع الهدر المدرسي باعتباره مشكلة متعددة الأسباب تحتاج إلى حلول متكاملة، بدل الاقتصار على مطالبة التلميذ بالعودة إلى المدرسة دون معالجة الظروف التي دفعته إلى المغادرة.

ويقترح الكتاب تطوير نظام للإنذار المبكر يرصد مؤشرات الغياب المتكرر والتراجع الدراسي، مع احترام خصوصية المتعلم، ويساعد المؤسسة والأسرة على التدخل قبل حدوث الانقطاع. ويجب أن يكون الهدف من النظام تقديم الدعم، لا وصم التلاميذ أو معاقبتهم بصورة آلية.

كما ينبغي توسيع خدمات الدعم الاجتماعي وفق معايير شفافة، بما يشمل النقل المدرسي والمطاعم والمنح والمساعدة في توفير المستلزمات الأساسية، خاصة للأسر التي تواجه صعوبات اقتصادية. وفي المناطق التي تعاني بعد المؤسسات أو صعوبة التنقل، يمكن دراسة حلول ملائمة للسياق المحلي، مثل تحسين النقل أو تطوير مرافق الإيواء المدرسي حيث تكون الحاجة مثبتة.

ويجب توفير برامج للعودة إلى الدراسة والتكوين للأشخاص الذين انقطعوا عن التعليم، مع الاعتراف بالتعلم السابق حيث تسمح القوانين بذلك، وتطوير مسارات مرنة تساعدهم على استكمال دراستهم أو اكتساب مهارات مهنية. فالمتعلم الذي غادر المدرسة لا ينبغي أن يفقد فرصته في بناء مستقبل أفضل.

كما ينبغي تعزيز حماية الأطفال من العنف والتنمر والتمييز، وتوفير خدمات التوجيه والمواكبة النفسية والتربوية عند الحاجة. ويجب أن يشعر التلميذ بأن المدرسة فضاء آمن يحترم كرامته ويمنحه فرصة للتعلم، مهما كانت ظروفه الاجتماعية أو مستوى تحصيله السابق.

الحكامة والشفافية والمراقبة في قطاع التعليم

يحتاج إصلاح التعليم إلى إدارة قادرة على التخطيط والتنفيذ والتقييم، وإلى توزيع واضح للمسؤوليات بين المؤسسات والجهات والقطاعات المعنية. فالمشكلات التعليمية لا تنتج دائمًا عن نقص الموارد وحده، بل قد ترتبط أيضًا بضعف التنسيق أو التأخر في تنفيذ المشاريع أو غياب التقييم أو سوء استعمال الإمكانات.

ويقترح الكتاب تطوير أنظمة معلوماتية تساعد على تتبع وضعية المؤسسات التعليمية، والموارد البشرية، والتجهيزات، والمشاريع، والميزانيات، ومؤشرات التعلم. وينبغي أن تتوفر الجهات المسؤولة على معلومات دقيقة تساعدها على معرفة المؤسسات التي تحتاج إلى بناء أو ترميم أو توظيف إضافي أو تجهيزات جديدة.

كما ينبغي نشر تقارير دورية حول الإنفاق والإنجازات والنتائج، بطريقة تسمح للمواطنين والباحثين والفاعلين التربويين بفهم ما تحقق وما لم يتحقق. ويجب أن تكون الصفقات والمشاريع خاضعة للمراقبة القانونية، وأن تتوفر آليات للإبلاغ عن الاختلالات ومعالجتها، مع حماية المبلغين وفق القانون.

ومن المهم أن يكون تقييم المؤسسات التعليمية قائمًا على معايير متعددة، تشمل جودة التعلمات وظروف العمل وتكافؤ الفرص والانقطاع المدرسي وتوفر الموارد، مع مراعاة السياق المحلي. ولا ينبغي اختزال نجاح المؤسسة في معدلات الامتحانات وحدها، لأن ذلك قد يشجع على إهمال التلاميذ المتعثرين أو التركيز على النتائج الظاهرة بدل التعلم الحقيقي.

كما يجب إشراك الأسر ومجالس المؤسسات والهيئات التربوية والمجتمع المدني في النقاش حول تحسين المدرسة، مع الحفاظ على المسؤوليات المهنية والقانونية لكل طرف. ويمكن تطوير آليات لتلقي شكاوى المواطنين ومتابعتها، على أن تكون هناك آجال واضحة للرد، وإمكانية الاعتراض والتصعيد إلى الجهات المختصة عند الضرورة.

ويحتاج القطاع أيضًا إلى تخطيط مالي طويل الأمد، لأن إصلاح التعليم يتطلب استثمارات مستمرة في البناء والصيانة والتجهيز والتكوين والموارد البشرية. ولذلك ينبغي أن تسبق المشاريع الكبرى دراسات تحدد تكلفتها الكاملة، بما فيها مصاريف التشغيل والصيانة والتحديث، حتى لا تُنشأ مؤسسات وتجهيزات دون توفير الموارد اللازمة لاستمرارها.

تمويل إصلاح التعليم وضمان استدامته

إن إصلاح التعليم مشروع يحتاج إلى تمويل مستقر وشفاف، ولا يمكن تحقيقه بالاعتماد على المبادرات المؤقتة وحدها. فبناء مدرسة جديدة دون توفير المدرسين والتجهيزات والصيانة لن يحل المشكلة، كما أن شراء الحواسيب دون توفير الاتصال والتكوين والحماية التقنية قد يؤدي إلى إهدار الموارد.

ويقترح الكتاب توجيه الإنفاق وفق الأولويات التي تظهرها البيانات الميدانية، مع إعطاء اهتمام خاص للتعلمات الأساسية، وتقليص الاكتظاظ حيث يشكل عائقًا فعليًا، وتحسين المدارس القروية، وتطوير التكوين المهني، وتجهيز المختبرات، وتحديث البنية الرقمية، ودعم البحث العلمي.

كما ينبغي دراسة إمكانات تحسين تدبير المشتريات العمومية، وتوحيد بعض عمليات الشراء عندما يحقق ذلك وفورات حقيقية، وتعزيز الصيانة الوقائية، ومراقبة جودة التجهيزات، وتقييم المشاريع بعد تنفيذها. ويمكن للتعاون مع القطاع الخاص أن يوفر خبرات وتجهيزات إضافية، شريطة الحفاظ على مجانية التعليم العمومي وفق القوانين المعمول بها، وضمان الشفافية والمصلحة العامة وعدم خلق تفاوتات غير مبررة بين المؤسسات.

ويجب أن تخضع البرامج التجريبية للتقييم قبل تعميمها، وأن تُقاس تكلفتها مقارنة بالنتائج التي تحققها. فإذا أثبت برنامج معين قدرته على تحسين القراءة أو تقليل الانقطاع أو رفع جودة التكوين، أمكن توسيعه

تدريجيًا. أما البرامج التي لا تحقق أهدافها، فينبغي تعديلها أو إيقافها بناءً على الأدلة.

ومن الضروري كذلك وضع خطة زمنية واقعية، لأن إصلاح نظام تعليمي كامل لا يمكن أن يتحقق في فترة قصيرة. ويمكن البدء بالمشكلات الأكثر إلحاحًا، ثم الانتقال تدريجيًا إلى تطوير المناهج والتجهيزات والتكوين والرقمنة، مع نشر تقارير سنوية تسمح للمجتمع بمتابعة التقدم.

خطة تنفيذ مقترحة لإصلاح التعليم العمومي

يقترح هذا الكتاب اعتماد خطة إصلاح متدرجة تبدأ بتشخيص دقيق لحاجات المؤسسات التعليمية على المستوى الوطني والجهوي، وجمع بيانات موثوقة عن مستوى التعلمات والبنية التحتية والموارد البشرية والتجهيزات والانقطاع المدرسي. ويجب أن يشارك في هذا التشخيص المدرسون والإدارات والأسر والطلبة والخبراء، حتى تعكس الخطة واقع المؤسسات ولا تقتصر على التصورات المركزية.

وفي المرحلة الأولى، تعطى الأولوية لضمان التعلمات الأساسية في التعليم الابتدائي، ومعالجة النقص الأكثر إلحاحًا في المدرسين والتجهيزات، وتحسين ظروف المؤسسات التي تعاني أوضاعًا صعبة، وتطوير برامج الدعم المدرسي والتوجيه.

وفي المرحلة التالية، يتم توسيع إدماج الأنشطة التطبيقية والتكوين التقني والمهني، وتطوير منصات الرقمنة التعليمية، وبدء إنشاء السجل الوطني الإلكتروني للشواهد والدبلومات، مع وضع المعايير القانونية والتقنية لحماية البيانات والتحقق من الوثائق.

أما المرحلة اللاحقة، فتشمل تعميم الممارسات التي أثبتت فعاليتها، وتوسيع الشراكات بين المدارس والجامعات ومؤسسات التكوين والمقاولات، وتقوية البحث العلمي، وتطوير منظومة تقييم مستقلة وشفافة لقياس نتائج الإصلاح.

ويجب أن يصاحب هذه المراحل نظام واضح لمؤشرات الأداء، يشمل مستوى القراءة والحساب، ومعدلات الانقطاع، والحضور، وجودة التكوين العملي، ورضا المستفيدين، وتوفر المدرسين والتجهيزات، ومدة معالجة الطلبات الإدارية، ومدى نجاح الخريجين في الانتقال إلى العمل أو متابعة الدراسة.

ولا ينبغي تحديد أهداف رقمية اعتباطية قبل معرفة خط البداية والموارد المتاحة، بل يجب اعتماد أهداف قابلة للقياس تستند إلى بيانات واقعية، ثم مراجعتها وفق النتائج. كما ينبغي نشر تقارير دورية تشرح التقدم والصعوبات وأسباب التأخر، وتحدد الإجراءات التصحيحية المطلوبة.

إن الهدف من هذه الخطة هو جعل إصلاح التعليم عملية مستمرة تستند إلى الأدلة والمحاسبة والتعلم من التجارب، بدل أن يبقى مجموعة من الشعارات التي تتغير دون أن يلمس المواطن أثرها في حياته اليومية.

خاتمة الفصل الأول: نحو مدرسة مغربية تصنع المستقبل

إن إصلاح التعليم العمومي في المغرب ليس مجرد ملف إداري أو قطاعي، بل هو استثمار في الإنسان وفي مستقبل البلاد. فكل طفل يتعلم القراءة والفهم والتفكير، وكل شاب يكتسب مهارة تقنية أو علمية، وكل طالب يجد في الجامعة فرصة للبحث والإبداع، يمثل إضافة حقيقية إلى قدرة المغرب على التنمية والتقدم.

وتقوم الرؤية المقترحة في هذا الفصل على بناء منظومة تعليمية متكاملة تبدأ من التعليم الابتدائي، وتمر بالتعليم الإعدادي والثانوي، وتصل إلى الجامعة والتكوين المهني والتعلم المستمر. وتجمع هذه المنظومة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، وبين الثقافة والعلوم والتكنولوجيا، وبين تنمية الشخصية والاستعداد للحياة المهنية.

كما تدعو إلى تطوير المدرسة العمومية لتصبح فضاءً للتعلم والابتكار والرياضة والمواطنة، وإلى إدماج الرقمنة والذكاء الاصطناعي بطريقة

مسؤولة، وربط التعليم بسوق الشغل دون التضحية بالرسالة الإنسانية والعلمية للمدرسة والجامعة.

ويشكل السجل الوطني الإلكتروني للشواهد والدبلومات إحدى الأدوات الممكنة لتحديث الإدارة التعليمية، ومحاربة تزوير الوثائق، وتسهيل انتقال الخريجين بين الدراسة والعمل، شريطة أن يقوم على الدقة والأمن الرقمي وحماية الخصوصية والمساواة في الوصول إلى الخدمات.

لكن نجاح الإصلاح يظل مرتبطًا بقدرة الدولة والمؤسسات التعليمية والمجتمع على توفير الموارد اللازمة، وتكوين المدرسين، وتحسين الحكامة، والاستماع إلى المتعلمين والأسر، وتقييم النتائج بصورة موضوعية. فالتغيير الحقيقي لا يتحقق بالتكنولوجيا وحدها، ولا بالمناهج الجديدة وحدها، وإنما بتكامل الموارد البشرية والمادية والمؤسساتية والتربوية.

إن المغرب يحتاج إلى تعليم يمنح أبناءه القدرة على التفكير لا مجرد التذكر، وعلى العمل لا مجرد الحصول على الشهادات، وعلى الابتكار لا مجرد استهلاك التكنولوجيا. ويحتاج كذلك إلى نظام يضمن أن تكون الشهادة دليلًا موثوقًا على التكوين، وأن تكون المهارة قابلة للتقييم، وأن تكون فرص التعلم والتطور متاحة لجميع المواطنين وفق مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

ومن هنا، فإن المدرسة العمومية التي يدعو إليها هذا الكتاب هي مدرسة تحترم المدرس، وتمنح التلميذ فرصة حقيقية للتقدم، وتربط الجامعة بالبحث العلمي والتنمية، وتفتح أمام الشباب أبواب التكوين والعمل، وتستثمر في العقل والمهارة والابتكار.

فإذا نجح المغرب في بناء تعليم عمومي جيد ومنصف ومرتبط بالمعرفة والعمل، فإنه يكون قد وضع أساسًا مهمًا لإصلاح باقي القطاعات، لأن الصحة والعدل والصناعة والفلاحة والإدارة والبيئة تحتاج جميعها إلى إنسان متعلم ومؤهل وقادر على تحمل المسؤولية.

إن إصلاح التعليم هو بداية بناء المغرب الذي نريد؛ مغرب يجعل المعرفة قوة وطنية، والمهارة وسيلة للكرامة، والمدرسة العمومية فضاءً للأمل، والجامعة مركزًا للبحث والإبداع، والتكوين المهني طريقًا محترمًا نحو العمل والإنتاج.

بدر شاشا

ابتكارات واستراتيجيات ذكية لتطوير التعليم المغربي من الابتدائي إلى الجامعة

نحو منظومة تعليمية مغربية قائمة على الابتكار والمعرفة والمهارات

إن تطوير التعليم المغربي يحتاج إلى رؤية جديدة تتجاوز إصلاح المقررات الدراسية وتحديث المباني والتجهيزات، لتصل إلى بناء منظومة تعليمية ذكية قادرة على اكتشاف قدرات المتعلمين، وتطوير مهاراتهم، ومواكبة التحولات العلمية والتكنولوجية، والاستجابة لحاجات المجتمع والاقتصاد الوطني. فالمغرب الذي يسعى إلى تعزيز مكانته الاقتصادية والعلمية يحتاج إلى مدرسة وجامعة تنتجان المعرفة، وتدربان على التفكير، وتشجعان البحث والابتكار، وتمنحان المتعلم القدرة على تحويل الأفكار إلى مشاريع وحلول عملية.

إن الاستراتيجية الذكية في التعليم لا تعني الاعتماد على التكنولوجيا وحدها، بل تعني حسن استعمال الموارد المتاحة، وتحسين طرق التدريس، وتطوير الإدارة، والاستفادة من البيانات بصورة مسؤولة، وتوجيه الاستثمار نحو المجالات التي تحقق نتائج تعليمية ملموسة. وقد تكون الفكرة الذكية بسيطة من حيث تكلفتها، لكنها تحقق أثرًا كبيرًا عندما تستجيب لحاجة حقيقية داخل المدرسة أو الجامعة.

ومن هذا المنطلق، يقترح هذا الكتاب بناء منظومة تعليمية مغربية مترابطة، تبدأ من السنوات الأولى للطفولة، وتستمر عبر التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، ثم التعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي. ويقوم هذا التصور على اعتبار كل مرحلة جزءًا من

مسار واحد، بحيث لا ينقطع التطور بين المدرسة والجامعة، ولا تصبح الشهادة نهاية التعلم، بل بداية مرحلة جديدة من المعرفة والعمل والإنتاج.

المدرسة الذكية التي تكتشف قدرات كل متعلم

ينبغي أن تتحول المدرسة المغربية إلى مؤسسة قادرة على اكتشاف قدرات المتعلمين ومواهبهم منذ السنوات الأولى، بدل التعامل مع جميع الأطفال بالطريقة نفسها، وكأنهم يمتلكون القدرات والاهتمامات والسرعة نفسها في التعلم. فهناك طفل يتميز في الرياضيات، وآخر في اللغات، وآخر في الرسم والتصميم، وآخر في الرياضة، وآخر يمتلك قدرة على تركيب الأشياء وفهم الآلات، وغيرهم يبدعون في التواصل والعمل الجماعي وحل المشكلات.

ولا يعني الاعتراف بهذه الاختلافات تقسيم الأطفال إلى فئات ثابتة أو الحكم على مستقبلهم في سن مبكرة، بل يعني توفير أنشطة متنوعة تسمح لكل متعلم باكتشاف ما يحبه وما يستطيع تطويره. فالطفل الذي لا يحقق نتائج مرتفعة في مادة معينة قد يمتلك قدرات كبيرة في مجال آخر، وقد يتطور أداؤه عندما يحصل على الدعم المناسب وطريقة التدريس الملائمة.

ويقترح بدر شاشا تطوير برنامج وطني لاكتشاف المواهب داخل المؤسسات التعليمية، يقوم على الملاحظة التربوية والأنشطة التطبيقية والمشاريع والمسابقات والاختبارات المناسبة للعمر، مع إشراك المدرسين والأسر والمرشدين التربويين. ويهدف البرنامج إلى اكتشاف المهارات الواعدة وتوفير فرص إضافية لتنميتها، دون تحويلها إلى تصنيفات دائمة أو أدوات للإقصاء.

ويمكن أن تضم المدارس أندية للعلوم والبرمجة والروبوتيك والقراءة والكتابة والفنون والمسرح والرياضة والابتكار البيئي. ويستطيع التلميذ المشاركة في أكثر من نادٍ بحسب اهتماماته، مع إمكانية تغيير اختياراته

مع مرور الوقت. كما يمكن تنظيم أيام مفتوحة تعرض فيها المشاريع والإنجازات أمام الأسر والمؤسسات التعليمية الأخرى.

وتحتاج هذه المبادرة إلى تكوين المدرسين على اكتشاف المواهب والتعامل مع الفوارق الفردية، وإلى توفير أدوات بسيطة وموارد تعليمية مناسبة. ولا يشترط أن تمتلك كل مدرسة مختبرات باهظة التكلفة؛ إذ يمكن البدء بأنشطة عملية باستخدام أدوات آمنة ومنخفضة التكلفة، ثم تطوير التجهيزات تدريجيًا بحسب الإمكانات والحاجات.

التعليم الشخصي وتكييف التعلم مع حاجات التلميذ

من الابتكارات التي يمكن أن تطور التعليم المغربي اعتماد التعلم الشخصي، وهو أسلوب يسمح بتكييف بعض الأنشطة والتمارين ووسائل الدعم مع مستوى كل متعلم، مع الحفاظ على الأهداف التعليمية المشتركة التي ينبغي لجميع التلاميذ اكتسابها.

فإذا أظهرت نتائج التقييم أن تلميذًا يواجه صعوبة في العمليات الحسابية، يمكن تقديم تمارين إضافية متدرجة تشرح المفهوم من خلال أمثلة عملية. وإذا كان تلميذ آخر قد أتقن المهارة، يمكن منحه أنشطة أعمق تساعده على تطوير قدراته بدل تكرار التمارين نفسها. ويستطيع المدرس بذلك توجيه جهده إلى الحاجات الفعلية داخل الفصل.

ويقترح الكتاب تطوير منصة تعليمية وطنية تقدم تمارين متنوعة في القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم واللغات، وتسمح للمتعلم بالتدرب وفق مستواه، وتوفر للمدرس معلومات مختصرة عن الجوانب التي تحتاج إلى مراجعة. ويمكن أن تتضمن المنصة شروحات مكتوبة ومرئية، وتجارب افتراضية، واختبارات قصيرة، وأنشطة تفاعلية تناسب مختلف المراحل الدراسية.

غير أن المنصة لا ينبغي أن تحل محل العلاقة التربوية بين المدرس والمتعلم، ولا أن تتخذ قرارات مصيرية بصورة آلية. فالمدرس هو الذي يفهم السياق الاجتماعي والنفسي والتربوي للتلميذ، ويستطيع تفسير

أسباب التعثر واختيار التدخل المناسب. أما التكنولوجيا فتظل أداة مساعدة لتحسين التعلم وتوفير الوقت وتوسيع الموارد المتاحة.

ويجب أن تراعي المنظومة الرقمية حقوق المتعلمين، وأن تجمع الحد الأدنى الضروري من البيانات، وأن تمنع استخدامها لأغراض تجارية أو إعلانية غير مناسبة. كما ينبغي توفير بدائل ورقية وغير متصلة بالإنترنت، حتى يستفيد التلاميذ الذين يعيشون في المناطق التي تعاني ضعف الاتصال أو نقص التجهيزات.

إنشاء مختبرات ابتكار مدرسية في مختلف الجهات

يمكن للمغرب أن يطور شبكة من مختبرات الابتكار المدرسي، تكون فضاءات للتجريب والتصميم وصناعة النماذج البسيطة، وتتيح للتلاميذ تحويل ما يتعلمونه في العلوم والرياضيات والتكنولوجيا إلى مشاريع واقعية.

ولا ينبغي أن تقتصر هذه المختبرات على المؤسسات الكبرى في المدن، بل يجب وضع نموذج مرن يسمح للمؤسسات الصغيرة بالاستفادة من التجهيزات المشتركة والمختبرات المتنقلة والفضاءات الإقليمية. ويمكن إنشاء مراكز ابتكار على مستوى المديريات الإقليمية أو الجهات، تتقاسم المدارس مواردها ومعداتها وتستفيد من خبرات الجامعات ومراكز التكوين المهني.

وقد تشمل المشاريع المدرسية تصميم أنظمة بسيطة لترشيد الماء، وتجارب في الطاقة الشمسية، ونماذج للري بالتنقيط، وبرامج رقمية تعليمية، وأدوات تساعد على فرز النفايات، ومجسمات هندسية، وتجارب علمية في الفيزياء والكيمياء والأحياء. وتكون الأولوية للمشاريع الآمنة التي تساعد المتعلم على فهم المبادئ العلمية واختبار الأفكار وتطويرها.

ويمكن تنظيم مسابقات وطنية للابتكار المدرسي، لا تقوم على جمال العرض وحده، بل تقيم مدى فهم التلاميذ للمشكلة التي يعالجونها،

وقدرتهم على شرح الحل، وإجراء التجارب، وتحسين النموذج، والعمل ضمن فريق. كما ينبغي منح فرص للمشاريع الجيدة كي تتطور بمساعدة مختصين، دون أن تتحول المسابقات إلى منافسة مالية بين المدارس الغنية والفقيرة.

ويجب أن يرتبط نجاح المختبرات بعدد المشاريع التعليمية التي تنجزها وجودة التعلم الذي تحققه، وليس فقط بقيمة المعدات التي تشتريها المؤسسة. ولهذا ينبغي وضع خطط للصيانة والتكوين واستعمال الموارد، وتقييم الأثر بعد مدة من التشغيل.

تطوير التعليم الابتدائي باستراتيجيات عملية وذكية

يحتاج التعليم الابتدائي إلى أساليب تساعد الطفل على التعلم من خلال المشاركة والملاحظة والتجريب واللعب المنظم. فالتلميذ في هذه المرحلة لا يحتاج فقط إلى سماع المعلومات، بل يحتاج إلى ممارستها واستعمالها في أنشطة تناسب عمره وقدراته.

ويقترح الكتاب اعتماد حصص منتظمة للتعلم بالمشاريع الصغيرة، مثل إنشاء حديقة مدرسية، أو إعداد مجلة للقسم، أو قياس استهلاك الماء في المدرسة، أو تنظيم مكتبة صغيرة، أو إعداد تجارب بسيطة توضح مفاهيم علمية. وتساعد هذه الأنشطة على دمج القراءة والكتابة والحساب والتواصل والتعاون في تجربة تعليمية واحدة.

كما ينبغي تطوير برامج القراءة المبكرة، من خلال توفير مكتبات صفية وكتب مناسبة لمستويات الأطفال، وتنظيم وقت يومي للقراءة، وتشجيع التلاميذ على تلخيص ما قرؤوه أو التعبير عن أفكارهم. ويمكن تطوير منصة رقمية للقراءة الصوتية والقصص التفاعلية، مع الحفاظ على الكتاب الورقي باعتباره وسيلة مهمة لتنمية التركيز والخيال.

وفي الرياضيات، يمكن استعمال الألعاب والأدوات الملموسة والنماذج الهندسية لتوضيح العمليات الحسابية والكسور والقياس والأشكال. ويجب ألا يبقى التلميذ أسير الرموز المجردة قبل أن يفهم المعنى العملي

للمفهوم. فالتعلم الذي يجمع بين التجربة والشرح والتدريب يساعد على ترسيخ المعرفة.

ومن المهم كذلك إدخال مبادئ الثقافة الرقمية تدريجيًا، بما يشمل فهم الأجهزة واستعمالها بأمان، واحترام الآخرين على الإنترنت، والتعرف على المعلومات المضللة، وفهم أن التكنولوجيا أداة يمكن توظيفها في التعلم والإبداع. ويجب أن يكون استخدام الشاشات متوازنًا، وألا يحل محل اللعب والحركة والقراءة والتفاعل المباشر.

المدرسة الإعدادية بوابة اكتشاف المهن والعلوم

تمثل المرحلة الإعدادية فرصة مهمة لمساعدة التلميذ على اكتشاف العالم العلمي والتقني والمهني، دون إلزامه باختيار تخصص نهائي في سن مبكرة. ويمكن تطوير هذه المرحلة لتجمع بين المواد الأساسية وأنشطة عملية تسمح للمتعلم بالتعرف على المجالات المختلفة.

ويقترح الكتاب إدراج وحدات استكشافية في البرمجة والتصميم والميكانيك والكهرباء والزراعة المستدامة والاقتصاد المنزلي والبيئة والروبوتيك، وفق إمكانات المؤسسات. ويكون الهدف هو تنمية الفهم والفضول والمهارات الأساسية، لا تحويل الإعدادية إلى مركز مهني متخصص قبل الأوان.

ويمكن تنظيم أيام للمهن يستضيف فيها التلاميذ مهندسين وأطباء وتقنيين وفلاحين ومبرمجين وحرفيين وباحثين، يشرحون طبيعة أعمالهم ومسارات تكوينهم والتحديات التي يواجهونها. كما يمكن تنظيم زيارات مؤطرة إلى الجامعات والمختبرات والمقاولات والمراكز المهنية، حتى يصبح التوجيه مبنيًا على المعرفة والتجربة.

ومن المهم تعليم التلاميذ مهارات البحث عن المعلومات والتحقق من مصادرها، والعمل الجماعي، وإدارة الوقت، والتحدث أمام الآخرين، وكتابة التقارير. ويمكن تطوير مشاريع مشتركة بين المواد الدراسية،

بحيث يجمع التلميذ بين الرياضيات والعلوم واللغة والتكنولوجيا لإنجاز عمل متكامل.

كما ينبغي توفير توجيه مدرسي مبكر يساعد التلاميذ على فهم إمكاناتهم، مع احترام حقهم في تغيير مسارهم لاحقًا. فالتوجيه الجيد لا يحدد مستقبل الطفل نيابة عنه، بل يمنحه معلومات تساعده على اتخاذ قرارات واعية بمشاركة أسرته والمرشدين التربويين.

الثانوي التأهيلي والتعليم القائم على المشاريع

يحتاج التعليم الثانوي إلى تطوير أساليب تسمح للتلاميذ بالانتقال من المعرفة المدرسية إلى البحث والتطبيق والتحليل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص جزء من الأنشطة التعليمية لإنجاز مشاريع فردية وجماعية ترتبط بمشكلات علمية أو اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية.

وقد ينجز التلميذ بحثًا حول جودة الماء في محيطه، أو دراسة مبسطة لاستهلاك الطاقة في المنزل، أو تطبيقًا رقميًا لحل مشكلة محلية، أو نموذجًا هندسيًا، أو مشروعًا ثقافيًا يعرّف بتاريخ المنطقة وتراثها. وينبغي أن تتضمن هذه المشاريع تحديد المشكلة، وجمع المعلومات، والتحقق من المصادر، واختيار الحلول، وتجريبها، ثم عرض النتائج ومناقشتها.

ويجب تطوير التقييم بحيث لا يقتصر على الامتحان النهائي، بل يشمل مراحل إنجاز المشروع وجودة البحث ودقة المعلومات والقدرة على تفسير النتائج والعمل الجماعي. كما ينبغي وضع قواعد تمنع الغش الأكاديمي، وتوضح كيفية الاستفادة من المصادر الرقمية وأدوات الذكاء الاصطناعي مع التصريح باستخدامها عندما يكون ذلك مطلوبًا.

ومن الضروري الحفاظ على التوازن بين المشاريع والمواد الأساسية، حتى لا يؤدي التوسع في الأنشطة إلى إضعاف التعلمات الضرورية للنجاح في التعليم العالي. ويجب أن تكون المشاريع مرتبطة بالمناهج

ومناسبة للوقت المتاح، مع توفير موارد مشتركة تساعد المدارس محدودة الإمكانات.

الذكاء الاصطناعي مساعد للمدرس وليس بديلًا عنه

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يفتح آفاقًا جديدة أمام التعليم المغربي، من خلال المساعدة في إعداد التمارين والشروحات، وتقديم أمثلة إضافية، ودعم تعلم اللغات، وتحويل بعض المحتويات إلى صيغ أكثر ملاءمة لذوي الاحتياجات المختلفة. كما يمكن أن يساعد المدرس على إعداد أنشطة متدرجة بحسب مستوى الفصل.

ويقترح الكتاب تطوير دليل وطني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات التعليمية، يحدد المجالات المناسبة للاستعمال، وضوابط حماية البيانات، وقواعد النزاهة الأكاديمية، وكيفية التحقق من المعلومات، والمسؤولية عن القرارات التربوية.

ويجب تدريب التلاميذ على استخدام الأدوات الذكية بوصفها وسيلة للمساعدة على الفهم والبحث، لا آلة لإنتاج الواجبات دون تعلم. فالمتعلم الذي ينسخ إجابة جاهزة قد يحصل على نتيجة ظاهرية، لكنه لا يكتسب بالضرورة المهارة التي يحتاج إليها. ولهذا ينبغي أن يطلب المدرس من التلميذ شرح خطوات الحل ومناقشة اختياراته وتطبيق ما تعلمه في أمثلة جديدة.

كما يجب توفير وصول منصف إلى الأدوات التعليمية الرقمية، وعدم جعل الاشتراك في خدمات تجارية مدفوعة شرطًا للنجاح الدراسي. ويمكن تطوير موارد وطنية مجانية أو منخفضة التكلفة، مع مراجعتها علميًا ولغويًا وتربويًا، وتحديثها باستمرار.

ولا ينبغي استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لمراقبة التلاميذ بصورة مفرطة أو إصدار أحكام نهائية على قدراتهم أو سلوكهم. فالتكنولوجيا قد تخطئ أو تنتج نتائج متحيزة، ويجب أن تبقى القرارات التي تؤثر في مستقبل المتعلم خاضعة لمراجعة بشرية واضحة وعادلة.

الجامعة المغربية مركز للابتكار والبحث العلمي

إن تطوير الجامعة المغربية يتطلب الانتقال من التركيز على التدريس وحده إلى بناء منظومة متكاملة تجمع بين التعليم والبحث العلمي والابتكار وخدمة المجتمع. فالجامعة ليست مجرد مكان للحصول على الدبلوم، بل فضاء لإنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا وتحليل المشكلات وتكوين الخبرات التي يحتاج إليها المغرب.

ويقترح الكتاب دعم إنشاء مراكز للابتكار والبحث التطبيقي داخل الجامعات، بالتعاون مع المختبرات ومؤسسات التكوين المهني والمقاولات والقطاعات العمومية. وتعمل هذه المراكز على معالجة قضايا واقعية، مثل تدبير الماء، والطاقة المتجددة، والزراعة الذكية، والتصنيع، والذكاء الاصطناعي، والصحة الرقمية، والتعليم، والنقل، وحماية البيئة.

ويجب ألا تقتصر هذه المراكز على التخصصات الهندسية والتقنية، بل ينبغي أن تشمل العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانون والاقتصاد واللغات، لأن الابتكار يحتاج إلى فهم الإنسان والمؤسسات والسلوك والثقافة والسياسات العامة، إلى جانب المعرفة التقنية.

ومن الضروري تطوير نظام تمويل للبحث العلمي يعتمد على معايير واضحة، مثل جودة المشروع، وأهميته العلمية أو المجتمعية، وكفاءة الفريق، وإمكانية تنفيذ البحث، واحترام الأخلاقيات. كما ينبغي توفير فرص للباحثين الشباب، وتسهيل الوصول إلى المختبرات والمراجع والبيانات العلمية، وتطوير التعاون بين الجامعات المغربية.

ويمكن للجامعات إنشاء برامج دعم للمشاريع الطلابية والشركات الناشئة، تقدم الإرشاد العلمي والإداري والمساعدة في دراسة الجدوى وحماية الملكية الفكرية. لكن يجب التمييز بين المشروع البحثي والمشروع التجاري، لأن بعض الأبحاث تحتاج إلى سنوات قبل أن تظهر نتائجها، وقد تكون قيمتها الأساسية في توسيع المعرفة وليس في تحقيق أرباح مباشرة.

كما ينبغي تطوير التعاون الدولي بطريقة تتيح للباحثين المغاربة المشاركة في المشاريع العلمية المشتركة، وتبادل الخبرات، والاستفادة من البنية التحتية المتقدمة، مع بناء قدرات وطنية تضمن استدامة المعرفة وعدم الاعتماد الدائم على الخبرة الخارجية.

الجامعة الرقمية والإدارة الذكية للطلبة

يمكن تطوير الجامعة المغربية من خلال إنشاء منظومة رقمية متكاملة للخدمات الجامعية، تسمح للطالب بالتسجيل، وتتبع الوحدات الدراسية، والحصول على النتائج، وطلب الوثائق، ومعرفة الجداول، والتواصل مع المصالح الإدارية والأكاديمية من خلال بوابة موحدة.

وينبغي أن تكون هذه المنظومة مرتبطة بنظام واضح لحماية البيانات، وأن تمنح كل مستخدم صلاحيات تتناسب مع دوره. فالطالب يستطيع الاطلاع على معلوماته الشخصية والدراسية، بينما يتمكن الأستاذ والإدارة من الوصول إلى البيانات اللازمة لأداء مهامهما وفق ضوابط محددة.

ويمكن أن تساعد الأنظمة الرقمية في اكتشاف الصعوبات الإدارية والتعليمية مبكرًا، مثل تأخر التسجيل أو تراكم الوحدات غير المكتملة أو تكرار بعض المشكلات في مسارات معينة. لكن البيانات ينبغي أن تستخدم لدعم الطالب وتقديم الإرشاد المناسب، لا لوصمه أو استبعاده آليًا.

كما يمكن تطوير مكتبات رقمية تضم الكتب والمجلات والأبحاث والموارد التعليمية التي تتيحها الجامعات وفق حقوق النشر والتراخيص المعمول بها. وينبغي أن تكون الخدمات متاحة من مختلف الأجهزة، وأن توفر الجامعة دعمًا تقنيًا للطلبة الذين يواجهون صعوبات في استعمالها.

ومن المهم ألا يؤدي التحول الرقمي إلى إلغاء الخدمات الحضورية الضرورية، خصوصًا للطلبة الذين لا يتوفرون على اتصال جيد بالإنترنت أو يحتاجون إلى مساعدة مباشرة. فالجامعة الرقمية الناجحة هي التي

تبسط الخدمات وتوسع الوصول إليها، لا التي تنقل التعقيد الإداري من الورق إلى الشاشة.

إنشاء ملف مهارات وطني يدعم التوجيه والتشغيل

إلى جانب السجل الإلكتروني للشواهد والدبلومات، يمكن دراسة إنشاء ملف مهارات رقمي يتيح للخريج توثيق التكوينات والخبرات والمهارات التي اكتسبها، وفق قواعد واضحة لحماية البيانات والتحقق من المعلومات.

فالشهادة الأكاديمية تثبت الحصول على مؤهل معين، لكنها لا تعكس دائمًا جميع المهارات التطبيقية التي اكتسبها الشخص عبر التدريب أو المشاريع أو الخبرة المهنية. ويمكن لملف المهارات أن يضيف معلومات موثقة عن التدريب المنجز، والمشاريع التطبيقية، والشهادات المهنية المعترف بها، وبعض الكفاءات الرقمية واللغوية التي تم تقييمها بطرق مناسبة.

ويقترح الكتاب دراسة ربط هذا الملف بخدمات التوجيه والتشغيل والتكوين المستمر، بحيث يستطيع الخريج مشاركة المعلومات التي يختارها مع المشغلين أو مؤسسات التكوين، وفق موافقته والصلاحيات التي يحددها القانون. ولا ينبغي أن يكون الملف شرطًا إقصائيًا للتوظيف، أو وسيلة لجمع بيانات غير ضرورية، أو بديلًا عن المقابلات المهنية والاختبارات العملية العادلة.

ويجب أن يتم تقييم المهارات بمعايير معلنة، وبواسطة جهات مختصة عندما تتطلب الكفاءة اعتمادًا رسميًا. كما ينبغي أن تتاح للفرد إمكانية تصحيح المعلومات والاعتراض على الأخطاء والتحكم في مشاركة بياناته.

ويمكن أن تساعد هذه المنظومة على تحسين التوجيه المهني، وتسهيل انتقال الخريجين بين التكوين والعمل، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تدريب إضافي. كما يمكن أن توفر بيانات مجمعة تساعد صناع السياسات

على فهم الفجوات بين التكوين واحتياجات سوق الشغل، مع احترام الخصوصية وعدم تحويل البيانات الفردية إلى أداة للمراقبة غير المشروعة.

تطوير التعليم التقني داخل الجامعة

يحتاج المغرب إلى جامعات قادرة على تكوين مهندسين وتقنيين وباحثين يمتلكون معرفة نظرية متينة ومهارات تطبيقية قابلة للاستخدام في الواقع. ولذلك ينبغي تعزيز العلاقة بين المحاضرات والمختبرات والورشات والتداريب والمشاريع.

ويقترح الكتاب تطوير مسارات تعليمية تجمع بين الدراسة الجامعية والتطبيق العملي، وفق طبيعة التخصص. ويمكن للطالب في الهندسة أن ينجز مشروعًا مرتبطًا بالصناعة أو الطاقة أو الماء، ويمكن للطالب في الإعلاميات تطوير نظام رقمي قابل للاختبار، ويمكن للطالب في الزراعة دراسة حلول لتحسين الري أو مراقبة التربة، ويمكن لطلبة العلوم الصحية المشاركة في مشاريع بحثية مناسبة لمستواهم وتحت الإشراف المختص.

ويجب أن تكون التداريب جزءًا من برنامج تكويني واضح، مع تحديد أهدافها ومدتها وطريقة تقييمها، وضمان سلامة الطلبة واحترام حقوقهم. كما ينبغي ألا يتحول التعاون مع المقاولات إلى وسيلة لتوجيه الجامعة بالكامل نحو مصالح جهة واحدة، بل يجب أن يبقى التكوين قائمًا على المعرفة العلمية والمعايير الأكاديمية والمصلحة العامة.

ومن المهم تحديث المعدات والمختبرات باستمرار، وتوفير برامج للصيانة والتكوين، وتطوير الشراكات التي تسمح باستخدام التجهيزات المشتركة عندما تكون تكلفة إنشائها داخل كل مؤسسة مرتفعة. ويمكن أيضًا إنشاء مراكز جهوية للتجارب والتطبيقات تخدم أكثر من جامعة ومؤسسة تكوين.

ويجب الاهتمام بالتخصصات التي تساعد على تطوير الاقتصاد الوطني، دون إهمال العلوم الأساسية والبحث طويل الأمد. فالمغرب يحتاج إلى كفاءات قادرة على استخدام التكنولوجيا الحالية، كما يحتاج إلى باحثين يستطيعون تطوير المعرفة والتقنيات التي ستظهر في المستقبل.

الجامعة والمقاولة والاقتصاد الوطني

إن العلاقة بين الجامعة والاقتصاد ينبغي أن تقوم على التعاون وتبادل الخبرات، مع الحفاظ على استقلالية التعليم والبحث العلمي. فالمقاولات تحتاج إلى خريجين يمتلكون مهارات حديثة، والجامعات تحتاج إلى فهم التطورات المهنية والتقنية، والمجتمع يحتاج إلى حلول علمية للمشكلات التي تواجهه.

ويقترح الكتاب إنشاء مجالس استشارية جهوية تضم ممثلين عن الجامعات ومؤسسات التكوين والمقاولات والجماعات الترابية والهيئات المهنية، لتحديد الحاجات التدريبية والبحثية، واقتراح مشاريع مشتركة، وتقييم أثر البرامج على التنمية المحلية.

ويمكن لهذه المجالس دعم تنظيم التداريب، وتطوير مشاريع التخرج، وتقديم تحديات واقعية للطلبة، وتسهيل انتقال نتائج البحث العلمي إلى التطبيقات العملية. كما ينبغي أن تشارك المؤسسات العمومية في طرح مشكلات تحتاج إلى حلول، مثل تدبير النقل والماء والطاقة والنفايات والخدمات الرقمية.

ومن الضروري وضع قواعد واضحة لتجنب تضارب المصالح، وحماية الملكية الفكرية، وتحديد كيفية استخدام نتائج البحث، وضمان الشفافية في تمويل المشاريع المشتركة. كما ينبغي ألا تؤدي الشراكات إلى حرمان الطلبة أو الباحثين من نشر نتائجهم العلمية عندما يكون النشر مشروعًا ومسموحًا به.

ويجب تقييم نجاح التعاون بعدد المشاريع التي حققت نتائج قابلة للقياس، وجودة التكوين، والمهارات التي اكتسبها الطلبة، والحلول التي تم اختبارها، وليس بمجرد توقيع الاتفاقيات أو عقد الاجتماعات.

استراتيجية وطنية للتعليم المستمر والتعلم مدى الحياة

لم يعد التعلم ينتهي بالحصول على شهادة جامعية أو مهنية، لأن التكنولوجيا والمهن والاحتياجات الاقتصادية تتغير باستمرار. ولذلك يحتاج المغرب إلى تطوير نظام للتعلم المستمر يسمح للمواطنين بتحديث مهاراتهم طوال حياتهم، سواء كانوا موظفين أو عمالًا أو أصحاب مشاريع أو باحثين عن عمل.

ويقترح الكتاب توفير دورات مرنة في المهارات الرقمية واللغات والإدارة والمحاسبة والتقنيات الحديثة، مع مراعاة اختلاف مستويات المتعلمين وأوقاتهم وإمكاناتهم المالية. ويمكن تقديم هذه البرامج من خلال الجامعات ومؤسسات التكوين المهني والمراكز المعتمدة والمنصات الرقمية، مع ضمان جودة المحتوى والتقييم.

كما ينبغي تطوير مسارات تمكن العامل من اكتساب مهارات جديدة دون الاضطرار إلى ترك عمله، من خلال الدراسة المسائية أو التكوين الجزئي أو التعلم عن بعد أو برامج التدريب داخل المؤسسة. ويمكن للمشغلين الاستفادة من هذه البرامج لتحسين الإنتاجية وتطوير جودة العمل، بينما يستفيد العامل من توسيع فرصه المهنية.

ويجب أن يكون الاعتراف بالمهارات المكتسبة خارج المسار الدراسي الرسمي قائمًا على تقييم موثوق عندما تسمح القوانين بذلك، مع توفير فرص لاستكمال النواقص والحصول على المؤهلات المناسبة. فالتعلم المستمر يمكن أن يساعد الأشخاص الذين غيروا مجال عملهم أو انقطعوا عن الدراسة أو يحتاجون إلى التكيف مع تقنيات جديدة.

وينبغي أن تظل البرامج التعليمية الأساسية متاحة للجميع، وألا يتحول التعلم المستمر إلى عبء مالي جديد على الفئات محدودة الدخل. ولهذا

يمكن دراسة برامج دعم موجهة للأشخاص الذين يحتاجون إلى إعادة التأهيل المهني، وفق معايير شفافة وميزانيات قابلة للاستدامة.

استراتيجية ذكية لتقليص الفوارق بين المدارس والجامعات

لا يمكن اعتبار الإصلاح ناجحًا إذا تحسنت المؤسسات التي تتوفر أصلًا على موارد كبيرة، بينما بقيت المدارس القروية والمناطق البعيدة تعاني نقص المدرسين والتجهيزات والخدمات. ولذلك ينبغي أن تكون العدالة المجالية مبدأ أساسيًا في توزيع الموارد التعليمية.

ويقترح الكتاب تطوير نظام وطني لتحديد حاجات المؤسسات التعليمية وفق معايير تشمل عدد المتعلمين، وظروف البنية التحتية، وتوفر المدرسين، ونتائج التعلم، والمسافة عن الخدمات، والصعوبات الاجتماعية والمجالية. ويجب أن تستخدم هذه المعلومات لتوجيه الدعم الإضافي إلى المؤسسات الأكثر احتياجًا.

كما يمكن إنشاء فرق متنقلة للدعم التقني والتربوي، تساعد المدارس الصغيرة على تنظيم المختبرات والأنشطة العلمية، وتوفر صيانة للتجهيزات، وتدعم المدرسين في استعمال الموارد الرقمية. ويمكن للجامعات تنظيم برامج للتعاون مع المدارس المحيطة بها، من خلال ورشات علمية وزيارات مختبرية وتكوينات مشتركة.

ومن الضروري توفير اتصال رقمي موثوق للمؤسسات التي تحتاج إليه، مع ضمان وجود حلول بديلة في المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى الشبكات. كما ينبغي تطوير مكتبات متنقلة وموارد تعليمية مشتركة، وتسهيل انتقال الأنشطة الثقافية والعلمية إلى المناطق البعيدة.

ويجب أن تراعي السياسة التعليمية اختلاف الحاجات بين الجهات، فلا تُفرض جميع الحلول بالطريقة نفسها في كل مكان. فالمؤسسات التي تعاني اكتظاظًا شديدًا تحتاج إلى حلول مختلفة عن المؤسسات الصغيرة المتباعدة، كما تختلف احتياجات المناطق الصناعية عن المناطق الفلاحية أو السياحية.

حكامة ذكية وتقييم مستمر للإصلاحات

إن نجاح الاستراتيجيات التعليمية يتطلب وجود نظام للحكامة يربط التخطيط بالتنفيذ والتقييم، ويحدد المسؤوليات ويضمن نشر المعلومات. فلا يكفي إطلاق برنامج جديد أو شراء تجهيزات حديثة، بل ينبغي معرفة ما إذا كانت هذه الإجراءات قد حسنت التعلم فعلًا.

ويقترح الكتاب إنشاء منظومة لتقييم البرامج التعليمية، تجمع بيانات موثوقة عن جودة التعلمات، والانقطاع المدرسي، والمهارات العملية، واستخدام الموارد، ورضا المستفيدين، ونتائج التكوين. ويجب نشر تقارير دورية تشرح التقدم والصعوبات والاختلافات بين الجهات، مع مراعاة السياق الذي تعمل فيه كل مؤسسة.

وينبغي أن يتم التقييم بواسطة فرق مؤهلة ومستقلة قدر الإمكان عن الجهات التي تنفذ البرامج، مع ضمان جودة البيانات واحترام الخصوصية. كما يجب أن تتاح للمؤسسات فرصة شرح ظروفها وتقديم المعلومات اللازمة قبل إصدار الأحكام بشأن أدائها.

ويجب أن ترتبط النتائج بخطط تحسين واضحة، بحيث يؤدي اكتشاف مشكلة إلى تحديد أسبابها والإجراءات اللازمة لمعالجتها والموارد المطلوبة والمدة المتوقعة. أما البرامج التي لا تحقق أهدافها، فينبغي مراجعتها أو تعديلها بناءً على الأدلة بدل الاستمرار فيها لمجرد أنها أُطلقت سابقًا.

كما ينبغي تشجيع ثقافة التعلم من التجارب، بحيث تتم مشاركة الممارسات الناجحة بين المدارس والجامعات، ودراسة أسباب نجاحها، وتكييفها مع السياقات المختلفة. فالإصلاح الذكي لا يكرر التجارب بصورة آلية، بل يتعلم منها ويطورها وفق الواقع.

تمويل الابتكار التعليمي وضمان الاستدامة

يتطلب تطوير الابتكار في التعليم تمويلًا مدروسًا، لأن التقنيات الحديثة والمختبرات والمنصات الرقمية تحتاج إلى تكاليف للإنشاء والتشغيل والصيانة والتحديث والتكوين. ولذلك يجب أن تقوم القرارات الاستثمارية على دراسات واضحة حول الحاجة الفعلية والنتائج المتوقعة والقدرة على الاستمرار.

ويقترح الكتاب البدء بمشاريع تجريبية في عدد من المؤسسات التي تمثل سياقات مختلفة، بما يشمل المدن والقرى والمناطق التي تعاني نقصًا في الموارد. وبعد تقييم النتائج، يمكن توسيع البرامج التي تثبت فائدتها، وتعديل البرامج التي تظهر صعوبات في التطبيق.

كما ينبغي دراسة فرص الشراكة مع الجامعات والمقاولات والمؤسسات البحثية لتطوير الموارد التعليمية، مع ضمان الشفافية وحماية البيانات وعدم ربط حق التلميذ في التعلم بالقدرة على شراء منتجات تجارية معينة.

ويجب أن يشمل التمويل تكوين المدرسين والإداريين، وصيانة الأجهزة، وتحديث المحتوى، والأمن الرقمي، والدعم التقني، وتوفير البدائل للفئات التي لا تستطيع الوصول إلى الخدمات الرقمية. فالاستثمار في التجهيزات دون الاستثمار في الأشخاص والتنظيم قد يؤدي إلى ضعف الاستفادة منها.

ومن المهم كذلك نشر معلومات واضحة عن الميزانيات والمشتريات والنتائج، وإجراء تقييمات دورية لتكلفة البرامج مقارنة بأثرها. فالمعيار الأساسي ليس مقدار الأموال التي أُنفقَت، بل مدى مساهمتها في تحسين التعلم وتوسيع الفرص وتقليص الفوارق.

خاتمة: تعليم مغربي يبتكر ويصنع المستقبل

إن بناء منظومة تعليمية ذكية في المغرب يحتاج إلى الجمع بين الابتكار التربوي والتطوير التقني والاستثمار في الإنسان. فالمدرسة الابتدائية يجب أن تؤسس للقراءة والفهم والتفكير، والإعدادية ينبغي أن توسع آفاق المعرفة وتساعد على اكتشاف الميول، والثانوية يجب أن تعزز البحث والتطبيق والتوجيه، بينما تحتاج الجامعة إلى تطوير البحث العلمي والابتكار والتكوين المتخصص والتعاون مع المجتمع والاقتصاد.

وتتمثل الرؤية المقترحة في جعل التكنولوجيا وسيلة لتحسين جودة التعليم، لا هدفًا مستقلًا، وجعل البيانات أداة لفهم المشكلات وتوجيه الموارد، لا وسيلة للمراقبة غير الضرورية، وجعل الشراكات المهنية مجالًا لتطوير المهارات، لا بديلًا عن استقلالية التعليم والمعرفة.

كما تتطلب هذه الرؤية ضمان تكافؤ الفرص بين المدارس والجامعات، وتوفير الدعم للمؤسسات الأكثر احتياجًا، وتكوين المدرسين، وتطوير المختبرات والأنشطة التطبيقية، وحماية البيانات الشخصية، وتقييم البرامج على أساس النتائج الفعلية.

إن التعليم الذي يحتاج إليه المغرب هو تعليم يجعل التلميذ قادرًا على الفهم والإبداع، ويمنح الطالب الجامعي القدرة على البحث وحل المشكلات، ويتيح للخريج تطوير مهاراته طوال حياته. وهو تعليم يحترم المعرفة النظرية ويعزز التطبيق العملي، ويجمع بين الهوية الوطنية والانفتاح العلمي، وبين التنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية.

وإذا استطاع المغرب بناء منظومة متكاملة تجمع المدرسة والجامعة والتكوين المهني والبحث العلمي والتعلم المستمر، فإنه سيكون قد وضع أساسًا مهمًا لتطوير الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات العمومية وخلق فرص جديدة أمام الشباب.

إن مستقبل التعليم لا تصنعه الأجهزة وحدها، ولا البرامج وحدها، بل تصنعه رؤية واضحة، ومدرس مؤهل، ومتعلم نشيط، وإدارة مسؤولة،

وتمويل مستدام، ومجتمع يؤمن بأن المعرفة حق للجميع واستثمار في مستقبل الوطن.

بدر شاشا

الفصل الثاني

إصلاح المنظومة الصحية بالمغرب من أجل صحة عادلة وحديثة وقريبة من المواطن

الصحة حق أساسي وكرامة إنسانية لا امتياز اجتماعي

تعتبر الصحة من أهم الركائز التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، فهي ليست مجرد خدمة تقدمها المستشفيات أو الأطباء، بل هي حق أساسي من حقوق الإنسان، وشرط ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان الاستقرار الأسري، وتحسين جودة الحياة. فلا يمكن بناء مغرب قوي ومتقدم إذا كان المواطن يخاف من المرض بسبب تكاليف العلاج، أو يضطر إلى قطع عشرات الكيلومترات للوصول إلى طبيب، أو ينتظر شهورًا من أجل موعد طبي، أو يجد نفسه عاجزًا عن الحصول على دواء يحتاج إليه بشكل مستمر.

إن إصلاح الصحة بالمغرب يجب أن ينطلق من مبدأ واضح، وهو أن المواطن يستحق العلاج بكرامة، بصرف النظر عن مكان إقامته أو وضعه الاجتماعي أو مستوى دخله. فالحق في الصحة لا ينبغي أن يرتبط بالعيش في مدينة كبيرة، ولا بامتلاك المال، ولا بالقدرة على الوصول إلى العلاقات الشخصية التي تساعد على تسريع المواعيد أو الحصول على الخدمات.

المغرب الذي نريده هو المغرب الذي يستطيع فيه المواطن القروي أن يجد طبيبًا قريبًا منه، والمواطن الحضري أن يستفيد من مستشفى منظم ومجهز، والطفل أن يحصل على التلقيح والفحص الضروريين، والمرأة الحامل أن تجد الرعاية اللازمة، والمسن أن يتابع علاجه دون مشقة،

والشخص المصاب بمرض مزمن أن يحصل على الدواء والمراقبة الطبية بانتظام، والمواطن الذي يتعرض لحادث خطير أن تصل إليه المساعدة في الوقت المناسب.

إن بناء منظومة صحية قوية لا يتحقق فقط بتشييد المستشفيات وشراء المعدات، بل يتطلب إصلاحًا شاملًا يشمل الموارد البشرية، والإدارة، والتمويل، والتجهيزات، والرقمنة، والوقاية، والحكامة، والتوزيع الجغرافي للخدمات، والأخلاق المهنية، وحقوق المرضى، والمحاسبة على النتائج.

ومن هذا المنطلق، يقترح هذا الفصل تصورًا إصلاحيًا متكاملًا يهدف إلى جعل الصحة خدمة عمومية فعالة، تقوم على القرب والإنصاف والجودة والشفافية، وتستفيد من التكنولوجيا الحديثة دون أن تفقد بعدها الإنساني.

بناء منظومة صحية موحدة تربط العالم القروي بالمدينة

من أهم التحديات التي ينبغي أن يعالجها الإصلاح الصحي وجود تفاوتات في إمكانية الوصول إلى العلاج بين المناطق القروية والمناطق الحضرية. فالمواطن الذي يعيش في قرية بعيدة قد يحتاج إلى وسيلة نقل وتكاليف إضافية ووقت طويل من أجل إجراء فحص بسيط، بينما قد يجد المواطن في المدينة خيارات متعددة من المراكز الصحية والأطباء والمختبرات.

ولا يكفي التعامل مع هذه المشكلة من خلال بناء منشآت صحية متفرقة، بل يجب إنشاء منظومة مترابطة تجعل كل مركز صحي جزءًا من شبكة متكاملة، بحيث يعرف المواطن أين يتوجه، ويعرف المهني الصحي كيف يحيله إلى المؤسسة المناسبة، وتعرف الإدارة كيف تنظم توزيع المرضى والموارد.

يقوم هذا التصور على جعل المركز الصحي القريب من السكن نقطة البداية بالنسبة إلى الحالات التي لا تحتاج إلى تدخل متخصص. فإذا

احتاج المريض إلى فحص إضافي، يحال إلى مؤسسة صحية إقليمية أو جهوية وفق طبيعة حالته. وإذا تطلب وضعه تدخلًا متخصصًا أو جراحة دقيقة، يتم توجيهه إلى المستشفى الذي تتوفر فيه التجهيزات والفرق الطبية المناسبة.

ويجب ألا يتحول هذا النظام إلى سلسلة من الإجراءات التي تعرقل وصول المريض إلى العلاج. ففي الحالات المستعجلة والخطيرة، ينبغي أن تكون الأولوية لإنقاذ الحياة، مع ضمان التنسيق بين خدمات الإسعاف والمستشفيات.

كما يجب أن تتوفر المراكز الصحية القروية على الحد الضروري من التجهيزات والأدوية والفحوص الأساسية، وألا تكون مجرد بنايات مفتوحة دون إمكانات حقيقية. فالمرفق الصحي القريب ينبغي أن يقدم خدمات فعلية، لا أن يضطر المواطن إلى مغادرته ليبدأ رحلة جديدة بحثًا عن العلاج.

ويتطلب ذلك تحسين ظروف العمل في المناطق القروية، من خلال توفير السكن الوظيفي حيث تكون الحاجة إليه، وتحسين وسائل النقل، وضمان الأمن المهني، وتوفير المعدات، وإقرار حوافز مناسبة للأطباء والممرضين والتقنيين الذين يعملون في المناطق البعيدة.

كما ينبغي اعتماد برامج للتناوب الطبي بين المستشفيات والمراكز الصحية، بما يسمح بإيصال بعض التخصصات إلى المناطق التي لا تتوفر فيها بشكل دائم. ويمكن تنظيم زيارات طبية دورية في طب الأطفال والنساء والتوليد وطب العيون وطب الأسنان والأمراض المزمنة، مع تحديد مواعيد معروفة للسكان وتنسيقها مسبقًا.

إن العدالة الصحية تعني ألا يكون عنوان السكن سببًا في تأخر التشخيص أو ضعف العلاج. ولهذا يجب أن يصبح تقليص المسافة بين المواطن والخدمة الصحية هدفًا أساسيًا في تخطيط المؤسسات الصحية وتوزيع الموارد البشرية.

الجهوية الصحية بوصفها أداة لتحقيق العدالة المجالية

تستطيع الجهوية الصحية أن تؤدي دورًا مهمًا في إصلاح المنظومة الصحية إذا منحت الجهات القدرة على التخطيط وفق حاجات سكانها، مع الحفاظ على وحدة المعايير الوطنية وجودة الخدمات وحقوق المواطنين.

فالحاجات الصحية تختلف من جهة إلى أخرى. هناك مناطق تعرف توسعًا عمرانيًا سريعًا وزيادة في عدد السكان، ومناطق قروية متباعدة جغرافيًا، ومناطق تعاني من صعوبة التنقل، ومناطق تحتاج إلى خدمات متخصصة بسبب طبيعة الأمراض المنتشرة أو الظروف البيئية والاجتماعية.

ولهذا ينبغي أن تتوفر كل جهة على خريطة صحية دقيقة تحدد عدد السكان، وتوزيع المراكز الصحية، وعدد الأطباء والممرضين، والطاقة الاستيعابية للمستشفيات، والحاجات المستقبلية، والفجوات في التخصصات الطبية، ومدة الانتقال إلى أقرب مؤسسة قادرة على تقديم العلاج المطلوب.

وبناء على هذه المعطيات، يمكن إعداد مخطط جهوي للصحة يحدد الأولويات الاستثمارية، ويوجه بناء المؤسسات الجديدة، ويحدد حاجات التوظيف والتجهيز، ويضمن توزيعًا أكثر عدلًا للخدمات.

ويجب ألا تتحول الجهوية إلى وسيلة لزيادة الفوارق بين الجهات الغنية والجهات محدودة الموارد. لذلك ينبغي أن ترافقها آلية وطنية للتضامن الصحي، تضمن توزيع الموارد وفق حاجات السكان وليس وفق القدرة المالية للجهة وحدها.

وتستطيع الدولة أن تضع معايير وطنية واضحة لجودة العلاج، وسلامة المرضى، وتوفر الأدوية الأساسية، وآجال المواعيد، وشروط الاستقبال، بينما تتولى الهياكل الجهوية تنظيم الخدمات وتنفيذ البرامج وفق خصوصيات المنطقة.

كما ينبغي أن تتوفر كل جهة على مركز لتنسيق الإحالات الطبية، يعمل على معرفة المؤسسات التي تتوفر على الإمكانات اللازمة، وتنظيم انتقال المرضى عند الحاجة، وتقليل ضياع الوقت في البحث عن سرير أو طبيب متخصص.

ويمكن إنشاء نظام جهوي لمراقبة توفر الأسرة والتجهيزات والمواعيد، مرتبط بنظام وطني يسمح بتبادل المعلومات الضرورية بين المؤسسات، مع احترام سرية البيانات الطبية.

إن الجهوية الصحية الناجحة هي التي تجعل القرار أقرب إلى حاجات المواطن، وتمنح المؤسسات قدرة على الاستجابة السريعة، دون أن تجعل مكان الإقامة معيارًا يحدد قيمة العلاج الذي يحصل عليه الإنسان.

إحداث سجل وطني إلكتروني موحد للمعلومات الطبية

من بين الإصلاحات الأساسية المقترحة إحداث سجل وطني إلكتروني للمعلومات الطبية، يكون بمثابة ملف صحي رقمي آمن لكل مواطن، يساعد على تحسين استمرارية العلاج، ويقلل من تكرار الفحوص غير الضرورية، ويتيح للطبيب الاطلاع على المعلومات الطبية المهمة عندما تكون متاحة ومصرحًا بها وفق القواعد القانونية.

يعاني المريض أحيانًا من تشتت ملفه الطبي بين مؤسسات مختلفة، فيزور مركزًا صحيًا ثم مستشفى إقليميًا ثم مستشفى جهويًا، ويضطر في كل مرة إلى تقديم المعلومات نفسها أو البحث عن أوراق الفحوص القديمة. وقد يؤدي ضياع الوثائق إلى تكرار بعض التحاليل أو صعوبة معرفة الأدوية التي استعملها المريض سابقًا.

ويمكن للملف الصحي الإلكتروني أن يعالج جانبًا مهمًا من هذه المشكلات من خلال إنشاء سجل موحد يتضمن البيانات الضرورية لاستمرارية الرعاية الصحية.

ويشمل هذا الملف، وفق الحاجة والموافقة والأساس القانوني المناسب، المعلومات المتعلقة بالهوية الصحية للمواطن، وسوابقه الطبية المهمة،

والحساسيات الدوائية المعروفة، والأدوية المستعملة، والتلقيحات، ونتائج التحاليل، وتقارير الأشعة، والعمليات الجراحية، والمتابعات الطبية، والأمراض المزمنة، والمواعيد، والتقارير التي يضيفها المهنيون الصحيون المعتمدون.

ولا يعني هذا أن كل موظف أو كل مؤسسة ينبغي أن تتمكن من الاطلاع على جميع المعلومات. بل يجب اعتماد نظام دقيق للصلاحيات، يسمح لكل مهني بالوصول إلى المعلومات الضرورية لأداء مهمته فقط، مع تسجيل عمليات الاطلاع والتعديل، وحماية الملف من الاستعمال غير المشروع.

ويجب أن يستند إنشاء هذا السجل إلى إطار قانوني واضح يحترم حماية المعطيات الشخصية والطبيعة الحساسة للمعلومات الصحية، ويحدد المسؤوليات المتعلقة بجمع البيانات وتصحيحها وتخزينها ومشاركتها.

كما ينبغي تمكين المواطن من معرفة البيانات الأساسية المسجلة عنه، وطلب تصحيح الأخطاء وفق المساطر المعتمدة، والاطلاع على المعلومات المتاحة له من خلال بوابة إلكترونية أو وسيلة مناسبة للأشخاص الذين لا يستعملون الإنترنت.

ويجب توفير بدائل غير رقمية للأشخاص المسنين أو ذوي الإعاقة أو الذين لا يمتلكون هاتفًا ذكيًا أو لا يجيدون القراءة والكتابة، حتى لا تتحول الرقمنة إلى عائق جديد أمام الحصول على العلاج.

إن السجل الطبي الوطني ليس مجرد قاعدة بيانات ضخمة، بل أداة لتحسين القرار الطبي، وتنظيم الموارد، وتقوية التنسيق بين المؤسسات، وحماية المريض من تشتت المعلومات.

بطاقة صحية ذكية لكل مواطن

يمكن أن يشكل إحداث بطاقة صحية ذكية لكل مواطن خطوة عملية لتسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية، شريطة أن تكون جزءًا من نظام

وطني آمن ومتكامل، وألا تتحول إلى شرط يحرم من العلاج من لا يتوفر عليها.

تكون البطاقة وسيلة موثوقة للتعريف بالمستفيد داخل المؤسسات الصحية، وربطه بملفه الطبي الإلكتروني، والتحقق من حقوقه الإدارية في إطار القانون. ويمكن أن تحتوي على رقم تعريفي صحي خاص، ورمز إلكتروني آمن، ووسيلة للتحقق من الهوية عند تقديم الخدمات.

ويفضل ألا تتضمن البطاقة نفسها جميع التفاصيل الطبية الحساسة، بل تستعمل للوصول الآمن إلى الملف المحفوظ داخل النظام الوطني، وفق صلاحيات محددة. ففقدان البطاقة أو سرقتها لا ينبغي أن يؤدي إلى كشف تاريخ المريض الطبي أو معلوماته الخاصة.

ويمكن تطوير البطاقة لتسهيل تسجيل المواعيد، وتأكيد الحضور، وتتبع الإحالات بين المؤسسات، وتسهيل التعرف على المستفيد من التغطية الصحية، وتقليل تكرار التسجيل الإداري.

كما يمكن أن تساعد في حالات الطوارئ على الوصول إلى بعض المعلومات الأساسية التي يحتاج إليها الفريق الطبي، مثل وجود حساسية دوائية خطيرة أو مرض مزمن مهم، عندما يسمح القانون بذلك وتتوافر آليات موثوقة للتحقق من الهوية.

ويجب أن تكون البطاقة مجانية أو متاحة بشروط عادلة، وأن تصدر للمواطنين دون تعقيد إداري، مع توفير آلية سهلة لتعويضها عند الضياع أو التلف.

كما ينبغي ربطها بمنظومة التحقق من الهوية بطريقة تحمي البيانات، مع عدم جعل امتلاك البطاقة شرطًا مسبقًا لتقديم الإسعافات العاجلة. فالمريض الذي يصل إلى المستشفى في وضع خطير يجب أن يتلقى الرعاية الضرورية حتى إذا نسي بطاقته أو تعذر التحقق من هويته في اللحظة الأولى.

ويمكن اعتماد تطبيق هاتفي اختياري موازٍ للبطاقة، يسمح للمواطن بمراجعة مواعيده، واستلام تذكيرات بالتلقيحات، والاطلاع على نتائج الفحوص التي أصبحت متاحة له، والحصول على إرشادات موثوقة. غير أن هذا التطبيق يجب ألا يكون الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمة.

إن الهدف من البطاقة الصحية الذكية هو تبسيط الإجراءات وحماية حقوق المواطن، وليس تحويل الصحة إلى نظام مغلق لا يستطيع الولوج إليه إلا من يمتلك جهازًا إلكترونيًا.

الذكاء الاصطناعي في خدمة صحة المواطن

يشهد العالم تطورًا سريعًا في استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المجال الصحي، ويمكن للمغرب أن يستفيد من هذه التقنيات لتطوير التشخيص، وتنظيم المواعيد، وتحسين تدبير المستشفيات، وتوقع الاحتياجات الصحية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الطبية.

لكن استخدام الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون وسيلة لدعم الطبيب والممرض والإدارة الصحية، لا بديلًا عن المسؤولية الطبية ولا مبررًا لتقليص العنصر البشري الضروري للعلاج.

يمكن للأنظمة الذكية أن تساعد في تحليل صور الأشعة للكشف عن مؤشرات تستدعي مراجعة الطبيب، أو ترتيب الحالات بحسب درجة الاستعجال وفق بروتوكولات طبية معتمدة، أو تنبيه الفريق الصحي إلى احتمال وجود تداخلات دوائية، أو تحديد المرضى الذين يحتاجون إلى متابعة منتظمة بسبب أمراض مزمنة.

كما يمكن استخدام أدوات تحليل البيانات لفهم أنماط انتشار بعض الأمراض، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى حملات تلقيح أو فحوص وقائية، وتقدير الطلب على الأسرة والأدوية والموارد البشرية.

ويمكن أن تساعد الأنظمة الرقمية على تحسين إدارة المواعيد، وتقليل المواعيد الضائعة، وتوزيع ضغط العمل بين المؤسسات، وتحديد المعدات التي تتكرر أعطالها أو تتطلب صيانة استباقية.

وفي المناطق التي تعاني من نقص الأطباء المتخصصين، يمكن الاستفادة من الطب عن بعد، بحيث يتواصل الطبيب الموجود في مؤسسة صحية مع مريض يتلقى الفحص الأولي في مركز قريب من محل إقامته. ويمكن أن تشمل هذه الخدمات الاستشارات المتخصصة ومتابعة بعض الأمراض المزمنة وقراءة نتائج الفحوص، وفق الشروط المهنية والقانونية اللازمة.

غير أن هذه الحلول لا ينبغي أن تقدم على أنها بديل كامل عن الفحص المباشر. فهناك حالات تتطلب فحصًا سريريًا أو تدخلًا عاجلًا أو تحاليل وتجهيزات لا يمكن الاستغناء عنها.

كما يجب إخضاع الأنظمة الذكية للتقييم الطبي والتقني قبل اعتمادها، والتحقق من دقتها على الفئات السكانية المختلفة، ومراقبة أدائها بعد التشغيل، وتوفير إمكانية مراجعة القرار الآلي من طرف مهني مؤهل.

ولا يجوز أن يُترك قرار حيوي يتعلق بالمريض لخوارزمية غامضة دون رقابة بشرية ومسؤولية واضحة. ويجب أن تبقى القرارات الطبية الجوهرية خاضعة للتقدير المهني المناسب، مع توثيق أسباب القرار وإتاحة مراجعته عند الضرورة.

ومن الضروري كذلك حماية البيانات من الاختراق، ومنع استخدامها لأغراض تجارية غير مشروعة، والتأكد من أن الأنظمة لا تنتج نتائج غير عادلة بسبب ضعف البيانات أو انحيازها.

إن المغرب الذي يريد تطوير صحته يحتاج إلى الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، لكنه يحتاج بالقدر نفسه إلى الاستثمار في الأطباء والباحثين والمهندسين والممرضين، لأن التكنولوجيا لا تحقق نتائجها إلا عندما توضع في يد بشر مؤهلين ويعملون داخل منظومة منظمة.

تطوير المستشفيات العمومية وإعادة بناء الثقة فيها

يجب أن يكون المستشفى العمومي مؤسسة يشعر فيها المواطن بأنه في مكان مخصص لحمايته وعلاجه، لا فضاء يضيع فيه بين الممرات والإجراءات والانتظار الطويل.

إن إصلاح المستشفيات لا يعني فقط بناء بنايات جديدة، بل يشمل إعادة تنظيم العمل اليومي، وتحسين تدبير الموارد، وتحديث المعدات، وضمان الصيانة، وتوفير الأدوية، واحترام المواعيد، وتحسين الاستقبال، وتطوير أساليب التواصل بين المهنيين والمرضى.

ينبغي أن تخضع المستشفيات لتقييم دقيق يحدد وضع البنايات، وحالة غرف العلاج، وجودة النظافة، وسلامة التجهيزات، وتوفر الأدوية، وكفاءة أنظمة التهوية والتعقيم، ومدى احترام معايير السلامة، والحاجات الفعلية للتوسعة أو إعادة التأهيل.

ويجب وضع برامج متعددة السنوات لتجديد المستشفيات حسب الأولويات الصحية، مع إعطاء أهمية للمؤسسات التي تستقبل أعدادًا كبيرة من المرضى أو التي تعاني من نقص حاد في التجهيزات.

كما ينبغي أن تتوفر كل مؤسسة على نظام لتدبير المعدات الطبية، يسجل تاريخ اقتنائها وصيانتها وأعطالها ومدة توقفها عن العمل. فاقتناء جهاز طبي متطور دون توفير الصيانة وقطع الغيار والتكوين قد يؤدي إلى تعطله أو بقائه دون استعمال.

ويجب اعتماد نظام واضح لتدبير الأدوية والمستلزمات الطبية، يتيح مراقبة المخزون وتواريخ انتهاء الصلاحية ومعدلات الاستهلاك، وينبه المسؤولين قبل نفاد المواد الضرورية.

كما ينبغي تحسين تنظيم المستعجلات من خلال فرز طبي أولي يحدد خطورة الحالة ويعطي الأولوية للمريض الذي يحتاج إلى تدخل سريع، بدل اعتماد ترتيب جامد حسب وقت الوصول فقط.

ويجب الفصل بين الحالات الخطيرة والحالات التي يمكن علاجها في مراكز الرعاية الأولية، دون إغلاق باب المستعجلات أمام من يحتاج إليها فعلًا. ويمكن تحسين هذا التنظيم عبر توعية المواطنين بالخدمات المناسبة لكل حالة، وتقوية المراكز الصحية، وتوفير آليات للإحالة والمتابعة.

أما المواعيد الطبية، فينبغي تدبيرها بنظام موحد وشفاف يوضح للمريض موعده، والوثائق المطلوبة، ومكان الفحص، وطريقة تغيير الموعد عند الضرورة. كما يجب مراقبة مدة الانتظار الفعلية حسب التخصص، والعمل على تقليصها من خلال تحسين توزيع الموارد وتنظيم العمل.

إن المستشفى الناجح ليس بالضرورة هو الذي يمتلك أكبر بناية، بل هو الذي يقدم العلاج المناسب في الوقت المناسب، ويستعمل موارده بكفاءة، ويحافظ على سلامة المرضى، ويعاملهم بكرامة.

مستشفيات القرب والمراكز الصحية الأساسية

إن المستشفى الكبير ضروري لعلاج الحالات المعقدة، لكنه لا يستطيع وحده تلبية جميع حاجات السكان. ولهذا ينبغي بناء منظومة قوية للرعاية الصحية الأولية، تجعل الخدمات الأساسية متاحة بالقرب من المواطن.

يمكن تطوير المراكز الصحية القائمة، وإعادة تأهيل المراكز التي تحتاج إلى إصلاح، وإحداث منشآت جديدة في المناطق التي يثبت التخطيط الصحي أنها تعاني من نقص في الخدمات.

وينبغي أن تتوفر هذه المراكز، بحسب حجمها ووظيفتها، على فضاءات للاستقبال والفحص والتمريض والتلقيح ومتابعة الحمل والأطفال والأمراض المزمنة، وعلى المعدات الأساسية ووسائل التواصل مع المستشفيات الإقليمية والجهوية.

كما ينبغي تنظيم العمل داخلها وفق برامج واضحة، مع ضمان الحضور الفعلي للمهنيين، وتحديد الخدمات التي تقدمها كل مؤسسة، وإخبار المواطنين بأوقات العمل ووسائل الاتصال.

ويمكن تطوير وحدات صحية متنقلة تصل إلى القرى والمناطق المتباعدة، خصوصًا عندما يصعب إنشاء مركز دائم أو يكون عدد السكان محدودًا ومتفرقًا. وتقدم هذه الوحدات الفحوص الأساسية والتلقيحات والتوعية الصحية ومتابعة بعض الحالات، مع تحويل المرضى الذين يحتاجون إلى فحوص متخصصة.

ويجب أن تكون هذه الزيارات منتظمة ومعلنة، حتى يعرف المواطن موعد وصول الوحدة الطبية، ويستطيع الاستفادة من الخدمة دون الانتظار العشوائي.

كما يمكن تنظيم أيام طبية جهوية تشمل فحوص العيون والأسنان والأمراض المزمنة وصحة الأم والطفل، مع التأكد من وجود نظام للمتابعة بعد انتهاء الحملة، لأن الفحص الذي يكشف مشكلة صحية لا تكون له فائدة كاملة إذا لم يحصل المريض على العلاج اللازم.

إن تقوية الرعاية الصحية الأولية تساعد على اكتشاف الأمراض في مراحل مبكرة، وتخفف الضغط عن المستشفيات الكبرى، وتقلل التكاليف التي يتحملها المواطن، وتحسن صحة المجتمع على المدى الطويل.

إصلاح الموارد البشرية وتحسين ظروف عمل الأطباء والممرضين

لا يمكن إصلاح الصحة دون الاعتراف بالدور المركزي الذي يقوم به الأطباء والممرضون وتقنيو المختبرات والأشعة والصيادلة ومساعدو العلاج وأطر الإدارة والنظافة والصيانة والإسعاف.

إن هؤلاء يشكلون العمود الفقري للمنظومة الصحية، وأي مشروع إصلاحي لا يوفر لهم ظروف عمل مناسبة وتكوينًا مستمرًا وتنظيمًا عادلًا للمهام سيظل محدود النتائج.

يجب إعداد خريطة وطنية للموارد البشرية الصحية تحدد عدد المهنيين في كل منطقة وتخصص، وتكشف الخصاص الحالي والمتوقع، وتساعد على وضع خطط للتوظيف والتكوين والتوزيع.

كما ينبغي تقوية مؤسسات التكوين الصحي، وتحديث البرامج التعليمية، وتوسيع التدريب السريري، وربط التكوين بحاجات المستشفيات والمراكز الصحية، مع الحفاظ على المعايير المهنية والأكاديمية.

ويجب أن يستفيد المهنيون من تكوين مستمر يسمح لهم بمواكبة تطور الطب والتقنيات الحديثة، ويشمل سلامة المرضى، ومكافحة العدوى، والتواصل، وأخلاقيات المهنة، واستخدام الأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ومن الضروري تحسين ظروف العمل، والحد من الإرهاق الناتج عن ضغط المهام وسوء تنظيم المناوبات، وضمان احترام أوقات الراحة، وتوفير التجهيزات الضرورية لأداء العمل.

كما ينبغي معالجة صعوبة الاستقرار في المناطق البعيدة من خلال حوافز عادلة وظروف مهنية واجتماعية أفضل، حتى لا يظل توزيع الأطباء والممرضين مرتبطًا فقط بالرغبة الفردية في الإقامة بالمدن الكبرى.

ويجب اعتماد تقييم مهني موضوعي يقوم على الكفاءة والالتزام وجودة العمل واحترام حقوق المرضى، مع توفير فرص التطور المهني والتكوين والترقية وفق قواعد واضحة.

ولا يجوز أن يتحول إصلاح الموارد البشرية إلى حملة للوم المهنيين دون دراسة الظروف التي يعملون فيها. فالمحاسبة ضرورية عند وقوع التقصير، لكن من الضروري أيضًا أن تتحمل الإدارة مسؤوليتها عندما لا توفر المعدات أو الأدوية أو الأطر اللازمة.

إن تحسين ظروف المهنيين ليس امتيازًا منفصلًا عن مصلحة المواطن، بل هو استثمار مباشر في جودة العلاج وسلامة المرضى.

معاملة جيدة واحترام كرامة المريض

إن العلاقة بين المواطن والمؤسسة الصحية لا تقاس فقط بنتائج الفحوص والأدوية، بل تتأثر أيضًا بطريقة الاستقبال والتواصل والاحترام الذي يشعر به المريض منذ دخوله إلى المؤسسة حتى انتهاء علاجه.

فالمريض قد يصل إلى المستشفى وهو يعاني الألم أو الخوف أو القلق، وقد لا يعرف الإجراءات المطلوبة أو طبيعة حالته أو المدة التي ينبغي أن ينتظرها. ولهذا يجب أن يكون الاستقبال واضحًا وإنسانيًا، وأن يجد المواطن من يرشده ويشرح له الخطوات التي يحتاج إليها.

ينبغي وضع ميثاق وطني لأخلاقيات الاستقبال داخل المؤسسات الصحية، يحدد قواعد التعامل مع المرضى، ويؤكد احترام الكرامة والخصوصية وعدم التمييز، وضرورة استعمال لغة واضحة ومفهومة عند شرح الإجراءات الطبية والإدارية.

ويجب أن يتلقى موظفو الاستقبال والأمن والإدارة والمهنيون الصحيون تكوينًا في التواصل واحترام حقوق المرضى، وكيفية التعامل مع كبار السن وذوي الإعاقة والأطفال والمرضى الذين يعانون صعوبات في التعبير أو الفهم.

كما ينبغي توفير لوحات إرشادية واضحة، ومكاتب للاستعلامات، ومسارات مناسبة للأشخاص ذوي الحركة المحدودة، ومقاعد كافية في أماكن الانتظار، ومرافق صحية نظيفة، ووسائل للتواصل مع المؤسسة.

ويجب على الطبيب أو المهني المسؤول أن يشرح للمريض حالته وخيارات العلاج ومخاطره وفوائده بقدر مناسب، وأن يحترم حقه في طرح الأسئلة، وأن يحصل على موافقته المستنيرة وفق القواعد القانونية والمهنية المعمول بها.

كما يجب احترام سرية المحادثات الطبية، وعدم مناقشة المعلومات الخاصة بالمريض أمام الآخرين، وعدم نشر الصور أو المعطيات الطبية دون سند قانوني وموافقة صحيحة عندما تكون مطلوبة.

إن المعاملة الجيدة لا تحتاج دائمًا إلى استثمارات ضخمة، بل تحتاج إلى ثقافة مهنية واضحة، وتكوين مستمر، وإدارة حاضرة، وقواعد معروفة، ومراقبة عادلة، ووعي بأن المريض إنسان له حقوق ومشاعر وليس مجرد رقم في قائمة الانتظار.

إحداث مرصد وطني لجودة الخدمات الصحية

يمكن اقتراح إحداث مرصد وطني مستقل وظيفيًا لمراقبة جودة الخدمات الصحية، يعمل وفق إطار قانوني واضح، ويجمع المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسات الصحية، ويصدر تقارير دورية تساعد على معرفة نقاط القوة والاختلالات وتحديد أولويات الإصلاح.

ولا ينبغي أن يكون هذا المرصد جهازًا شكليًا يكتفي بجمع الأرقام، بل يجب أن يعتمد مؤشرات قابلة للقياس، وطرقًا موحدة لجمع البيانات، وآليات للتحقق من صحتها، ونظامًا لنشر النتائج مع احترام السرية الطبية وحقوق العاملين والمرضى.

ويمكن أن تشمل المؤشرات مدة الانتظار للمواعيد، ووقت الاستجابة للحالات المستعجلة، وتوفر الأدوية الأساسية، ونسبة تعطل المعدات، ومعدل إلغاء المواعيد، ومدى احترام شروط النظافة والسلامة، وتوفر الأطر الصحية، ورضا المرضى، ونسبة معالجة الشكايات داخل الآجال المحددة.

كما ينبغي قياس الفوارق بين الجهات والمناطق القروية والحضرية، حتى لا يخفي المتوسط الوطني تفاوتات كبيرة في جودة الخدمات.

ويجب أن تكون النتائج أداة للتحسين لا مجرد وسيلة للعقاب. فإذا أظهر التقييم أن مستشفى يعاني من ضغط يفوق طاقته أو نقص في التخصصات، ينبغي توفير الدعم اللازم له. وإذا ثبت وجود سوء تدبير أو تقصير متكرر أو مخالفة مهنية، وجب تفعيل المساءلة وفق القانون.

ويمكن للمرصد أن يستقبل تقارير المؤسسات، ويجري زيارات تقييم، وينشر خلاصات سنوية مفهومة للمواطنين، ويقترح توصيات عملية لتحسين الأداء.

كما يمكن إنشاء نظام وطني لتصنيف المؤسسات وفق معايير الجودة والسلامة والشفافية، دون اختزال أداء المؤسسة في رقم واحد أو تجاهل الظروف التي تعمل فيها.

إن قياس جودة الصحة يسمح بالانتقال من الوعود العامة إلى النتائج التي يمكن التحقق منها، ويجعل الإصلاح عملية مستمرة تعتمد على المعطيات والتقييم والتحسين.

المحاسبة والشفافية ومحاربة الفساد وسوء التدبير

لا يمكن أن ينجح الإصلاح الصحي دون ربط المسؤولية بالمحاسبة، وحماية المال العام، وضمان الشفافية في تدبير الصفقات والتجهيزات والأدوية والموارد البشرية.

فالميزانية المخصصة للصحة يجب أن تتحول إلى خدمات فعلية يستفيد منها المواطن، لا أن تضيع بسبب الهدر أو ضعف التخطيط أو الصفقات غير الفعالة أو سوء استعمال المعدات أو غياب المراقبة.

ينبغي وضع نظام واضح لتتبع الإنفاق داخل المؤسسات الصحية، يبين كيفية تخصيص الميزانية، والمواد التي تم شراؤها، والخدمات التي تم إنجازها، والمعدات التي تم تشغيلها، والمشاريع التي تم تنفيذها.

كما يجب تعزيز الرقابة على صفقات الأدوية والتجهيزات والصيانة، واعتماد معايير موضوعية في اختيار الموردين، وتوثيق الإجراءات، وتجنب تضارب المصالح، وإتاحة المعلومات التي يسمح القانون بنشرها للجهات الرقابية والجمهور.

ويجب أن تخضع المشتريات لتخطيط دقيق يستند إلى الحاجات الفعلية للمؤسسات، حتى لا يتم اقتناء معدات لا تتناسب مع إمكانات التشغيل أو تبقى دون استعمال بسبب نقص التكوين أو الصيانة.

كما ينبغي أن تتوفر كل مؤسسة على سجل لتدبير الشكايات المتعلقة بالخدمات والتعاملات الإدارية والمهنية، مع ضمان سرية المبلغين وحمايتهم من الانتقام وفق القانون.

وعندما تثبت مخالفة أو رشوة أو تلاعب أو إهمال جسيم، يجب إحالة القضية إلى الجهات المختصة، واحترام قرينة البراءة وحقوق الدفاع، وتطبيق الجزاءات المناسبة وفق المساطر القانونية.

ولا ينبغي أن تقتصر المحاسبة على المهنيين الذين يتعاملون مباشرة مع المرضى، بل يجب أن تشمل كل مستوى من مستويات المسؤولية، بما في ذلك تدبير الموارد والصفقات والتوظيف والصيانة وتنفيذ المشاريع.

وفي المقابل، يجب حماية المهني الذي يؤدي عمله وفق القواعد من الاتهامات غير المثبتة، وضمان أن تكون آليات التقييم والتحقيق عادلة وموضوعية.

كما ينبغي نشر تقارير سنوية حول الأداء المالي والخدماتي للمؤسسات الصحية، مع توضيح الأهداف المحققة والمشكلات القائمة وخطط المعالجة.

إن المحاسبة العادلة ليست وسيلة لإخافة العاملين، بل آلية لحماية المريض والمال العام، وتحفيز الكفاءة، ومنع تكرار الأخطاء، وإعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسة.

ضمان توفر الأدوية والعلاجات الضرورية

يمثل توفر الدواء جزءًا أساسيًا من الحق في العلاج. فالمواطن الذي يحصل على تشخيص صحيح لكنه لا يجد الدواء الضروري لا يكون قد استفاد من الخدمة الصحية بصورة كاملة.

ولهذا ينبغي وضع خطة وطنية لتحسين تدبير الأدوية، تبدأ بالتقدير الدقيق للاحتياجات، وتمر عبر الشراء والتخزين والتوزيع، وتنتهي بالتتبع المستمر للتوفر داخل المؤسسات الصحية.

ويجب اعتماد نظام إلكتروني لمراقبة المخزون، يسمح للمراكز الصحية والمستشفيات بتحديث بيانات الأدوية المتوفرة، وتحديد المنتجات التي يقترب مخزونها من النفاد، وتنظيم إعادة التزويد قبل وقوع الانقطاع.

كما ينبغي تقوية سلاسل التخزين والتوزيع، واحترام شروط حفظ الأدوية، ومراقبة تواريخ الصلاحية، وتجنب شراء كميات لا تتناسب مع الاستهلاك المتوقع.

ويجب الاهتمام بالأدوية الأساسية المستخدمة في علاج الأمراض المزمنة، مثل السكري وارتفاع ضغط الدم وبعض الأمراض التنفسية، لأن انقطاع العلاج قد يؤدي إلى مضاعفات يمكن الوقاية منها.

كما ينبغي تحسين وصول المرضى إلى المعلومات حول الأدوية، وطريقة استعمالها، وآثارها الجانبية، وأهمية الالتزام بالجرعات المحددة، مع منع الممارسات التي تشجع على الاستعمال العشوائي للمضادات الحيوية أو غيرها من الأدوية.

ويمكن تعزيز التعاون بين المؤسسات الصحية والجهات المسؤولة عن الشراء والتوزيع من أجل تقليل الهدر وتحسين التوفر، مع احترام قواعد الجودة والسلامة والشفافية.

كما ينبغي أن يستفيد المريض من شرح واضح حول البدائل العلاجية المناسبة عندما يتعذر توفر دواء معين، على أن يحدد المهني المؤهل مدى ملاءمة البديل وفق المعايير الطبية.

إن إصلاح منظومة الدواء لا ينفصل عن إصلاح المستشفيات والمراكز الصحية، بل يشكل أحد أهم الشروط التي تجعل العلاج ممكنًا وفعالًا.

الوقاية قبل العلاج والصحة المدرسية

من الخطأ أن تقاس قوة المنظومة الصحية فقط بعدد المستشفيات أو حجم الإنفاق على العلاج. فالمنظومة المتقدمة هي التي تستطيع الوقاية من الأمراض، واكتشافها مبكرًا، وتقليل عوامل الخطر، وتحسين الوعي الصحي لدى المواطنين.

ولهذا ينبغي تطوير برامج وطنية للوقاية تشمل التلقيح، وصحة الأم والطفل، والتغذية، والنشاط البدني، والصحة النفسية، والوقاية من التدخين، ومراقبة الأمراض المزمنة، والكشف المبكر عن بعض أنواع السرطان وفق البرامج الطبية المعتمدة.

كما ينبغي تقوية الصحة المدرسية من خلال الفحوص الدورية المناسبة، ومراقبة البصر والسمع وصحة الفم والأسنان، ونشر التوعية حول التغذية والنظافة والنشاط البدني.

ويجب ألا تتحول الفحوص المدرسية إلى إجراءات شكلية، بل ينبغي أن ترتبط بنظام للإحالة والمتابعة، حتى يتمكن الطفل الذي تظهر لديه مشكلة صحية من الوصول إلى الخدمة اللازمة.

كما يمكن تطوير برامج للتوعية داخل المؤسسات التعليمية حول الإسعافات الأولية، والتعامل مع الإصابات، والصحة النفسية، ومخاطر الاستعمال غير الآمن للمواد والأدوية.

ويجب أن تشمل الوقاية كذلك أماكن العمل، عبر تعزيز السلامة المهنية، والحد من الحوادث، وتشجيع الكشف المبكر عن الأمراض المرتبطة بالمهن، وفق القوانين والمعايير ذات الصلة.

أما على مستوى المجتمع، فيمكن تنظيم حملات توعوية بلغات وأساليب بسيطة تراعي اختلاف مستويات التعليم، مع الاستفادة من المراكز الصحية والجمعيات والمدارس ووسائل الإعلام.

إن الوقاية لا تعني تحميل المواطن وحده مسؤولية صحته، بل تتطلب أيضًا تحسين ظروف العيش والعمل، وتوفير الماء الصالح للشرب، والتغذية المناسبة، والبيئة السليمة، والمساحات المخصصة للنشاط البدني.

إصلاح الاستعجالات والنقل الصحي

تحتاج الحالات المستعجلة إلى منظومة متكاملة تبدأ بالاتصال بطلب المساعدة، ثم تحديد موقع الحالة، وتوجيه سيارة الإسعاف المناسبة، وتقديم الرعاية الأولية، ونقل المريض إلى المؤسسة القادرة على علاجه.

ولهذا يجب تطوير التنسيق بين خدمات الإسعاف والمراكز الصحية والمستشفيات، وتوفير وسائل اتصال موثوقة، وتحديد المسؤوليات، وتدريب العاملين على التعامل مع الحالات الخطيرة.

وينبغي توزيع سيارات الإسعاف وفق دراسة للاحتياجات الجغرافية وعدد السكان ومدة الوصول إلى المناطق، مع الاهتمام بالمناطق القروية والطرق البعيدة التي قد يصعب الوصول إليها بسرعة.

كما يجب أن تخضع سيارات الإسعاف للصيانة المنتظمة، وأن تتوفر على المعدات الضرورية بحسب طبيعة المهمة، وأن يعمل بها أشخاص تلقوا التكوين المناسب.

ومن الضروري إنشاء آلية تنسيق تسمح، في حدود الإمكانات المتاحة، بمعرفة المستشفيات التي تستطيع استقبال الحالات الحرجة، لتقليل الوقت الضائع في نقل المريض من مؤسسة إلى أخرى دون خطة واضحة.

ويجب الاهتمام بنقل النساء الحوامل في الحالات التي تستدعي رعاية عاجلة، والأطفال، وضحايا حوادث السير، والمصابين بأمراض القلب والجلطات وغيرها من الحالات التي قد تتطلب تدخلاً سريعًا.

كما ينبغي وضع إجراءات واضحة للتعامل مع الكوارث والحوادث الجماعية، وتنظيم تدريبات دورية بمشاركة المؤسسات الصحية والحماية المدنية والسلطات المعنية.

إن إصلاح الاستعجالات لا يقتصر على قسم المستعجلات داخل المستشفى، بل يشمل كل المراحل التي يمر بها المريض منذ طلب المساعدة حتى حصوله على العلاج.

الصحة النفسية جزء من الصحة العامة

لا تكتمل منظومة الصحة إذا اهتمت بالأمراض الجسدية وحدها وأهملت الصحة النفسية. فالمواطن قد يعاني من القلق أو الاكتئاب أو اضطرابات نفسية أخرى، وقد يحتاج إلى الاستماع والتشخيص والعلاج والمتابعة دون وصم أو تمييز.

ولهذا ينبغي إدماج خدمات الصحة النفسية ضمن الرعاية الصحية الأولية، وتوفير مسارات واضحة للإحالة إلى المختصين، وتطوير خدمات الدعم النفسي في المستشفيات والمراكز المناسبة.

كما يجب توعية المجتمع بأن طلب المساعدة النفسية ليس ضعفًا أو عيبًا، وأن التشخيص والعلاج ينبغي أن يتمّا على يد مهنيين مؤهلين، مع احترام الخصوصية وحقوق المرضى.

ويجب الاهتمام بالصحة النفسية للأطفال والشباب داخل المدارس والجامعات، وتوفير آليات للإحالة عندما تظهر مؤشرات تستدعي التدخل، مع احترام السرية والضوابط المهنية.

كما ينبغي دعم أسر المرضى وتوفير المعلومات التي تساعدها على فهم الحالة والتعامل معها، دون تحميلها مسؤوليات تفوق قدراتها.

وتحتاج الصحة النفسية إلى موارد بشرية وتكوين وتخطيط، وإلى تنسيق بين القطاع الصحي والخدمات الاجتماعية والتعليمية، لأن بعض المشكلات تتأثر بظروف العيش والعمل والعزلة والفقر والعنف.

إن إدماج الصحة النفسية في الإصلاح الصحي يساهم في بناء مجتمع أكثر قدرة على الوقاية والعلاج والتضامن.

حماية الفئات التي تحتاج إلى رعاية خاصة

ينبغي أن يراعي الإصلاح الصحي اختلاف احتياجات المواطنين، لأن الطفل ليس كالمسن، والشخص ذو الإعاقة قد يحتاج إلى تهيئة خاصة، والمرأة الحامل تحتاج إلى متابعة محددة، والمريض المصاب بمرض مزمن يحتاج إلى استمرارية في الرعاية.

ولهذا يجب تطوير برامج مناسبة لصحة الأم والطفل، وتشجيع المتابعة خلال الحمل، وتوفير خدمات الولادة الآمنة، وتحسين الرعاية بعد الولادة، وضمان حصول الأطفال على التلقيحات والفحوص الأساسية.

كما ينبغي تحسين رعاية المسنين، خصوصًا الذين يعانون من عدة أمراض أو صعوبات في الحركة، وتطوير آليات المتابعة المنزلية عندما تكون مناسبة طبيًا وممكنة من الناحية التنظيمية.

ويجب تهيئة المرافق الصحية لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل المداخل والممرات ودورات المياه ووسائل التواصل، وتدريب العاملين على تقديم المساعدة بطريقة تحترم الاستقلالية والكرامة.

أما المرضى المصابون بأمراض مزمنة، فينبغي أن يستفيدوا من نظام للمتابعة المنتظمة، وتذكير بالمواعيد، وتوفير الأدوية الأساسية، وتبادل المعلومات بين الطبيب والمركز الصحي والمستشفى عند الحاجة.

كما يجب مراعاة أوضاع الأسر ذات الدخل المحدود، وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتغطية الصحية، وتوفير المساعدة الاجتماعية والإرشاد للأشخاص الذين يجدون صعوبة في فهم حقوقهم أو الوصول إلى الخدمات.

إن الإنصاف الصحي لا يعني تقديم الخدمة نفسها بالطريقة نفسها للجميع في كل الظروف، بل يعني توفير الرعاية المناسبة لكل شخص وفق حاجته، ضمن قواعد عادلة وشفافة.

تمويل الصحة وتحسين استعمال الموارد

يتطلب إصلاح المنظومة الصحية تمويلًا مستقرًا وكافيًا، لكنه يتطلب أيضًا حسن استعمال الموارد المتاحة. فزيادة الميزانية وحدها لا تضمن تحسن الخدمات إذا لم ترتبط بأهداف واضحة ومراقبة دقيقة للنتائج.

ينبغي إعداد ميزانيات تراعي الحاجات الفعلية للمناطق، وتخصص الموارد للموظفين والتجهيزات والأدوية والصيانة والتكوين والرقمنة والوقاية، مع تجنب التركيز المفرط على البناء دون ضمان القدرة على تشغيل المؤسسات الجديدة.

كما يجب حساب كلفة الخدمات بصورة أكثر دقة، ومعرفة أين توجد الاختلالات، وما إذا كانت بعض النفقات لا تحقق النتائج المتوقعة، وكيف يمكن تحسين الشراء والتوزيع والتدبير.

ويجب أن تقوم آليات تمويل المؤسسات الصحية على معايير موضوعية، تراعي عدد السكان، وطبيعة الأمراض، وحجم الخدمات، ودرجة صعوبة الوصول إلى العلاج، مع تجنب تشجيع المؤسسات على تقليص الخدمات الضرورية من أجل تحسين المؤشرات المالية فقط.

كما ينبغي تعزيز الشفافية في تدبير التمويل الصحي، وتوفير تقارير واضحة عن النفقات والنتائج، وإخضاعها للتدقيق والرقابة وفق القانون.

ويمكن تشجيع البحث العلمي والابتكار المحلي في تطوير المعدات الطبية والحلول الرقمية والأنظمة الإدارية، مع احترام معايير السلامة والجودة.

ويجب أن يكون الهدف من التمويل هو ضمان خدمة صحية فعالة ومستدامة، تقلل من المصاريف التي يتحملها المواطن بسبب تأخر العلاج أو السفر المتكرر أو تكرار الفحوص.

إن كل درهم يستثمر في الصحة يجب أن يخضع لتقييم يبين مدى مساهمته في تحسين حياة المواطنين، مع مراعاة أن بعض الاستثمارات في الوقاية والتكوين والبنية الأساسية تحتاج إلى وقت حتى تظهر نتائجها الكاملة.

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في تطوير العرض الصحي، خصوصًا في بعض التخصصات والفحوص والتقنيات، لكن ينبغي تنظيم العلاقة بينه وبين القطاع العام بطريقة تحمي المصلحة العامة وتضمن حقوق المرضى.

ويجب أن تقوم الشراكات على عقود واضحة تحدد الخدمات المطلوبة، والأسعار أو آليات الأداء، ومعايير الجودة، ومسؤوليات الأطراف، وطرق مراقبة التنفيذ، وشروط حماية المعطيات الطبية.

كما يمكن تنظيم تعاون بين المؤسسات العمومية والخاصة لتبادل الخبرات والتكوين أو الاستفادة من بعض التجهيزات المتخصصة عندما يكون ذلك ممكنًا ومفيدًا.

ويجب ألا تؤدي هذه الشراكات إلى إضعاف المستشفيات العمومية أو تحويل المرضى إلى القطاع الخاص دون مبرر طبي أو ضمانات واضحة بشأن التكاليف.

كما ينبغي أن تكون الإحالات بين القطاعين شفافة، وأن يحصل المريض على المعلومات اللازمة لفهم خياراته، وألا يتعرض للضغط من أجل اختيار خدمة لا يستطيع تحمل تكلفتها.

إن الشراكة الناجحة هي التي توسع الوصول إلى العلاج، وترفع الجودة، وتستعمل الموارد بكفاءة، وتحافظ على دور الدولة في ضمان الإنصاف وحماية الحقوق الصحية للمواطنين.

البحث العلمي وصناعة الابتكار الصحي بالمغرب

لا ينبغي أن يظل المغرب مستهلكًا للتقنيات الطبية والأنظمة الرقمية التي يتم تطويرها في الخارج، بل يجب أن يعمل على تقوية قدراته في البحث العلمي والابتكار، والاستفادة من الجامعات ومؤسسات التكوين والباحثين والمهندسين والمقاولات الناشئة.

يمكن تشجيع الأبحاث المتعلقة بالأمراض التي تمثل أولوية صحية، وتطوير وسائل التشخيص، وتحسين إدارة المستشفيات، وبناء أدوات رقمية مناسبة للبيئة المغربية، مع احترام المعايير العلمية والأخلاقية.

كما يمكن دعم المختبرات الجامعية ومراكز البحث والتعاون بين الأطباء والمهندسين ومختصي البيانات، من أجل تحويل المشكلات اليومية في المؤسسات الصحية إلى مشاريع ابتكار قابلة للتجربة والتقييم.

وينبغي أن تخضع المنتجات الطبية والأنظمة الذكية التي يتم تطويرها محليًا للتجارب والتحقق من السلامة والفعالية قبل تعميمها.

كما يجب تطوير برامج للتكوين في المعلوماتية الصحية، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والهندسة الطبية الحيوية، وإدارة التجهيزات الطبية.

ويمكن إنشاء مسابقات ومشاريع بحثية لمعالجة تحديات واقعية، مثل تحسين تنظيم المواعيد، وتسهيل متابعة الأمراض المزمنة، وتقليل ضياع الأدوية، وتحسين خدمات الإسعاف في المناطق البعيدة.

إن الاستثمار في البحث العلمي لا يحقق فوائد صحية فقط، بل يمكن أن يخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة، ويساهم في تطوير الاقتصاد المعرفي، ويعزز قدرة البلاد على الاستجابة للأزمات الصحية.

حماية البيانات الصحية والأمن السيبراني

كلما ازدادت رقمنة الخدمات الصحية، ازدادت الحاجة إلى حماية الأنظمة والبيانات. فالمعلومات الطبية من أكثر أنواع البيانات حساسية، وتسريبها أو التلاعب بها قد يؤدي إلى أضرار شخصية ومهنية واجتماعية.

ولهذا يجب تصميم السجل الطبي الوطني والبطاقة الصحية والأنظمة الذكية وفق مبادئ الحماية منذ البداية، بدل محاولة معالجة المخاطر بعد وقوعها.

وينبغي تشفير البيانات أثناء نقلها وتخزينها وفق المعايير التقنية المناسبة، واعتماد التحقق القوي من الهوية، وتحديد صلاحيات الوصول، وتسجيل العمليات الحساسة، وإجراء اختبارات أمنية دورية.

كما يجب وضع خطط للنسخ الاحتياطي واستعادة الخدمات عند وقوع عطل أو هجوم إلكتروني، حتى لا يؤدي تعطل النظام الرقمي إلى توقف العلاج أو ضياع المعلومات الضرورية.

وينبغي تدريب الموظفين على اكتشاف الرسائل الاحتيالية وحماية كلمات المرور والتعامل الآمن مع الأجهزة والملفات، لأن الأمن السيبراني لا يعتمد على التكنولوجيا وحدها، بل على سلوك المستخدمين وتنظيم العمل.

كما يجب وضع آلية للإبلاغ عن الحوادث الأمنية والاستجابة لها، وإخطار الجهات المختصة والمتضررين وفق القواعد القانونية الواجبة التطبيق.

ويجب أن تظل هناك إجراءات بديلة تسمح بتقديم الخدمات الأساسية عند انقطاع الشبكة أو تعطل النظام، مع إعادة إدخال المعلومات والتحقق منها بعد استعادة الخدمة.

إن الرقمنة الناجحة هي التي تجمع بين سهولة الاستخدام وقوة الحماية واستمرارية الخدمة، لأن ثقة المواطن شرط أساسي لنجاح أي نظام صحي إلكتروني.

إشراك المواطن في تقييم الخدمات الصحية

لا يمكن تطوير الصحة من خلال القرارات الإدارية وحدها، بل يجب الاستماع إلى المواطنين الذين يستعملون الخدمات يوميًا، ومعرفة الصعوبات التي يواجهونها، والاستفادة من تجاربهم في تحديد الأولويات.

يمكن إنشاء قنوات متعددة لتلقي الملاحظات والشكايات، مثل مكاتب داخل المستشفيات، وأرقام اتصال مخصصة، وبوابات إلكترونية، وصناديق اقتراحات، مع ضمان أن تكون هذه الوسائل متاحة للأشخاص الذين لا يستعملون الإنترنت.

وينبغي أن يحصل المواطن على رقم مرجعي لشكايته، وأن يعرف الجهة التي ستعالجها، والمدة التقريبية للرد، وطريقة الطعن أو التصعيد إذا لم يحصل على جواب مناسب.

كما يمكن إجراء استطلاعات منتظمة حول الاستقبال والنظافة والانتظار واحترام الخصوصية وجودة التواصل، على أن تستخدم النتائج في إعداد خطط التحسين.

ويجب نشر معلومات واضحة حول حقوق المرضى وواجباتهم، والوثائق المطلوبة، والخدمات المتاحة، ومسارات الإحالة، وكيفية تقديم الشكايات.

كما ينبغي تشجيع المجالس المحلية والجهوية والهيئات المدنية على المشاركة في النقاش حول الحاجات الصحية، دون التدخل في القرارات الطبية الفردية أو المساس باستقلالية المهنيين.

إن المواطن ليس متلقيًا سلبيًا للخدمة، بل شريك في تقييمها وتحسينها، شرط أن يتم ذلك عبر قنوات منظمة تحترم القانون والخصوصية والحق في الإنصاف.

خطة وطنية لتنفيذ الإصلاح الصحي

إن الإصلاح الشامل يحتاج إلى برنامج تنفيذي واضح، يحدد الأولويات والمراحل والمسؤوليات والموارد ومؤشرات القياس، حتى لا تبقى المقترحات مجرد أفكار عامة.

في المرحلة الأولى، ينبغي إنجاز تشخيص وطني دقيق لوضع المؤسسات الصحية، وتوزيع الموارد البشرية، وحالة التجهيزات، وتوفر الأدوية، ومدة الانتظار، والحاجات الخاصة بالمناطق القروية والحضرية. ويجب نشر خلاصة مفهومة لهذا التشخيص، حتى يكون الإصلاح مبنيًا على صورة واقعية للاحتياجات.

وفي المرحلة نفسها، ينبغي تحديد مجموعة من التدابير العاجلة التي يمكن تنفيذها دون انتظار مشاريع كبرى، مثل تحسين الاستقبال، وتنظيم المواعيد، وتفعيل معالجة الشكايات، وإصلاح التجهيزات المعطلة التي يمكن إعادتها إلى الخدمة، وتحسين إدارة مخزون الأدوية.

وفي المرحلة التالية، يمكن إطلاق مشاريع تجريبية للسجل الطبي الإلكتروني والبطاقة الصحية الذكية داخل مناطق ومؤسسات مختارة، بعد التأكد من الجاهزية التقنية والقانونية، وتكوين المستخدمين، ووضع آليات لحماية البيانات وتقييم النتائج.

ويجب ألا يتم تعميم هذه الأنظمة قبل التأكد من أنها تعمل بكفاءة، وأنها سهلة الاستعمال، وأنها لا تحرم المواطنين غير المتمكنين رقميًا من خدماتهم.

وبالتوازي مع ذلك، ينبغي تقوية الرعاية الصحية الأولية، وتطوير المراكز القروية، وتحسين النقل الصحي، ووضع خطط جهوية لتوزيع الموارد البشرية، وتجديد المعدات حسب الأولوية.

أما في المرحلة الموالية، فيمكن توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي والطب عن بعد، وفق تقييم علمي وقانوني، مع ضمان أن تكون المشاريع مرتبطة بحاجات حقيقية وليست مجرد عروض تقنية مكلفة.

ويجب أن تخضع جميع المراحل لتقييم دوري، وأن يتم تعديل البرنامج عند ظهور نتائج جديدة أو تغير الاحتياجات، مع نشر تقارير عن مستوى الإنجاز والصعوبات والتكاليف.

إن الخطة الناجحة لا تقاس بعدد المشاريع المعلن عنها، بل بنسبة الخدمات التي أصبحت متاحة، ومدى تحسن تجربة المريض، وانخفاض الاختلالات، وقدرة المؤسسات على الاستمرار في تقديم العلاج.

مؤشرات قياس نجاح الإصلاح الصحي

حتى يكون الإصلاح قابلًا للتقييم، يجب اعتماد مؤشرات واضحة ومفهومة، مع تحديد خط أساس قبل بدء التنفيذ وأهداف زمنية واقعية بعد دراسة الموارد والاحتياجات.

ومن أهم هذه المؤشرات مدة الانتظار للحصول على المواعيد، ووقت الوصول إلى الرعاية المستعجلة، ونسبة توفر الأدوية الأساسية، وعدد المراكز الصحية التي تتوفر على الحد الأدنى من التجهيزات والأطر، ونسبة المعدات التي تعمل بصورة سليمة.

كما ينبغي قياس التفاوت في الوصول إلى العلاج بين المناطق القروية والحضرية، وبين الجهات، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، مع مراعاة اختلاف الحاجات الصحية.

ويجب كذلك تقييم مدى استعمال السجل الطبي الإلكتروني، ونسبة المؤسسات التي تتبادل المعلومات بصورة آمنة، وعدد الأعطال التقنية، ومدى نجاح إجراءات حماية البيانات.

ومن المؤشرات المهمة أيضًا عدد الشكايات التي تمت معالجتها، والمدة اللازمة للرد عليها، ومدى احترام حقوق المرضى، ومستوى رضا المستفيدين عن الاستقبال والتواصل والنظافة.

أما من الناحية المالية، فينبغي مراقبة كلفة الخدمات، وكفاءة استعمال التجهيزات، وحجم الهدر في الأدوية، ومدى ارتباط الإنفاق بتحسن الخدمات الفعلية.

ولا ينبغي الاعتماد على مؤشر واحد للحكم على مؤسسة أو مهني، لأن جودة الرعاية تتأثر بعوامل متعددة، منها شدة الحالات التي تستقبلها المؤسسة، وحجم الضغط، والموارد المتاحة، وطبيعة التخصص.

ولهذا يجب تحليل المؤشرات في سياقها، ومقارنتها بصورة عادلة، واستعمالها لتحديد احتياجات الدعم والتطوير والمحاسبة عند ثبوت التقصير.

تصور لمستشفى مغربي حديث في خدمة المواطن

يمكن تصور مستشفى عمومي حديث يبدأ فيه مسار المريض باستقبال واضح، ثم تسجيل مبسط، ثم توجيه إلى القسم المناسب وفق طبيعة الحالة. وإذا كانت الحالة مستعجلة، يتم تقييم خطورتها مباشرة دون تأخير بسبب الإجراءات الإدارية.

ويستطيع الطبيب الاطلاع على المعلومات الطبية الضرورية من الملف الإلكتروني، بعد التحقق من الهوية والصلاحيات، ويستطيع طلب الفحوص إلكترونيًا، وتصل النتائج إلى الفريق المعالج دون الحاجة إلى نقل الأوراق بين الأقسام كل مرة.

ويتم تنظيم المواعيد وفق نظام شفاف، وتتوفر معلومات عن مدة الانتظار والخدمات المتاحة، مع مراعاة أولوية الحالات التي تستدعي تدخلاً سريعًا.

كما تتوفر إدارة المستشفى على لوحة متابعة تساعدها على معرفة عدد الأسرة المتاحة، وحالة المعدات، ومخزون الأدوية، وضغط العمل في الأقسام، دون أن يحل هذا النظام محل التقدير المهني والمسؤولية الإدارية.

ويحصل المريض على شرح واضح حول حالته وخيارات العلاج، ويستطيع التواصل مع الجهة المكلفة بحقوق المرضى إذا واجه مشكلة، مع ضمان معالجة الشكاية بطريقة منظمة.

وعند انتهاء العلاج، يحصل المريض على تقرير طبي وتعليمات مفهومة، ويحدد له موعد المتابعة عند الحاجة، وترسل المعلومات الضرورية إلى مركزه الصحي وفق الضوابط القانونية، حتى لا ينقطع مسار الرعاية بعد مغادرة المستشفى.

إن هذا التصور ليس مجرد حلم تقني، بل نموذج يمكن بناؤه تدريجيًا عبر التنظيم الجيد، والتكوين، والصيانة، والرقمنة الآمنة، وتوفير الموارد الضرورية، ومراقبة النتائج.

الصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن الاستثمار في الصحة ليس عبئًا على الاقتصاد، بل هو استثمار في الإنسان وفي قدرة المجتمع على الإنتاج والتعلم والعمل والمشاركة في الحياة العامة.

فالمواطن الذي يحصل على العلاج في الوقت المناسب يستطيع أن يتجنب مضاعفات قد تجعله عاجزًا عن العمل لفترات طويلة. والطفل الذي يستفيد من الرعاية والتغذية والتلقيح يكون أكثر قدرة على النمو والتعلم. والعامل الذي تتوفر له شروط السلامة المهنية تقل احتمالات تعرضه للحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل.

كما أن وجود منظومة صحية موثوقة يعزز استقرار الأسر، ويخفف القلق المرتبط بتكاليف العلاج، ويساعد على توجيه الموارد نحو التعليم والسكن والتغذية وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

وتستطيع الصحة أيضًا أن تخلق فرص عمل في الطب والتمريض والصيدلة والمختبرات والهندسة الطبية والمعلوماتية الصحية والصيانة والبحث العلمي والإدارة.

لكن هذه الفرص تحتاج إلى تخطيط يربط التكوين بالحاجات الفعلية، ويضمن جودة التدريب، ويوفر شروطًا تسمح للمهنيين بالعمل والتطور داخل البلاد.

كما أن تحسين الصحة العامة يساهم في تعزيز قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات، لأن المنظومة التي تملك معلومات دقيقة وموارد بشرية مؤهلة وأنظمة تنسيق فعالة تستطيع الاستجابة بصورة أفضل للأوبئة والكوارث.

ومن هنا، يجب أن يكون الإصلاح الصحي جزءًا من مشروع تنموي متكامل، يرتبط بالتعليم والماء والسكن والبيئة والتشغيل والحماية الاجتماعية.

المسؤولية المشتركة في بناء صحة أفضل

إن مسؤولية إصلاح الصحة تقع في المقام الأول على المؤسسات العمومية والجهات المسؤولة عن التخطيط والتمويل والتنظيم والرقابة، لكنها تحتاج أيضًا إلى مساهمة المهنيين والمجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص والمواطنين.

فعلى المؤسسات العمومية توفير الموارد والتخطيط والمراقبة، وعلى إدارات المستشفيات تحسين التنظيم والاستقبال، وعلى المهنيين احترام أخلاقيات المهنة ومعايير السلامة، وعلى المؤسسات التعليمية تطوير التكوين، وعلى الباحثين تقديم حلول علمية، وعلى الموردين احترام معايير الجودة والشفافية.

أما المواطن، فينبغي أن يحصل على معلومات واضحة حول حقوقه وواجباته، وأن يستعمل الخدمات الصحية بصورة مسؤولة، ويحترم

المواعيد عندما تسمح ظروفه بذلك، ويقدم المعلومات الضرورية للعلاج، ويحافظ على خصوصية الآخرين داخل المؤسسات.

غير أن هذه المسؤوليات ليست متساوية في طبيعتها أو حجمها. فلا يجوز تحميل المواطن مسؤولية اختلالات إدارية أو نقص في الأدوية أو غياب التجهيزات التي لا يملك القدرة على توفيرها. فالمسؤولية يجب أن ترتبط بالصلاحيات والإمكانات والواجبات القانونية لكل طرف.

ويجب أن تقوم العلاقة بين جميع الأطراف على التعاون والشفافية والاحترام المتبادل، لأن الصحة مجال لا تتحقق فيه النتائج المستدامة من خلال المواجهة الدائمة، بل عبر العمل المشترك والتقييم المستمر.

الخاتمة: من العلاج الصعب إلى الحق في الصحة والكرامة

إن إصلاح الصحة بالمغرب ليس مشروعًا محدودًا بتشييد مستشفيات جديدة أو اقتناء معدات متطورة، بل هو تحول شامل في طريقة التفكير والتخطيط والتدبير وتقديم الخدمات.

المغرب الذي نريده هو المغرب الذي لا يشعر فيه المواطن القروي بأنه بعيد عن العلاج، ولا يخشى فيه المواطن الفقير أن يتحول المرض إلى أزمة مالية، ولا يضطر فيه المريض إلى تكرار الفحوص بسبب ضياع المعلومات، ولا يبقى فيه المستشفى دون أدوية أو معدات بسبب ضعف التخطيط، ولا يتعرض فيه المريض للإهانة أو التمييز بسبب وضعه الاجتماعي.

نريد منظومة صحية تربط القرى بالمدن، وتستفيد من الجهوية لتوزيع الموارد بعدالة، وتعتمد سجلًا وطنيًا طبيًا إلكترونيًا آمنًا، وبطاقة صحية ذكية تسهل الإجراءات، وتوظف الذكاء الاصطناعي في دعم التشخيص والتنظيم، وتقوي المستشفيات ومراكز القرب، وتوفر النقل الصحي، وتحسن ظروف عمل الأطباء والممرضين، وتحترم كرامة المرضى، وتراقب الجودة، وتحاسب على التقصير وفق القانون.

ونريد كذلك صحة تقوم على الوقاية قبل العلاج، وعلى التكوين قبل التوسع العشوائي، وعلى التقييم قبل تعميم المشاريع، وعلى حماية البيانات قبل جمعها، وعلى العدالة في توزيع الموارد قبل الحديث عن التقدم.

إن النجاح لا يقاس بعدد الأجهزة الإلكترونية التي يتم اقتناؤها، ولا بعدد المشاريع التي يتم الإعلان عنها، بل بما يشعر به المواطن عندما يحتاج إلى العلاج، وبالوقت الذي ينتظره، وبجودة الرعاية التي يحصل عليها، وبمدى احترام كرامته، وبقدرته على مواصلة حياته دون أن يصبح المرض سببًا في إفقاره أو تهميشه.

إن بناء منظومة صحية حديثة يحتاج إلى رؤية طويلة المدى، وتمويل مستدام، وتدبير مسؤول، ومحاسبة عادلة، وموارد بشرية مؤهلة، واستعمال حكيم للتكنولوجيا. ويحتاج قبل كل شيء إلى إرادة تجعل صحة الإنسان أولوية عملية في القرارات والميزانيات والبرامج.

فالصحة ليست مجرد قطاع من قطاعات الدولة، بل هي أساس كرامة الإنسان وقدرته على العيش والعمل والتعلم والمساهمة في بناء الوطن.

وهذا هو الهدف الذي يدعو إليه هذا الفصل: مغرب يجد فيه كل مواطن، أينما عاش ومهما كان وضعه الاجتماعي، طريقًا واضحًا وآمنًا للحصول على العلاج، داخل منظومة صحية تحترم الإنسان، وتحمي حقه، وتعمل من أجل مستقبله.

بدر شاشا

المغرب الذي نريد: صحة عادلة، مستشفيات حديثة، وتكنولوجيا في خدمة الإنسان.

الفصل الثالث

إصلاح التشغيل والعمل بالمغرب: نحو سوق شغل عادل، وأجور منصفة، ومقاولات قوية، وكرامة مهنية للجميع

العمل أساس الكرامة والاستقرار والتنمية

يحتل العمل مكانة أساسية في حياة الإنسان، لأنه ليس مجرد وسيلة للحصول على المال، بل هو مصدر للكرامة والاستقلال والاستقرار الأسري والمشاركة في بناء المجتمع. ومن خلال العمل يستطيع المواطن أن يوفر حاجاته الأساسية، ويخطط لمستقبله، ويؤسس أسرة، ويساهم في الاقتصاد الوطني، ويشعر بأنه عضو فاعل في وطنه.

ولا يمكن بناء مغرب متقدم دون سوق شغل قادر على توفير فرص عمل حقيقية، وأجور عادلة، وظروف مهنية سليمة، وحماية اجتماعية فعالة، ومقاولات منتجة تستطيع الاستثمار والتوسع وخلق مناصب جديدة.

إن إصلاح التشغيل والعمل بالمغرب يجب أن ينطلق من سؤال جوهري: كيف يمكن بناء منظومة تجعل الحصول على عمل لائق أكثر سهولة، وتحمي العامل من الاستغلال، وتساعد المقاولة على النمو، وتضمن للدولة معرفة دقيقة بحركة سوق الشغل، وتربط الدعم العمومي بالنتائج الفعلية؟

إن المشكلة لا تتعلق فقط بعدد مناصب الشغل المتاحة، بل تتعلق كذلك بنوعية هذه المناصب، واستقرارها، ومستوى الأجور، والتصريح بالعمال، واحترام ساعات العمل، وظروف السلامة، والتغطية الاجتماعية، وحقوق العاملات والعمال، وقدرة الشباب على الانتقال من التعليم إلى الحياة المهنية.

وقد يجد المواطن نفسه أمام عدة صعوبات في الوقت نفسه: يبحث عن العمل دون أن يعرف أين توجد الفرص الحقيقية، أو يعمل دون عقد واضح، أو يتقاضى أجرًا لا يكفي لتغطية حاجاته، أو يكتشف أن التصريح

الاجتماعي لا يعكس مدة عمله الفعلية، أو يخشى تقديم شكاية بسبب احتمال فقدان عمله.

وفي المقابل، تواجه بعض المقاولات صعوبات حقيقية، من بينها ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف التمويل، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، ونقص بعض المهارات المهنية، وتأخر أداء المستحقات، وعدم الاستقرار في بعض الأنشطة الاقتصادية.

ولهذا لا ينبغي أن يقوم إصلاح التشغيل على مواجهة العامل بالمقاولة، بل على بناء علاقة متوازنة تجمع بين حقوق الأجراء، ومسؤوليات المشغلين، ودور الدولة في التنظيم والمراقبة، ودعم الاستثمار المنتج.

إن التصور الذي يقدمه هذا الفصل يقوم على إحداث منصة وطنية رقمية للتشغيل ومراقبة احترام قانون الشغل، وتطوير عقود عمل إلكترونية آمنة، وتقوية دور مفتشي الشغل، ومراقبة التصريحات الاجتماعية، وتحسين الأجور، وإصلاح نظام الدعم العمومي للمقاولات، وتوحيد القواعد الأساسية لحماية العاملين، وتطوير التكوين المهني، وتحسين الانتقال من الدراسة إلى العمل.

والهدف النهائي هو بناء سوق شغل مغربي أكثر شفافية وإنصافًا وإنتاجية، يكون فيه العامل محميًا، والمقاولة قادرة على النمو، والإدارة مسؤولة عن النتائج، والمواطن قادرًا على معرفة حقوقه وممارستها.

إعادة بناء سياسة التشغيل على أساس النتائج

ينبغي أن تنتقل سياسة التشغيل من التركيز على الإعلان عن البرامج وعدد المستفيدين المسجلين إلى التركيز على النتائج الحقيقية التي يلمسها المواطن بعد انتهاء البرنامج.

فليس كل تسجيل في منصة تشغيل يعني الحصول على عمل، وليس كل تدريب قصير يعني اكتساب مهارة مطلوبة، وليس كل عقد مؤقت يؤدي إلى الاستقرار المهني. لذلك يجب قياس النجاح بناء على عدد الأشخاص

الذين حصلوا على عمل فعلي، واستمروا فيه، ويتقاضون أجرًا قانونيًا، ويستفيدون من التصريح الاجتماعي والحماية التي يضمنها القانون.

يمكن إحداث نظام وطني لتتبع نتائج برامج التشغيل، يربط بين التدريب والتوظيف واستمرار العمل، مع احترام حماية البيانات الشخصية. ويساعد هذا النظام على معرفة البرامج التي تحقق نتائج مستدامة، والبرامج التي تحتاج إلى تعديل، والقطاعات التي توفر فرصًا حقيقية.

كما ينبغي أن تكون هناك خريطة وطنية للمهن التي تعرف طلبًا متزايدًا، تشمل الصناعة والفلاحة والسياحة والنقل واللوجستيك والبناء والطاقة والاقتصاد الرقمي والصحة والخدمات والصناعات الغذائية والصيانة والتجارة.

وتحتاج هذه الخريطة إلى تحديث منتظم، لأن حاجات المقاولات تتغير مع التكنولوجيا والاستثمار والتطور الاقتصادي.

ويجب أن تتعاون مؤسسات التعليم والتكوين والجامعات والقطاع الخاص والجهات المعنية بالتشغيل في تحديد المهارات المطلوبة، حتى لا يتخرج الشباب في تخصصات لا تتناسب مع الفرص المتاحة، أو تضطر المقاولات إلى البحث طويلًا عن كفاءات لا تجدها بسهولة.

كما ينبغي تقوية دور الوكالات العمومية للتشغيل، وتطوير خدماتها الرقمية والميدانية، وضمان وصولها إلى المناطق القروية والمدن الصغيرة، وعدم ترك الباحث عن العمل وحده أمام الإعلانات المتفرقة والوسطاء غير الموثوقين.

إن سياسة التشغيل الناجحة هي التي تربط المعلومات بالتكوين، والتكوين بالفرص، والفرص بعقود واضحة، والعقود بالحماية الاجتماعية، وتقييم النتائج بالمحاسبة والتحسين المستمر.

إحداث منصة وطنية مباشرة للتشغيل ومراقبة قانون الشغل

من أهم المقترحات الإصلاحية إحداث منصة وطنية رقمية موحدة، يمكن تسميتها «منصة العمل والحقوق المهنية»، تكون فضاءً رسميًا يربط الباحثين عن العمل بالمقاولات، ويتيح للعمال التواصل مع الجهات المختصة، ويساعد مفتشي الشغل على متابعة الشكايات والاختلالات، ويوفر معلومات واضحة حول الحقوق والواجبات المهنية.

لا ينبغي أن تكون هذه المنصة مجرد موقع لنشر عروض العمل، بل منظومة متكاملة تضم خدمات متعددة، مع الفصل بين المعلومات العامة والخدمات التي تتطلب التحقق من الهوية.

ويجب أن يتم تصميمها بطريقة سهلة، حتى يستطيع استعمالها المواطن الذي يمتلك هاتفًا بسيطًا أو اتصالًا محدودًا بالإنترنت، مع توفير نسخة ملائمة للهواتف المحمولة ومراكز مساعدة حضورية للأشخاص الذين لا يجيدون استعمال التكنولوجيا.

يمكن أن تتضمن المنصة قسمًا للباحثين عن العمل، يسمح لهم بإنشاء ملف مهني، وتحديد المؤهلات والخبرات والمهارات، والبحث عن عروض حسب المدينة أو الجهة أو القطاع أو نوع العقد أو مستوى الأجر المعلن.

ويجب أن تكون عروض العمل المنشورة من طرف المشغلين واضحة، بحيث تتضمن طبيعة المهمة، ومكان العمل، والمؤهلات المطلوبة، ونوع العقد، وساعات العمل، والأجر أو نطاقه عندما يكون ذلك مطلوبًا قانونًا أو متفقًا عليه، والمزايا المهنية الأساسية.

كما ينبغي التحقق من هوية المشغلين، ومراقبة العروض المضللة أو الوهمية، ومنع استعمال المنصة لاستدراج الباحثين عن العمل إلى دفع رسوم غير مشروعة أو تقديم معلومات شخصية لا علاقة لها بالتوظيف.

ويمكن تخصيص فضاء للمقاولات، يسمح لها بنشر عروض العمل، والبحث عن الكفاءات، والتعرف على برامج التكوين المتاحة، وتقديم طلبات الاستفادة من برامج الدعم وفق شروط معلنة.

ويجب أن تتوفر المنصة على فضاء خاص بحقوق العامل، يتضمن معلومات مبسطة عن العقود، والأجور، وساعات العمل، والعطل، والضمانات الاجتماعية، وشروط إنهاء علاقة الشغل، والطرق القانونية لتقديم الشكايات.

كما يمكن أن توفر المنصة حاسبة استرشادية تساعد العامل على فهم العناصر الأساسية للأجر، مثل الأجر الإجمالي والاقتطاعات القانونية والمبلغ الصافي، مع التنبيه إلى أن الحساب النهائي يعتمد على الوضعية القانونية والضريبية والاجتماعية لكل شخص.

ولا ينبغي أن تحل المنصة محل المؤسسات القانونية المختصة أو أن تصدر أحكامًا تلقائية في النزاعات، بل يجب أن تسهل الوصول إلى المعلومة، وتوجيه الشكايات، وتتبع الإجراءات، وتحسين التواصل بين المواطن والإدارة.

منصة مباشرة للتواصل مع مفتشي الشغل

يعتبر مفتشو الشغل عنصرًا مهمًا في حماية الحقوق المهنية، لأنهم يساهمون في مراقبة احترام قانون الشغل، والتحقق من ظروف العمل، والتدخل وفق صلاحياتهم القانونية عند وجود اختلالات.

لكن العامل قد لا يعرف إلى أي جهة يتوجه عندما يتعرض لمشكلة في العمل، وقد يخشى تقديم شكاية بسبب احتمال تعرضه للضغط أو الانتقام، أو قد يجد صعوبة في معرفة الوثائق التي يحتاج إليها أو الإجراءات التي ينبغي اتباعها.

ولهذا يقترح إحداث خدمة رقمية مباشرة داخل المنصة الوطنية، تسمح للعامل بالتواصل مع الجهة المختصة بمراقبة الشغل، وشرح المشكلة، وإرفاق الوثائق المتاحة، والحصول على رقم مرجعي للشكاية.

يمكن أن تشمل الشكايات موضوعات مثل عدم احترام بعض شروط العقد، أو التأخر في أداء الأجور، أو عدم تسليم الوثائق المهنية المستحقة، أو الاشتباه في عدم التصريح بالعمل، أو تجاوز ساعات العمل وفق الظروف التي ينظمها القانون، أو وجود ظروف عمل خطيرة، أو التعرض لمعاملة تمييزية أو سلوك غير مشروع.

ويجب أن يكون مسار تقديم الشكاية واضحًا ومبسطًا، مع تحديد المعلومات الضرورية فقط، وعدم مطالبة العامل بتقديم بيانات غير لازمة لمعالجة الموضوع.

كما ينبغي تمكين المشتكي من متابعة حالة الشكاية، ومعرفة ما إذا كانت قد وصلت إلى الجهة المختصة، وما إذا كانت تحتاج إلى معلومات إضافية، وما إذا تم اتخاذ إجراء إداري أو توجيهها إلى جهة أخرى.

ويجب ألا تكشف المنصة هوية المشتكي للمشغل دون أساس قانوني، وأن تضع إجراءات لحماية سرية المعلومات، مع مراعاة الحالات التي تستلزم فيها المسطرة القانونية تحديد هوية الأطراف أو تبليغهم.

ومن المهم أن توفر المنصة إمكانية طلب إرشادات أولية حول المسطرة المناسبة، مع التمييز بين طلب المعلومات والشكاية الرسمية والتبليغ عن خطر عاجل.

ويمكن إحداث نظام لتصنيف الشكايات بحسب طبيعتها ودرجة استعجالها، مع إعطاء الأولوية للحالات التي تنطوي على خطر مباشر على السلامة أو مؤشرات جدية على انتهاكات خطيرة.

لكن لا ينبغي أن يعتمد التصنيف على خوارزمية وحدها، بل يجب أن يكون خاضعًا للمراجعة البشرية، حتى لا تضيع الشكايات المهمة بسبب نقص في المعلومات أو خطأ في التقييم الآلي.

ويجب كذلك ألا تعني الرقمنة الاستغناء عن الاستقبال المباشر. فمن حق العامل الذي لا يستطيع استخدام الإنترنت أن يتقدم إلى الجهة المختصة بالطريقة التقليدية، وأن يحصل على المساعدة اللازمة.

إن الهدف من هذه الخدمة هو تقوية قدرة المواطن على الوصول إلى حقوقه، وتسهيل عمل مفتشي الشغل، وتحسين تتبع الملفات، وليس تحويل المفتش إلى موظف خلف شاشة أو استبدال المعاينة الميدانية بالاستمارات الإلكترونية.

تطوير جهاز مفتشي الشغل وتقوية المراقبة الميدانية

إن وجود منصة رقمية متطورة لن يكون كافيًا إذا لم يتوفر جهاز مفتشي الشغل على الموارد البشرية والتقنية واللوجستية اللازمة للقيام بمهامه.

لذلك يجب تقييم الحاجات الفعلية لهذا الجهاز من حيث عدد المفتشين، وتوزيعهم الجغرافي، وحجم المؤسسات التي يشرفون على مراقبتها، والقطاعات التي تحتاج إلى اهتمام خاص، والوسائل المتاحة للتنقل وإجراء الزيارات.

وينبغي تعزيز الموارد البشرية وفق خطة واضحة، مع إعطاء الأولوية للمناطق والقطاعات التي تتطلب مراقبة أكبر، وتوفير التكوين المستمر في التشريع الاجتماعي، والسلامة المهنية، والتقنيات الرقمية، والتحقيق الإداري، والتواصل، وتدبير النزاعات.

كما ينبغي أن تتوفر فرق المراقبة على وسائل عمل مناسبة، ونظام لتدبير الملفات، وقاعدة بيانات منظمة تسمح بمعرفة الزيارات السابقة والملاحظات والإجراءات المتخذة، ضمن الضوابط القانونية لحماية البيانات.

ويمكن تطوير نظام لتخطيط الزيارات الميدانية يساعد على تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى مراقبة دورية أو متابعة إضافية، بناء على معايير موضوعية ومعلنة داخليًا، مع الاحتفاظ بإمكانية التدخل عند ورود تبليغات جدية.

ويجب ألا يتحول النظام إلى آلية تمنح بعض المقاولات حصانة تلقائية لمجرد أنها لم تسجل مخالفات سابقة، لأن احترام القانون يحتاج إلى مراقبة مستمرة تتناسب مع طبيعة النشاط والمخاطر.

كما يجب أن تكون تقارير المراقبة دقيقة، وأن توثق المخالفات وفق الإجراءات القانونية، وأن تمنح الأطراف المعنية حقوقها في الرد والطعن، وأن تتخذ التدابير المناسبة حسب نوع المخالفة وخطورتها وتكرارها.

ومن الضروري حماية استقلالية عمل المفتشين من الضغوط غير المشروعة، وتوفير آليات للتبليغ عن أي تدخل يؤثر على نزاهة المراقبة، مع تطبيق قواعد المحاسبة على جميع الأطراف.

إن مفتش الشغل ليس خصمًا للمقاولة ولا عدوًا للعامل، بل هو جزء من منظومة تهدف إلى ضمان احترام القانون، وتقليل النزاعات، وحماية الحقوق، وتوفير شروط منافسة عادلة بين المقاولات.

إحداث عقود عمل إلكترونية ذكية وآمنة

من الإصلاحات التي يمكن أن تسهم في الحد من النزاعات المهنية إحداث نظام وطني للعقود الإلكترونية، يسمح بتحرير عقد العمل وتوقيعه وحفظه وتتبع التعديلات التي تطرأ عليه بطريقة موثوقة.

فقد تنشأ بعض النزاعات بسبب غياب عقد واضح، أو اختلاف الأطراف حول الأجر المتفق عليه، أو ساعات العمل، أو طبيعة المهمة، أو مدة العلاقة المهنية، أو شروط إنهائها.

ويمكن للنظام الإلكتروني أن يوفر نماذج منظمة للعقود، تساعد على تضمين البيانات الأساسية المطلوبة قانونًا، مع مراعاة الاختلاف بين العقود الدائمة والمؤقتة والعقود الخاصة ببعض الأنشطة التي تخضع لقواعد محددة.

وينبغي أن يتضمن العقد، بحسب نوعه والأحكام القانونية المنطبقة، هوية الأطراف، وطبيعة العمل، ومكانه، وتاريخ البداية، ومدة العقد عندما تكون محددة قانونًا، والأجر وشروط أدائه، وساعات العمل أو نظامها، والمهام الأساسية، والإشارة إلى الحقوق والالتزامات ذات الصلة.

كما يجب أن يسمح النظام بتوقيع العقد إلكترونيًا وفق القواعد القانونية المعتمدة، مع التحقق من هوية الأطراف، وتسجيل تاريخ التوقيع، وحماية الوثيقة من التعديل غير المصرح به.

ويجب أن يحصل العامل على نسخة قابلة للحفظ والطباعة، وأن يتمكن من الاطلاع عليها في أي وقت، دون أن يكون وصوله إلى العقد مرتبطًا باستمرار عمله لدى المشغل.

ويمكن أن يتضمن النظام تنبيهات إدارية للمشغل بشأن بعض الالتزامات المرتبطة بالعقد، مثل المواعيد التي تتطلب إجراءً معينًا أو ضرورة تحديث المعلومات عند تغيير عناصر أساسية، لكن ينبغي أن تكون هذه التنبيهات متوافقة مع القانون ولا تنتج عنها قرارات تلقائية تمس حقوق العامل.

أما وصف العقد بأنه «ذكي»، فلا يعني بالضرورة استعمال تقنية معقدة أو تحويل القانون إلى خوارزمية، بل يعني أن النظام يساعد على تقليل الأخطاء، والتحقق من اكتمال البيانات، وتوثيق التغييرات، وتذكير الأطراف بالالتزامات الإدارية ذات الصلة.

ويجب أن تبقى الشروط القانونية والتعاقدية خاضعة للقانون، وألا يسمح النظام بإدراج شروط تنتقص من الحقوق الإلزامية للعامل.

كما ينبغي توفير المساعدة للعاملين الذين لا يمتلكون وسائل رقمية، وتوفير حلول بديلة عند انقطاع الخدمة، وضمان أن عدم القدرة على استعمال النظام الإلكتروني لا يؤدي إلى حرمان أي شخص من حقوقه.

إن العقد الإلكتروني المنظم يمكن أن يحسن الشفافية، ويسهل الإثبات، ويقلل النزاعات، لكنه لا يغني عن المراقبة القانونية أو التوعية بحقوق العمل.

التمييز بين العقد الإلكتروني والعقد الذكي القائم على التنفيذ الآلي

من الضروري عند تطوير هذه المنظومة التمييز بين عقد عمل إلكتروني موثق وبين نظام ذكي ينفذ الإجراءات تلقائيًا.

فالعقد الإلكتروني هو وثيقة رقمية يتم إعدادها وتوقيعها وحفظها بطريقة معترف بها قانونًا. أما العقد الذكي القائم على التنفيذ الآلي فقد يتضمن برمجيات تنفذ بعض العمليات عند تحقق شروط محددة.

وفي مجال العمل، يجب الحذر من التنفيذ الآلي غير المنضبط، لأن العلاقة المهنية تتضمن حقوقًا إنسانية وقانونية قد لا يمكن اختزالها في قواعد حسابية بسيطة.

يمكن استعمال الأتمتة في عمليات إدارية محدودة، مثل إرسال تنبيه بشأن موعد استحقاق مستحقات، أو التحقق من اكتمال بعض الحقول، أو تسجيل تأكيد استلام وثيقة، أو إعداد تقرير أولي عن التزامات مسجلة.

لكن لا ينبغي ترك قرارات مثل الفصل من العمل أو الحرمان من الأجر أو تقرير وجود مخالفة مهنية لخوارزمية تعمل دون مراجعة بشرية وإجراءات قانونية.

كما يجب ألا تتحول أنظمة التتبع الرقمية إلى وسائل لمراقبة العاملين بشكل مفرط أو جمع بيانات شخصية لا تتناسب مع الغرض المهني.

إن التكنولوجيا يجب أن تساعد على حماية العلاقة المهنية وتوضيحها، لا أن تجعل العامل خاضعًا لقرارات آلية لا يفهمها ولا يستطيع الاعتراض عليها.

مراقبة التصريحات الاجتماعية والتأكد من الحقوق الفعلية للعامل

تعتبر التصريحات الاجتماعية عنصرًا مهمًا في حماية حقوق العاملين، لأنها ترتبط بتوثيق النشاط المهني واحتساب الحقوق الاجتماعية وفق القواعد المعمول بها.

وقد يواجه بعض العاملين صعوبات عندما لا تعكس التصريحات مدة العمل الفعلية أو الأجر الحقيقي أو الفترات التي اشتغلوا خلالها. وقد لا ينتبه العامل إلى وجود اختلاف إلا عندما يحتاج إلى الاستفادة من حق اجتماعي أو عند مراجعة سجله المهني.

ولهذا يقترح تطوير نظام رقمي للتنسيق بين بيانات عقود العمل والتصريحات الاجتماعية، مع احترام الاختصاصات القانونية لكل مؤسسة، وضمان حماية المعطيات الشخصية.

يمكن للنظام أن يساعد على اكتشاف بعض التناقضات، مثل وجود عقد مسجل دون تصريح متوقع، أو اختلاف يحتاج إلى التحقق بين المعلومات التي يقدمها المشغل والبيانات المرتبطة بفترة العمل.

لكن لا ينبغي اعتبار كل اختلاف دليلًا تلقائيًا على ارتكاب مخالفة، فقد توجد أسباب إدارية أو قانونية أو تقنية تفسر الحالة. لذلك يجب إخضاع المؤشرات للمراجعة والتحقق قبل اتخاذ أي إجراء.

ويجب أن يتمكن العامل من الاطلاع على البيانات المتاحة المتعلقة بتصريحاته الاجتماعية، ومعرفة الفترات المسجلة، وطلب تصحيح الأخطاء عبر مسطرة واضحة.

كما ينبغي إرسال إشعارات دورية آمنة للعامل، عندما تتوفر الشروط التقنية والقانونية، لإبلاغه بالتحديثات المهمة في سجله المهني أو الاجتماعي.

ويمكن تطوير لوحة متابعة للمقاولات تساعدها على مراقبة انتظام الإجراءات الإدارية المرتبطة بالعاملين، دون إتاحة بيانات تتجاوز ما تحتاج إليه لأداء واجباتها القانونية.

ويجب أن يتم تبادل المعلومات بين الجهات المعنية عبر قنوات آمنة، مع تحديد المسؤوليات، وتقليل جمع البيانات غير الضرورية، وتسجيل عمليات الوصول إلى المعلومات الحساسة.

كما ينبغي توضيح طريقة معالجة حالات التأخر أو الاختلاف، والجهة المسؤولة عن الرد، والوثائق المطلوبة، والآجال التقريبية للتسوية.

إن الغاية من هذه المنظومة هي حماية الحقوق الاجتماعية، وتقليل الأخطاء، وتحسين الامتثال للقانون، وليس إنشاء نظام مراقبة مفتوح يجمع المعلومات دون حدود واضحة.

ربط التصريحات الاجتماعية بعقود العمل دون المساس بالخصوصية

يمكن تطوير نظام تنسيق بين منصة عقود العمل والجهات المكلفة بالتصريحات الاجتماعية، بحيث تسهل المعلومات الأساسية اللازمة للتحقق من انتظام الإجراءات.

فعندما يتم توثيق عقد جديد، يمكن أن يتلقى المشغل تذكيرًا بالالتزامات الإدارية ذات الصلة، ويمكن للنظام أن يساعد على تحديد المعلومات التي تحتاج إلى استكمال لدى الجهات المختصة.

وعندما ينتهي عقد أو تتغير بعض عناصره، ينبغي تحديث البيانات وفق القواعد القانونية، مع حفظ سجل للتعديلات وتحديد الجهة التي أجرتها وتاريخها.

كما يمكن أن تساعد المقارنة بين البيانات على توجيه المراقبة إلى الحالات التي تحتاج إلى تحقق إضافي، بدل الاعتماد على عمليات عشوائية فقط.

ويجب ألا يتم تبادل جميع تفاصيل الملف المهني بين المؤسسات لمجرد توفر الربط التقني، بل يقتصر التبادل على البيانات الضرورية لكل غرض قانوني.

كما يجب توفير آليات لتصحيح المعلومات الخاطئة، وتمكين الأطراف من الاعتراض على القرارات التي تؤثر في حقوقهم وفق المساطر المعمول بها.

إن الربط الرقمي الناجح هو الذي يقلل التكرار الإداري، ويساعد على حماية العامل والمقاولة، ويحافظ في الوقت نفسه على سرية المعلومات وحقوق الأطراف.

زيادة الأجور وتحسين القدرة الشرائية

لا يمكن الحديث عن إصلاح التشغيل دون التطرق إلى الأجور والقدرة الشرائية. فالحصول على عمل لا يكفي إذا كان الدخل الناتج عنه لا يسمح بتغطية الاحتياجات الأساسية بصورة معقولة.

ويجب أن يقوم إصلاح الأجور على دراسة موضوعية لتكاليف المعيشة، والإنتاجية، والقدرة الاقتصادية للمقاولات، والتفاوتات بين القطاعات، ومستويات الأجور، والحقوق الاجتماعية، مع احترام الحد الأدنى القانوني للأجر والقواعد الخاصة بكل فئة.

إن زيادة الأجور ليست قرارًا منفصلًا عن بقية السياسات الاقتصادية، لأنها تؤثر في دخل الأسر، والاستهلاك، وتكاليف المقاولات، والأسعار، والقدرة على الاستثمار والتشغيل.

ولهذا ينبغي اعتماد مقاربة متوازنة تضمن تحسين دخل العاملين تدريجيًا، وتحافظ في الوقت نفسه على قدرة المقاولات على الاستمرار وخلق فرص عمل جديدة.

يمكن اقتراح آلية منتظمة للحوار الاجتماعي بين الحكومة وممثلي الأجراء والمشغلين، تستند إلى بيانات موثوقة حول التضخم والإنتاجية والقدرة الشرائية والأوضاع القطاعية.

ويجب أن تكون مراجعة الأجور واضحة من حيث المواعيد والمعايير والجهات المشاركة، مع نشر المعلومات التي تشرح الأسس العامة للقرارات المتخذة.

كما ينبغي الاهتمام بالأجور المنخفضة، لأن ارتفاع أسعار الغذاء والسكن والنقل والطاقة والخدمات قد يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية حتى عندما يبقى الأجر الاسمي ثابتًا.

ولا ينبغي أن تكون الزيادة في الأجور مجرد رقم معلن، بل يجب دراسة أثرها الحقيقي على الدخل الصافي وعلى قدرة الأسرة على تغطية الحاجات الضرورية.

كما يمكن دعم تحسين الأجور من خلال سياسات أخرى، مثل تحسين النقل العمومي، وتوسيع السكن الميسر، وتطوير الخدمات الاجتماعية، وتحسين التغطية الصحية، لأن هذه التدابير قد تخفف جزءًا من المصاريف التي تتحملها الأسر.

إن الهدف هو بناء سياسة أجور تجعل العمل أكثر قدرة على توفير الاستقلال الاقتصادي والكرامة، وتحد من الحاجة إلى العمل الإضافي المفرط أو الاستدانة المستمرة لتغطية المصاريف الأساسية.

توحيد القواعد الأساسية للأجور مع احترام اختلاف المهن والقطاعات

من المهم توضيح المقصود بتوحيد رواتب الموظفين والعمال. فهناك فرق بين توحيد الحقوق الأساسية والشفافية في الأجور، وبين فرض أجر واحد على جميع المهن مهما اختلفت مسؤولياتها ومؤهلاتها وطبيعة العمل الذي تؤديه.

إن التوحيد الكامل للأجور دون مراعاة الاختلافات المهنية قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة، لأن طبيبًا متخصصًا أو مهندسًا أو تقنيًا أو عاملًا في مهنة تتطلب مهارات مختلفة لا يؤدي بالضرورة المهام نفسها ولا يتحمل مستوى المسؤولية نفسه.

لكن يمكن إصلاح نظام الأجور من خلال توحيد القواعد الأساسية التي تضمن الإنصاف والوضوح، مع اعتماد سلالم مهنية معلنة تسمح بمقارنة الأجور حسب الوظيفة والمؤهلات والخبرة والمسؤولية.

وينبغي أن يتضمن هذا الإصلاح قواعد واضحة لتحديد الأجر الأساسي، والتعويضات المهنية، والتعويضات المرتبطة بظروف العمل، والترقيات، والأقدمية عندما ينص النظام عليها، ومكافآت الأداء حيث تكون ملائمة وقانونية.

كما يجب تقليل الفوارق غير المبررة الناتجة عن غموض الأنظمة أو غياب معايير موضوعية، وتعزيز المساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو ذي القيمة المتساوية، مع احترام القواعد القانونية والاتفاقات الجماعية ذات الصلة.

وفي الوظيفة العمومية، يمكن مراجعة السلالم والتعويضات وفق دراسة للأجور والمسؤوليات والمهارات، مع مراعاة الاستدامة المالية والحوار الاجتماعي.

وفي القطاع الخاص، ينبغي أن تكون معايير الأجر والترقية واضحة للعاملين، وأن يلتزم المشغلون بالحدود القانونية، وألا تستخدم الفوارق في المعاملة للتمييز غير المشروع بين الأشخاص الذين يؤدون أعمالًا متساوية أو متقاربة القيمة.

كما يجب نشر معلومات إرشادية حول الأجور المرجعية لبعض المهن والقطاعات، عندما تسمح المعطيات بذلك، حتى يتمكن الباحث عن العمل من تقييم العرض الذي يتلقاه بصورة أفضل.

إن الإصلاح المطلوب ليس جعل الجميع يتقاضون المبلغ نفسه، بل بناء نظام واضح وعادل يمنع الاستغلال والتمييز، ويحترم المهارات والمسؤوليات، ويضمن أن يكون الأجر مفهومًا وقابلًا للمراجعة وفق معايير موضوعية.

ضمان المساواة في الأجر ومحاربة التمييز المهني

ينبغي أن يكون سوق الشغل فضاءً تتاح فيه الفرص على أساس الكفاءة والمؤهلات ومتطلبات الوظيفة، لا على أساس التمييز غير المشروع.

ولهذا يجب تعزيز تطبيق القواعد التي تحظر التمييز في التشغيل والأجر والترقية بسبب الخصائص التي يحميها القانون.

كما ينبغي مراقبة الفوارق في الأجور بين النساء والرجال عندما يؤدون أعمالًا متساوية أو ذات قيمة متساوية، وتحليل الأسباب التي قد تساهم في استمرار الفوارق، مثل اختلاف فرص الوصول إلى المناصب، أو الانقطاع المهني بسبب مسؤوليات الرعاية، أو ضعف الشفافية في أنظمة الأجر والترقية.

ويجب تطوير آليات تتيح للعاملين فهم المعايير المستخدمة في تحديد الأجور، مع احترام سرية البيانات الشخصية والقيود القانونية المتعلقة بنشر المعلومات.

كما ينبغي ضمان أن تتم الترقية على أساس معايير واضحة، وألا تستخدم القرارات الإدارية أو التقييمات المهنية لإقصاء العامل بسبب عوامل لا ترتبط بأدائه أو متطلبات العمل.

ويجب الاهتمام بظروف عمل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الترتيبات المناسبة متى كانت مطلوبة وقابلة للتطبيق وفق القانون، حتى يتمكنوا من المشاركة في الحياة المهنية بصورة منصفة.

كما ينبغي محاربة التحرش والعنف في أماكن العمل، ووضع إجراءات واضحة وآمنة للتبليغ والتحقيق والحماية، مع احترام حقوق جميع الأطراف.

إن المساواة المهنية ليست مجرد شعار، بل تتطلب قواعد قابلة للتطبيق، وآليات للشكايات، ومراقبة فعالة، وثقافة داخل المؤسسات تقوم على الاحترام والإنصاف.

حماية العامل من العمل غير المصرح به

يمثل العمل غير المصرح به تحديًا أمام حماية الحقوق الاجتماعية والإنصاف في المنافسة بين المقاولات. فقد يعمل الشخص مدة طويلة

دون أن تكون وضعيته المهنية موثقة بصورة مناسبة، مما يعقد إثبات مدة العمل أو المطالبة ببعض الحقوق عند وقوع نزاع.

ويجب معالجة هذه الظاهرة من خلال الجمع بين التوعية والتبسيط الإداري والمراقبة العادلة وتوفير الحوافز التي تشجع على الانتقال إلى العمل المنظم.

يمكن للمنصة الوطنية أن تسهل على المشغلين استكمال الإجراءات الإدارية، وأن تقدم معلومات مبسطة حول الالتزامات المتعلقة بالعقود والتصريحات الاجتماعية، وأن تتيح للعامل معرفة المسارات القانونية المتاحة له.

كما ينبغي أن تعمل الجهات المختصة على تحديد القطاعات التي تنتشر فيها أشكال العمل غير المصرح به، وفهم أسبابها، سواء ارتبطت بصغر حجم المقاولة أو بطبيعة النشاط الموسمي أو بتعقيد الإجراءات أو بضعف الامتثال المتعمد.

ولا ينبغي أن تتحول صعوبة بعض المقاولات الصغيرة إلى مبرر دائم لحرمان العاملين من الحقوق الأساسية، بل يجب البحث عن حلول تنظيمية وتمويلية تسمح بتبسيط الامتثال دون إلغاء الحماية القانونية.

كما ينبغي أن تكون إجراءات المراقبة متناسبة مع طبيعة النشاط، وأن تركز على المخالفات الفعلية، وأن تتيح للمقاولة فرصة تصحيح بعض الأخطاء الإدارية حيث يسمح القانون بذلك، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة عند وجود انتهاكات جسيمة أو متكررة.

إن تقليص العمل غير المصرح به يحمي العامل، ويعزز المنافسة العادلة، ويساعد على تحسين دقة البيانات الاقتصادية والاجتماعية.

إحداث نظام واضح لتسوية النزاعات المهنية

يمكن أن تنشأ النزاعات المهنية حول الأجور أو ساعات العمل أو تنفيذ العقد أو إنهاء العلاقة المهنية أو بعض الحقوق الاجتماعية. وكلما

تأخرت معالجة النزاع، ازدادت الأعباء النفسية والمالية على العامل والمقاولة.

ولهذا ينبغي تحسين الوصول إلى المعلومات القانونية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الوسائل القانونية المتاحة للتسوية الودية عندما تكون مناسبة، مع الحفاظ على حق الأطراف في اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة.

ويمكن للمنصة الوطنية أن تقدم معلومات أولية عن المسارات المتاحة، وأن توضح الوثائق التي قد يحتاج إليها الشخص، وأن تساعد على توجيه الطلب إلى الجهة المختصة.

كما يمكن تطوير نظام لحجز المواعيد لدى الجهات المعنية، وتتبع حالة الملف الإداري، وإرسال الإشعارات بشأن الخطوات المطلوبة، وفق الضوابط القانونية.

ويجب ألا تتخذ المنصة قرارات قضائية أو تحل محل مفتشي الشغل أو المحاكم أو الهيئات المختصة، بل تعمل على تسهيل الوصول إلى هذه المؤسسات وتحسين التواصل معها.

كما ينبغي تعزيز التكوين في الوساطة المهنية والتفاوض وتسوية النزاعات، وتطوير ثقافة الحوار داخل المقاولات، مع عدم إجبار العامل على قبول تسوية تنتقص من حقوقه القانونية.

إن التسوية الجيدة للنزاعات لا تعني إخفاء المخالفات أو الضغط على الطرف الأضعف، بل تعني معالجة الخلاف بسرعة وإنصاف، مع احترام الحقوق والضمانات القانونية.

دعم المقاولات المغربية وتشجيعها على خلق فرص العمل

لا يمكن إصلاح التشغيل دون إصلاح البيئة التي تعمل فيها المقاولات، لأنها تمثل مصدرًا مهمًا للوظائف والإنتاج والاستثمار والابتكار.

فالمقاولة التي تواجه صعوبات كبيرة في التمويل أو الإجراءات الإدارية أو الوصول إلى الأسواق قد تعجز عن التوسع، حتى عندما تكون لديها فكرة اقتصادية جيدة أو طلب حقيقي على منتجاتها.

ولهذا يقترح هذا الفصل تطوير نظام متكامل لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والمقاولات الناشئة، والأنشطة الإنتاجية، والمشاريع التي تخلق قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة.

ويجب أن يقوم الدعم على تشخيص الحاجات الفعلية للمقاولات، لا على توزيع الامتيازات بصورة عشوائية أو بناء برامج لا تستجيب للمشكلات الحقيقية.

يمكن أن يشمل الدعم تسهيل الوصول إلى التمويل، وتحسين المواكبة الإدارية، وتقديم المساعدة في التكوين، ودعم التحول الرقمي، وتحسين الجودة، وتطوير التسويق، ومساعدة المقاولات على الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية.

كما ينبغي تبسيط الإجراءات المرتبطة بإحداث المقاولة وممارسة النشاط، مع الحفاظ على قواعد الشفافية والسلامة وحماية العمال والبيئة والمستهلكين.

ويجب أن تتوفر المقاولات على معلومات واضحة حول برامج الدعم المتاحة، وشروط الاستفادة، والوثائق المطلوبة، والآجال المتوقعة، ومعايير الاختيار، والجهة المسؤولة عن معالجة الطلب.

كما ينبغي تقليل تكرار الوثائق التي سبق للإدارة أن تتوفر عليها بصورة قانونية وآمنة، مع احترام حماية البيانات وعدم تبادلها دون أساس مناسب.

إن الهدف من دعم المقاولات هو بناء اقتصاد منتج يستطيع خلق فرص عمل مستقرة، لا مجرد زيادة عدد الملفات الإدارية أو المشاريع المسجلة.

منصة موحدة لدعم المقاولات

يمكن تطوير فضاء خاص داخل المنصة الوطنية أو عبر منظومة إدارية متكاملة مخصصة للمقاولات، يتيح للمقاول معرفة برامج الدعم والتمويل والتكوين والخدمات المتاحة له.

ويستطيع صاحب المقاولة إنشاء ملف إداري موحد يحتوي على المعلومات اللازمة، وتقديم الطلبات وفق الشروط القانونية، وتتبع تقدمها، ومعرفة الوثائق الناقصة، والحصول على ردود واضحة من الجهات المختصة.

كما يمكن أن تتضمن المنصة دليلًا مبسطًا حول مراحل إحداث المقاولة، والالتزامات الضريبية والاجتماعية، وقواعد الشغل، وشروط السلامة المهنية، والبرامج المتاحة للتكوين والتصدير والتحول الرقمي.

ويجب أن تتضمن المنصة معايير واضحة لتقييم طلبات الدعم، وأن تمنع تضارب المصالح، وأن تسجل القرارات وأسبابها، وأن تتيح آليات للاعتراض على الأخطاء الإدارية وفق القانون.

كما ينبغي نشر معلومات إجمالية حول المستفيدين من البرامج والنتائج المحققة، مع احترام الأسرار التجارية والبيانات الشخصية والقيود القانونية.

ويمكن استخدام أدوات تحليل البيانات لتحديد القطاعات التي تحتاج إلى دعم، لكن لا ينبغي أن تكون قرارات التمويل أو الإقصاء مبنية على أنظمة آلية غير قابلة للمراجعة.

ويجب كذلك توفير مراكز مواكبة حضورية للمقاولات الصغيرة في المناطق القروية والمدن الصغيرة، حتى لا تستفيد من الرقمنة فقط المقاولات التي تمتلك فرقًا إدارية وتقنية متخصصة.

إن منصة دعم المقاولات يجب أن تجعل الإجراءات أسهل وأكثر وضوحًا، وتساعد على توجيه الموارد إلى المشاريع القادرة على تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية مستدامة.

دعم المقاولات مقابل التزامات واضحة في التشغيل

من الممكن تصميم برامج دعم تمنح الأفضلية للمقاولات التي تخلق فرص عمل مستقرة وتحسن التكوين والتصريح الاجتماعي، شريطة أن تكون المعايير موضوعية ومعلنة ومتناسبة مع طبيعة البرنامج.

فالدعم العمومي ينبغي أن يحقق منفعة عامة قابلة للقياس، وليس مجرد تحويل أموال دون معرفة النتائج.

يمكن أن ترتبط بعض برامج الدعم، وفق الإطار القانوني لكل برنامج، بأهداف محددة مثل إحداث مناصب عمل جديدة، أو تدريب الشباب، أو توظيف خريجي التكوين المهني، أو تحسين ظروف السلامة، أو تطوير الإنتاج المحلي، أو الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة.

ويجب تحديد كيفية احتساب فرص العمل الجديدة، والمدة التي ينبغي الحفاظ خلالها على بعض الالتزامات، وطريقة التحقق من النتائج، والإجراءات التي تتخذ عند تقديم معلومات غير صحيحة أو عدم احترام شروط الدعم.

كما ينبغي مراعاة أن المقاولات تختلف من حيث الحجم والقطاع ودورة الإنتاج، فلا يصح فرض شروط واحدة على مشروع صغير جدًا ومصنع كبير دون دراسة الاختلافات.

ويجب أن يكون الدعم شفافًا، وأن تمنح الفرص وفق معايير معلنة، وأن تخضع القرارات للمراقبة، مع منع الاستفادة غير المشروعة أو تضارب المصالح.

وفي حالة ثبوت الغش أو استعمال الدعم لأغراض مخالفة للشروط، ينبغي تطبيق الإجراءات القانونية المناسبة، بما فيها استرجاع الأموال عندما يسمح القانون بذلك.

لكن لا ينبغي أن تتحول الشروط إلى عبء إداري يثني المقاولات الجادة عن الاستثمار. ولهذا يجب أن تكون إجراءات المراقبة واضحة ومتناسبة، وأن تقدم الإدارة التوجيه اللازم قبل وأثناء تنفيذ البرنامج.

إن الدعم المرتبط بالنتائج يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل حقيقية، بشرط أن يصمم بطريقة عادلة ويخضع لتقييم مستمر.

تسهيل التمويل ومواجهة صعوبات المقاولات الصغيرة

تواجه بعض المقاولات الصغيرة صعوبات في الحصول على التمويل بسبب ضعف الضمانات أو محدودية الخبرة في إعداد الملفات أو عدم استقرار المداخيل في بداية النشاط.

ويمكن تطوير برامج تمويل تراعي طبيعة هذه المقاولات، وتشجع المشاريع الإنتاجية القابلة للاستمرار، مع توفير المواكبة المالية والإدارية بدل الاكتفاء بمنح القروض.

كما ينبغي توسيع التكوين في التدبير المالي، وإعداد الميزانيات، وحساب التكاليف، والتسويق، وتدبير المخزون، وإدارة الموارد البشرية.

ويمكن للمؤسسات المختصة أن توفر خدمات مواكبة للمقاولين الجدد، تساعدهم على تقييم الجدوى الاقتصادية، وتحديد المخاطر، وفهم الالتزامات القانونية والضريبية والاجتماعية.

كما يجب تحسين وصول المقاولات إلى المعلومات حول فرص الاستثمار والأسواق والطلبيات العمومية، مع احترام قواعد المنافسة والشفافية.

ومن المهم كذلك معالجة مشكلة تأخر أداء المستحقات في العلاقات التجارية والطلبيات العمومية، وفق القواعد القانونية ذات الصلة، لأن التأخر قد يضعف السيولة ويؤثر في قدرة المقاولة على أداء أجور العاملين وموردیها.

إن دعم المقاولات الصغيرة لا يعني حماية المشاريع غير القابلة للاستمرار إلى ما لا نهاية، بل يعني منح المشاريع الجادة فرصة عادلة للنمو، وتحسين قدراتها، وخلق قيمة اقتصادية وفرص عمل.

تشجيع الاستثمار المنتج بدل المضاربة الإدارية

يحتاج المغرب إلى بيئة تشجع الاستثمار الذي يخلق قيمة مضافة وفرص عمل ويطور المهارات وينقل التكنولوجيا.

ولهذا ينبغي أن ترتبط الحوافز العمومية بمعايير واضحة، مثل حجم الاستثمار المنتج، والوظائف المستدامة، والتكوين، وجودة العمل، والابتكار، والأثر المجالي والبيئي.

ويجب تقييم أثر الامتيازات الممنوحة للمشاريع على الاقتصاد والمجتمع، حتى لا تستمر برامج لا تحقق النتائج المتوقعة.

كما ينبغي تعزيز المنافسة العادلة بين المقاولات، وتجنب منح امتيازات غير مبررة لبعض الفاعلين على حساب المقاولات الصغيرة أو المنافسين الجدد.

ويمكن دعم المقاولات التي تعمل على تطوير منتجات محلية قابلة للتسويق، وتحسين الجودة، ورفع الإنتاجية، وتوسيع التصدير، واستبدال بعض الواردات عندما يكون ذلك مجديًا اقتصاديًا.

كما ينبغي تشجيع المشاريع التي تخلق وظائف في المناطق التي تعاني من محدودية فرص العمل، دون تجاهل الحاجة إلى بنية تحتية مناسبة ونقل وطاقة وماء وتكوين.

إن الاستثمار المنتج لا يقاس فقط بقيمة الأموال المستثمرة، بل كذلك بنوعية الوظائف، واستمرار النشاط، ومستوى الأجور، والتكوين، والأثر الاقتصادي والاجتماعي.

دعم المقاولات القروية والتعاونيات والاقتصاد المحلي

لا ينبغي أن يتركز دعم المقاولات في المدن الكبرى وحدها، لأن العالم القروي والمدن الصغيرة يمتلكان إمكانات اقتصادية يمكن تطويرها في الفلاحة والصناعات الغذائية والصناعة التقليدية والسياحة القروية والخدمات والصيانة والطاقات المتجددة.

ويجب توفير مواكبة خاصة للمقاولات والتعاونيات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل والأسواق والتكنولوجيا.

كما ينبغي تطوير البنية التحتية التي تساعد على الاستثمار، مثل الطرق والمناطق المجهزة والاتصال الرقمي والتخزين والتبريد والخدمات اللوجستية.

ويمكن تشجيع التعاونيات على تحسين الجودة والتعبئة والتغليف والتسويق، والاستفادة من التجارة الإلكترونية عندما تكون مناسبة، مع ضمان التكوين في الإدارة المالية والتنظيم الداخلي.

كما يمكن إنشاء برامج للتكوين في المهن المرتبطة بالاحتياجات المحلية، حتى يستطيع الشباب اكتساب مهارات تمكنهم من العمل داخل مناطقهم أو إنشاء مشاريع صغيرة.

ويجب أن تكون برامج الدعم متاحة وفق شروط واضحة، وأن تراعي قدرة المشاريع الصغيرة على إعداد الملفات، مع توفير المساعدة التقنية اللازمة.

إن تنمية الاقتصاد المحلي يمكن أن تقلل الضغط على المدن الكبرى، وتوسع فرص العمل، وتساعد على تثبيت السكان في مناطقهم عندما تتوفر الخدمات الأساسية والبنية التحتية والفرص الاقتصادية.

محاربة البطالة بين الشباب وربط التكوين بسوق الشغل

تحتاج معالجة بطالة الشباب إلى أكثر من تنظيم مباريات التوظيف أو إطلاق دورات تدريبية قصيرة. فهي تتطلب نظامًا يساعد الشاب على اكتشاف المهن، واختيار التكوين المناسب، واكتساب الخبرة، والوصول إلى فرص العمل، وتطوير مهاراته باستمرار.

ينبغي أن تبدأ التوعية المهنية داخل المدارس، حيث يتعرف التلاميذ على المهن والقطاعات الاقتصادية والمهارات التي تحتاج إليها المقاولات.

كما يجب تطوير التوجيه المدرسي والجامعي والمهني، وتوفير معلومات حديثة حول التخصصات المطلوبة، وظروف العمل، والمسارات المهنية، وإمكانات التكوين المستمر.

ويجب تقوية التكوين المهني التطبيقي، وتحديث ورشاته ومعداته، وإشراك المقاولات في تحديد البرامج وتوفير التدريب الميداني.

كما يمكن توسيع برامج التدرج المهني والتكوين بالتناوب، بحيث يجمع الشاب بين الدراسة والتطبيق داخل المقاولة، مع وجود عقد أو إطار واضح يحدد حقوقه وواجباته وشروط السلامة والإشراف.

ويجب ألا يتحول التدريب إلى وسيلة لتوفير عمل مجاني دائم. لذلك ينبغي التمييز بوضوح بين التكوين الحقيقي والعمل الذي يخضع لقواعد التشغيل، وتحديد المهام والمدة والإشراف والحقوق وفق القانون.

كما ينبغي أن تتوفر برامج خاصة للشباب الذين انقطعوا عن الدراسة، تساعدهم على اكتساب مهارات أساسية ومهنية، وتوجيههم نحو فرص مناسبة لقدراتهم.

ويمكن أن تقدم المنصة الوطنية مسارات مهنية مقترحة بناء على المهارات التي يمتلكها الباحث عن العمل، مع إتاحة التوجيه البشري حتى لا يعتمد الشاب على توصيات آلية قد تكون غير دقيقة.

إن الاستثمار في الشباب لا يعني فقط منحهم فرصة أولى للعمل، بل مساعدتهم على بناء مسار مهني يمكنهم من التطور وتحسين دخلهم على مدى السنوات.

إصلاح التشغيل في العالم القروي

يجب أن تراعي سياسة التشغيل خصوصيات العالم القروي، حيث تتأثر فرص العمل بالمواسم الفلاحية، والظروف المناخية، وتوفر الماء، وبعد الأسواق، وضعف بعض الخدمات الأساسية.

ولهذا ينبغي تطوير أنشطة اقتصادية متنوعة تسمح بتقليل الاعتماد على موسم واحد أو قطاع واحد، مثل الصناعات الغذائية، وتثمين المنتجات المحلية، والصيانة، والخدمات الرقمية، والسياحة القروية، والطاقات المتجددة.

كما يجب تحسين الوصول إلى التكوين المهني والنقل والاتصال الرقمي، حتى لا يضطر الشباب إلى الانتقال إلى المدن فقط من أجل اكتساب مهارات أو البحث عن عمل.

ويمكن تنظيم برامج تدريب متنقلة، ومراكز تكوين قريبة، وشراكات مع التعاونيات والمقاولات المحلية، وفق دراسة للحاجات الفعلية لكل منطقة.

كما ينبغي حماية العاملين في الأنشطة الموسمية من الممارسات غير القانونية، وتحسين وضوح شروط العمل والأجر والسلامة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات حول الحقوق الاجتماعية.

ويجب أن تراعي برامج التشغيل النساء في العالم القروي، وأن تدعم قدرتهن على الوصول إلى التكوين والتمويل والأسواق، مع احترام استقلاليتهن وحقوقهن المهنية.

إن تنمية التشغيل القروي تتطلب الجمع بين السياسة الاقتصادية والبنية التحتية والخدمات الأساسية، لأن فرص العمل لا تنمو في بيئة تفتقر إلى النقل والاتصال والماء والتكوين.

تنظيم العمل المؤقت والموسمي وحماية العاملين فيه

تتطلب بعض القطاعات عمالة موسمية أو مؤقتة بسبب طبيعة الإنتاج أو تغير الطلب. لكن مرونة التشغيل لا ينبغي أن تصبح وسيلة للتحايل على الحقوق القانونية أو إبقاء العامل في حالة عدم استقرار دائم دون مبرر.

ولهذا يجب توضيح شروط العقود المؤقتة والموسمية، والالتزامات المرتبطة بها، والحقوق التي يتمتع بها العامل، والطرق المتاحة لإثبات مدة العمل والأجر.

كما ينبغي أن تتوفر العقود على معلومات واضحة بشأن مدة المهمة وطبيعتها وشروط الأجر وساعات العمل، مع احترام القواعد القانونية الخاصة بكل نوع من العقود.

ويجب تقوية المراقبة في القطاعات التي تعرف ارتفاعًا في التشغيل الموسمي، وضمان احترام شروط السلامة والنقل والسكن عندما تكون هذه الخدمات مرتبطة بالعمل وتخضع للقواعد القانونية.

كما ينبغي تسهيل الوصول إلى التدريب المهني الذي يسمح للعاملين الموسميين باكتساب مهارات إضافية، حتى يتمكنوا من تنويع مصادر دخلهم بين الفترات المختلفة من السنة.

إن تنظيم العمل الموسمي لا يعني إلغاء المرونة التي تحتاج إليها بعض الأنشطة، بل يعني ضمان أن تتم هذه المرونة في إطار واضح وعادل.

تحسين ظروف العمل والسلامة المهنية

لا يمكن اعتبار أي وظيفة ناجحة إذا كانت تعرض العامل لخطر يمكن الوقاية منه أو تفرض عليه العمل في ظروف تمس سلامته وكرامته.

ولهذا ينبغي تعزيز ثقافة الوقاية داخل المقاولات، وتوفير معدات السلامة المناسبة، وتدريب العاملين على استعمالها، وتقييم المخاطر المرتبطة بكل نشاط.

كما يجب إجراء مراقبة دورية للمعدات والآلات ووسائل النقل والمواد المستخدمة في العمل، وفق طبيعة القطاع والمعايير القانونية والتقنية المنطبقة.

وينبغي أن تكون هناك إجراءات واضحة للتبليغ عن الأخطار المهنية والحوادث، وتحليل أسبابها، واتخاذ التدابير التي تمنع تكرارها.

ويجب ألا يتعرض العامل للعقاب غير المشروع لمجرد إبلاغه عن خطر حقيقي أو طلبه احترام شروط السلامة.

كما ينبغي الاهتمام بالإرهاق المهني، وتنظيم ساعات العمل والراحة وفق القانون، وتقليل المخاطر الناتجة عن العمل الليلي أو المهام الشاقة عندما تكون لها متطلبات خاصة.

ويجب أن تشمل الوقاية المقاولات الصغيرة والأنشطة التي يصعب فيها الوصول إلى خدمات السلامة المتخصصة، من خلال التكوين والمواكبة وتوفير المعلومات المبسطة.

إن الاستثمار في السلامة المهنية يحمي حياة الإنسان، ويقلل الحوادث والتوقف عن العمل، ويعزز الاستقرار والإنتاجية داخل المقاولة.

رقمنة تدبير الموارد البشرية داخل المقاولات

يمكن أن تساعد الأنظمة الرقمية على تحسين تدبير الأجور والحضور والعطل والتكوين والوثائق المهنية، إذا استعملت بطريقة متناسبة مع حجم المقاولة وطبيعة نشاطها.

ويمكن توفير أدوات بسيطة للمقاولات الصغيرة، تساعدها على تسجيل المعلومات الإدارية الضرورية، وإعداد الوثائق، وتتبع مواعيد الإجراءات، وتقليل الأخطاء الحسابية.

أما المقاولات الأكبر، فيمكنها استخدام أنظمة أكثر تطورًا تتكامل مع أنظمة المحاسبة والتدبير المالي، وفق الضوابط القانونية والتقنية.

لكن ينبغي ألا تتحول رقمنة الموارد البشرية إلى مراقبة مستمرة لحياة العامل الخاصة، أو جمع معلومات لا تتعلق بالعمل، أو اتخاذ قرارات بشأنه دون معرفة المعايير المستخدمة.

كما يجب أن تكون البيانات دقيقة وقابلة للتصحيح، وأن يحصل العامل على الوثائق والمعلومات التي يحق له الاطلاع عليها.

ويمكن تطوير حلول وطنية محلية في هذا المجال، لتقليل تكاليف التكنولوجيا على المقاولات، وتحسين أمن البيانات، ودعم الابتكار المغربي.

إن الرقمنة الجيدة لا تعني شراء أكبر عدد من البرامج، بل اختيار الأدوات التي تحل مشكلات فعلية وتناسب قدرات المؤسسة وتحترم حقوق العاملين.

تطوير الخدمات العمومية المرتبطة بالتشغيل

تحتاج منظومة التشغيل إلى إدارة عمومية سريعة وواضحة، لأن التأخر في معالجة الملفات أو تعدد الوثائق أو غموض الإجراءات قد يؤثر في الباحث عن العمل والمقاولة معًا.

ولهذا ينبغي تبسيط الإجراءات، ونشر المعلومات المتعلقة بالخدمات، وتحديد آجال إرشادية للرد، وتوفير قنوات للتواصل والاستفسار.

كما يجب تحسين التنسيق بين المؤسسات التي تقدم خدمات مرتبطة بالتشغيل والتكوين والحماية الاجتماعية، مع احترام الاختصاصات القانونية لكل جهة.

ويمكن تطوير نظام لمتابعة الملفات يسمح للمواطن بمعرفة المرحلة التي وصل إليها طلبه، وما إذا كانت هناك وثائق ناقصة، وما هي الخطوة التالية.

كما ينبغي تقييم جودة الخدمات العمومية من خلال مؤشرات مثل مدة المعالجة، ونسبة الأخطاء، وعدد الملفات التي تم حلها، ورضا المستفيدين، ومدى سهولة الوصول إلى الخدمة.

ويجب أن ترافق الرقمنة مراكز مساعدة حضورية، خصوصًا للأشخاص الذين لا يمتلكون اتصالًا جيدًا بالإنترنت أو يواجهون صعوبات في استعمال المنصات.

إن الإدارة الجيدة للتشغيل لا تقاس بعدد المنصات التي تمتلكها، بل بقدرتها على حل المشكلات بسرعة وإنصاف ووضوح.

خطة عملية لتنفيذ إصلاح التشغيل والعمل

يحتاج هذا المشروع إلى مراحل واضحة حتى يمكن تنفيذه تدريجيًا ومراقبة نتائجه.

تبدأ المرحلة الأولى بتشخيص شامل لسوق الشغل، يشمل القطاعات الاقتصادية، والبطالة، ونوعية العقود، ومستويات الأجور، ومدى التصريح الاجتماعي، والحاجات المهنية للمقاولات، والاختلالات التي تواجه العمال.

وفي هذه المرحلة ينبغي أيضًا مراجعة الإجراءات الإدارية القائمة، وتحديد الخدمات التي يمكن تبسيطها أو رقمنتها، وتقييم جاهزية المؤسسات والبنية التحتية التقنية.

ثم تأتي مرحلة إعداد المنصة الوطنية للتشغيل وحقوق العمل، مع تطوير خدمات البحث عن الوظائف، والتواصل مع الجهات المختصة، وتتبع الشكايات، ونشر المعلومات القانونية، وتوفير فضاء للمقاولات.

ويجب أن يتم تصميم المنصة بمشاركة العاملين والمشغلين ومفتشي الشغل والجهات المختصة والخبراء التقنيين، حتى تكون الخدمات مناسبة للاحتياجات الواقعية.

بعد ذلك يمكن إطلاق تجربة محدودة في مجموعة من المناطق والقطاعات، واختبار سهولة الاستعمال وأمن البيانات ودقة الإجراءات وقدرة الإدارة على معالجة الطلبات.

ويجب تقييم التجربة قبل التوسع، ومعالجة المشكلات التقنية والتنظيمية، وتكوين الموظفين والمستخدمين، وتحديد المسؤوليات عن كل خدمة.

وبالتوازي مع ذلك، ينبغي تطوير نظام العقود الإلكترونية، وربط البيانات الضرورية بالجهات الاجتماعية المختصة، وفق إطار قانوني واضح، مع توفير آليات لتصحيح المعلومات وحماية الحقوق.

وفي المرحلة التالية، يمكن توسيع برامج دعم المقاولات المرتبطة بخلق فرص العمل والتكوين وتحسين الإنتاجية، بعد وضع معايير معلنة وآليات للمراقبة والتقييم.

كما ينبغي أن تستمر مراجعة سياسات الأجور والحماية الاجتماعية والتكوين المهني من خلال الحوار الاجتماعي ودراسة المعطيات الاقتصادية.

ولا بد من تخصيص ميزانية للتشغيل والصيانة والتكوين والأمن السيبراني، لأن المنصات الرقمية لا تنجح بمجرد إطلاقها، بل تحتاج إلى تطوير مستمر ومتابعة فنية وإدارية.

كيف نقيس نجاح الإصلاح؟

يجب أن تكون لكل مبادرة أهداف قابلة للقياس، حتى يعرف المواطن ما تحقق وما يحتاج إلى تحسين.

يمكن قياس نجاح منصة التشغيل من خلال عدد عروض العمل الموثوقة، ونسبة الباحثين الذين حصلوا على وظائف فعلية، والمدة التي يستغرقها الوصول إلى فرصة مناسبة، وعدد الشكايات التي تمت معالجتها ضمن الآجال المستهدفة.

كما ينبغي قياس مدى استخدام العقود الإلكترونية، ونسبة العقود المكتملة بصورة صحيحة، وعدد الأخطاء التي تم تصحيحها، ومدى سهولة وصول العامل إلى نسخته من العقد.

أما مراقبة التصريحات الاجتماعية، فيمكن تقييمها من خلال دقة البيانات، وسرعة معالجة الاختلافات، وعدد الحالات التي تمت تسويتها، مع عدم اعتبار كل اختلاف مخالفة قبل التحقق.

وفي ما يتعلق بدعم المقاولات، ينبغي قياس عدد الوظائف الجديدة التي استمرت مدة مناسبة، وحجم الاستثمار المنتج، ونسبة المقاولات المستفيدة التي واصلت نشاطها، ونتائج التكوين، ومستوى الامتثال للالتزامات المرتبطة بالدعم.

كما ينبغي قياس تطور الأجور الحقيقية والقدرة الشرائية، مع مراعاة التضخم واختلاف القطاعات والمناطق، وعدم الاكتفاء بمقارنة الأجور الاسمية.

ويجب نشر تقارير دورية مفهومة، تشرح النتائج والتحديات والتكاليف، مع حماية المعلومات الشخصية والأسرار التجارية.

ولا ينبغي أن تؤدي المؤشرات إلى مكافأة الأرقام الشكلية على حساب جودة العمل. فالمهم ليس تسجيل آلاف الباحثين عن العمل في برنامج، بل مساعدتهم على الوصول إلى وظائف مناسبة ومستقرة ومحترمة للحقوق.

تمويل الإصلاح وضمان استدامته

يتطلب إصلاح التشغيل موارد مالية وبشرية وتقنية، لكن يجب أن يوجه التمويل إلى الأولويات الأكثر تأثيرًا في حياة المواطنين.

ينبغي تقدير كلفة المنصة الوطنية وتطويرها وصيانتها وحمايتها، وكلفة تقوية جهاز مفتشي الشغل، وبرامج التكوين المهني، ومواكبة المقاولات الصغيرة، وتقييم سياسات الأجور والتشغيل.

كما يجب تحديد مصادر التمويل والمسؤوليات المؤسسية، وتجنب إطلاق مشاريع رقمية متفرقة لا تتواصل فيما بينها أو تتطلب من المواطن تقديم المعلومات نفسها مرات متعددة.

ويجب أن يخضع الإنفاق للمراقبة والتدقيق، وأن تقاس النتائج مقابل الأهداف، وأن يتم تعديل البرامج التي لا تحقق أثرًا مناسبًا.

كما يمكن تطوير شراكات تقنية وبحثية تساعد على بناء حلول محلية، مع ضمان أن تظل البيانات تحت الحماية القانونية المناسبة، وأن لا يؤدي التعاقد مع الشركات التقنية إلى فقدان القدرة على مراقبة الأنظمة أو تطويرها مستقبلًا.

إن التمويل المستدام لا يعني الإنفاق الكبير دون حدود، بل يعني تخصيص الموارد وفق الأولويات، وحماية المال العام، وقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين كفاءة البرامج عامًا بعد عام.

نحو عقد اجتماعي جديد بين العامل والمقاولة والدولة

إن إصلاح التشغيل والعمل يحتاج إلى تجديد الثقة بين الأطراف الثلاثة الأساسية: العامل، والمقاولة، والدولة.

العامل يحتاج إلى عقد واضح، وأجر منصف، وظروف عمل آمنة، وتصريح اجتماعي صحيح، ووسائل فعالة للدفاع عن حقوقه.

والمقاولة تحتاج إلى إدارة واضحة، وإجراءات مبسطة، وتمويل مناسب، وموارد بشرية مؤهلة، وقواعد مستقرة، ومنافسة عادلة، وحماية من الممارسات التي تضر باستمرارية نشاطها.

أما الدولة فتحتاج إلى منظومة منظمة تسمح لها بمعرفة الواقع الاقتصادي، ومراقبة تطبيق القانون، وتوجيه الدعم إلى البرامج الناجعة، وضمان التوازن بين الحقوق الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إذا كانت العلاقة المهنية قائمة على الخوف أو الغموض أو غياب المعلومات. بل يجب أن تقوم على قواعد واضحة، وحوار اجتماعي جاد، وتوثيق الالتزامات، وتطبيق القانون على الجميع.

كما ينبغي أن تكون المحاسبة متوازنة؛ فالمشغل مسؤول عن احترام واجباته، والعامل مسؤول عن أداء المهام المتفق عليها وفق القانون، والإدارة مسؤولة عن توفير المراقبة والخدمات الفعالة، والجهات المكلفة بالدعم مسؤولة عن ضمان الشفافية في استعمال الموارد العمومية.

إن بناء هذا العقد الاجتماعي يتطلب وقتًا وثقة وتعاونًا، لكنه يشكل أساسًا لسوق شغل أكثر استقرارًا وقدرة على خلق الثروة وفرص العمل.

الخاتمة: مغرب يعمل فيه المواطن بكرامة ويستثمر فيه المقاول بثقة

إن إصلاح التشغيل والعمل بالمغرب يجب أن يكون مشروعًا وطنيًا متكاملًا، لا يقتصر على معالجة البطالة بصورة مؤقتة، بل يسعى إلى بناء سوق شغل عادل ومنتج، يحمي العامل ويشجع المقاولة ويضمن شفافية الإدارة.

نريد مغربًا يستطيع فيه الشاب العثور على فرص عمل موثوقة، ويعرف فيه العامل حقوقه، ويحصل على عقد واضح، ويستطيع التحقق من وضعه الاجتماعي، ويتواصل مع الجهات المختصة دون تعقيد، ويجد فيه مفتش الشغل الوسائل اللازمة لأداء مهمته، وتتم فيه مراقبة المخالفات وفق القانون.

ونريد منصة وطنية حديثة تجمع خدمات التشغيل وحقوق العمل، وعقودًا إلكترونية موثوقة، ونظامًا آمنًا لتتبع التصريحات الاجتماعية، وآليات واضحة لتقديم الشكايات ومتابعتها، مع الحفاظ على الاستقبال المباشر وحماية المعطيات الشخصية.

ونريد سياسة أجور تسعى إلى تحسين القدرة الشرائية، وتضمن الإنصاف والشفافية، وتحترم اختلاف المهن والمسؤوليات، وتقوم على الحوار الاجتماعي والمعطيات الاقتصادية.

كما نريد دعمًا عموميًا للمقاولات يقوم على قواعد واضحة، ويوجه الموارد إلى الاستثمار المنتج، والتكوين، والابتكار، وتحسين الجودة، وخلق فرص عمل مستقرة، مع مراقبة النتائج ومنع الاستفادة غير المشروعة.

ونريد أن يكون التكوين مرتبطًا بحاجات الاقتصاد، وأن يحصل الشباب على فرص لاكتساب الخبرة، وأن تتوفر للمقاولات الكفاءات التي تحتاج إليها، وأن يصبح العمل القروي والاقتصاد المحلي مصدرًا حقيقيًا للتنمية والاستقرار.

إن التكنولوجيا قادرة على تسهيل الإجراءات، وكشف بعض الاختلالات، وتحسين التنسيق، لكنها لا تعوض القانون ولا الرقابة الميدانية ولا الحوار ولا المسؤولية الإنسانية.

كما أن رفع الأجور يحتاج إلى سياسة اقتصادية متوازنة، ودعم المقاولات يحتاج إلى شفافية، وحماية العامل تحتاج إلى مؤسسات فعالة، ومحاربة البطالة تحتاج إلى تعليم وتكوين واستثمار منتج.

لهذا فإن نجاح الإصلاح لا يقاس بعدد العقود الإلكترونية أو التطبيقات أو برامج الدعم التي يتم إطلاقها، بل بمدى التحسن الذي يلمسه المواطن في حياته اليومية: فرصة عمل حقيقية، وأجر يستطيع به تلبية حاجاته، وحقوق اجتماعية محفوظة، وبيئة مهنية آمنة، ومقاولة قادرة على الاستمرار، وإدارة تستجيب للمشكلات وتحاسب على التقصير.

إن المغرب الذي نريده هو المغرب الذي لا تكون فيه البطالة قدرًا محتومًا، ولا يصبح فيه العمل بابًا للاستغلال، ولا تكون فيه المقاولة وحدها في مواجهة التعقيدات، بل تتعاون فيه جميع الأطراف لبناء اقتصاد منتج وعادل.

إن العمل الكريم هو أساس الاستقرار، والأجر العادل هو أحد شروط الكرامة، والمقاولة المنتجة هي محرك التنمية، والمراقبة النزيهة هي ضمان احترام القانون، والتكنولوجيا وسيلة لتقوية هذه المبادئ وليست غاية في حد ذاتها.

ومن هنا تبدأ الرؤية: دولة تنظم وتراقب وتدعم، ومقاولة تستثمر وتنتج وتحترم حقوق العاملين، وعامل يشتغل بكرامة ويشارك في بناء الثروة، وسوق شغل مفتوح على الكفاءة والابتكار والعدالة.

بدر شاشا

المغرب الذي نريد: عمل كريم، أجر منصف، مقاولات منتجة، وحقوق مهنية مصونة.

الفصل الرابع

إصلاح السكن والكراء بالمغرب: من الكراء إلى التملك، وسجل وطني للسكن، وعقود ذكية، وحماية المكتري والمالك، وتنظيم الشقق المفروشة والكراء اليومي

السكن الكريم حق أساسي واستقرار الأسرة أساس التنمية

يعتبر السكن من أهم الحاجات الأساسية للإنسان، لأنه المكان الذي يجد فيه المواطن الاستقرار والراحة والأمان، ويؤسس فيه أسرته، ويربي أبناءه، ويحافظ على خصوصيته وكرامته. ولا يمكن الحديث عن تنمية اجتماعية حقيقية إذا ظل السكن عبئًا ثقيلًا على الأسر، أو إذا أصبح الحصول على شقة مناسبة يتطلب سنوات طويلة من العمل والادخار دون القدرة على تحقيق الاستقرار.

في المغرب، يحتاج إصلاح السكن إلى رؤية شاملة تجمع بين تسهيل التملك، وتنظيم سوق الكراء، وحماية المكتري والمالك، ومراقبة جودة المساكن، وتحقيق الشفافية في الأسعار، ومحاربة الاستغلال والغش،

وتنظيم الكراء اليومي للشقق المفروشة، وتطوير نظام رقمي وطني يجعل المعاملات العقارية أكثر وضوحًا وأمانًا.

فالمواطن الذي لا يستطيع شراء شقة يحتاج إلى كراء مناسب ومستقر، والمواطن الذي يرغب في التملك يحتاج إلى حلول تمويلية واقعية، والمالك الذي يستثمر في العقار يحتاج إلى ضمانات قانونية لحماية ممتلكاته والحصول على مستحقاته، والدولة تحتاج إلى معلومات دقيقة تساعدها على التخطيط العمراني والاجتماعي والجبائي.

إن الإصلاح الحقيقي لا يقوم على الانحياز إلى المالك ضد المكتري، ولا على الانحياز إلى المكتري ضد المالك، بل على إقامة علاقة متوازنة تقوم على العقد الواضح، والسعر المعلن، والجودة المقبولة، والأداء المنتظم، واحترام الحقوق، وتطبيق القانون على الجميع.

ومن هذا المنطلق، يقترح هذا الفصل إحداث سجل وطني رقمي للكراء، وإطلاق نظام للعقود الإلكترونية الذكية، وتطوير برنامج يحول الكراء إلى طريق نحو التملك، وإنشاء آليات لمراقبة جودة السكن وأسعار الكراء، وتنظيم التصريحات الجبائية المرتبطة بالمداخيل العقارية، ووضع قواعد واضحة للكراء اليومي للشقق التي تستعمل لأغراض سياحية أو تجارية شبيهة بالإيواء الفندقي.

وتهدف هذه المقترحات إلى بناء سوق سكن أكثر شفافية، وتقليل النزاعات، وتحسين ظروف الأسر، وتشجيع الاستثمار العقاري المسؤول، وتوسيع فرص امتلاك السكن، مع الحفاظ على حق المواطنين في السكن اللائق والقدرة على تحمل تكاليفه.

إحداث سجل وطني للكراء بالمغرب

من أهم الإصلاحات المقترحة إحداث سجل وطني للكراء، يكون منظومة رقمية منظمة لتوثيق عقود الكراء السكني، وتسجيل المعلومات الأساسية المتعلقة بالمساكن المكراة، وتحديد مدة العقود، ومتابعة

التعديلات القانونية التي تطرأ عليها، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الإدارية المرتبطة بها.

ويمكن أن يحمل هذا النظام اسم «السجل الوطني للكراء والسكن المكترى»، وأن يعمل بالتنسيق مع الجهات المختصة وفق إطار قانوني واضح، مع احترام حماية المعطيات الشخصية والاختصاصات القانونية لكل مؤسسة.

ولا ينبغي أن يكون هذا السجل مجرد قاعدة بيانات تجمع المعلومات، بل يجب أن يقدم خدمات فعلية للمواطنين والملاك، ويساعد على تقليل التعاملات الغامضة، ويحسن توثيق العقود، ويتيح إثبات الحقوق عند الحاجة.

يمكن أن يتضمن السجل المعلومات الضرورية عن العقار، مثل عنوانه، ونوعه، ومساحته التقريبية عند الحاجة، وطبيعة استعماله، وحالته العامة، ومعلومات تعريفية عن العقد ومدته وقيمة الكراء المتفق عليها، وفق ما يسمح به القانون.

كما يمكن تسجيل تاريخ بداية الكراء ونهايته، وشروط التجديد، وطريقة أداء الوجيبة الكرائية، والضمانات المالية المشروعة، ومحاضر تسليم المفاتيح، وحالة السكن عند بداية العلاقة الكرائية وعند انتهائها.

ويجب ألا تكون جميع هذه البيانات متاحة للعموم. فهناك معلومات ينبغي أن تظل محصورة في الأطراف المعنية والجهات المخولة قانونًا، بينما يمكن نشر إحصاءات عامة ومجهولة الهوية عن أسعار الكراء واتجاهات السوق.

ومن الضروري أن يتيح السجل للمكتري والمالك الحصول على نسخة موثوقة من عقدهما، والتحقق من المعلومات التي تخصهما، وطلب تصحيح الأخطاء، وتتبع بعض الإجراءات الإدارية المرتبطة بالعقد.

كما يمكن أن يساعد السجل على اكتشاف بعض حالات التكرار أو التناقض في التصريحات، لكنه لا ينبغي أن يحل محل التحقق القانوني من الملكية أو أن يعتبر كل اختلاف دليلًا على ارتكاب مخالفة.

ويجب أن يكون تسجيل العقود مبسطًا وغير مكلف قدر الإمكان، حتى لا يؤدي إلى دفع المواطنين نحو الكراء غير المصرح به. وينبغي كذلك توفير مكاتب مساعدة للأشخاص الذين لا يتوفرون على وسائل رقمية أو لا يجيدون استخدامها.

إن السجل الوطني للكراء يمكن أن يصبح أداة مهمة لتحسين الشفافية، وتطوير السياسات السكنية، وحماية الحقوق، بشرط أن يكون نظامًا لخدمة المواطن وليس وسيلة لتعقيد حياته أو جمع معلومات لا حاجة إليها.

لماذا يحتاج المغرب إلى سجل وطني للكراء؟

إن غياب المعلومات المنظمة أو تشتتها قد يجعل من الصعب معرفة حجم سوق الكراء، ومستوى الأسعار في الأحياء المختلفة، وعدد المساكن المتاحة، ومدى انتشار العقود المكتوبة، وأسباب النزاعات المتكررة.

وعندما تكون المعلومات غير كافية، يصبح التخطيط للسكن الاجتماعي، وتحديد حاجات المدن، وتطوير النقل والخدمات، ووضع السياسات الجبائية، أكثر صعوبة.

يمكن للسجل الوطني أن يساعد على بناء صورة أوضح عن سوق الكراء، مع احترام الخصوصية وعدم نشر البيانات الشخصية للمواطنين.

ومن خلال الإحصاءات المجمعة، يمكن معرفة الفوارق العامة في أسعار الكراء بين المدن والأحياء، ومدى توفر السكن الصغير للأسر محدودة الدخل، وحجم الطلب على الشقق المتوسطة، والتغيرات الموسمية التي يعرفها السوق.

كما يمكن أن يساعد على تحديد المناطق التي ترتفع فيها تكاليف السكن مقارنة بالمداخيل المحلية، وهو ما يتيح توجيه برامج السكن الميسر إلى المناطق الأكثر حاجة.

ويمكن أن يساهم أيضًا في تحسين معرفة الدولة بالمساكن الشاغرة أو المعروضة للكراء، لكن أي إجراء يتعلق بتحديد وضعية العقارات أو فرض التزامات على أصحابها يجب أن يستند إلى أساس قانوني واضح، وألا يعتمد على الاستنتاجات الرقمية وحدها.

كما ينبغي ألا يؤدي السجل إلى فرض رسوم جديدة غير مبررة على الأسر أو الملاك، بل يجب تقييم تكلفته وطريقة تمويله، وجعل التسجيل بسيطًا ومتوازنًا.

إن القيمة الحقيقية للسجل لا تكمن في عدد الملفات التي يحتوي عليها، بل في قدرته على تحسين الخدمات، وتقليل النزاعات، وتوفير معلومات دقيقة تساعد على اتخاذ قرارات أفضل في مجال السكن.

إحداث عقود كراء إلكترونية ذكية

من الإصلاحات الأساسية تطوير نظام وطني للعقود الإلكترونية الخاصة بالكراء، يسمح للمالك والمكتري بإعداد العقد وتوقيعه وحفظه بطريقة آمنة، مع إمكانية التحقق من هوية الأطراف وتوثيق التعديلات التي تطرأ على الاتفاق.

فالكثير من النزاعات يمكن أن تنشأ عندما لا تكون شروط الكراء واضحة، أو عندما يعتمد الطرفان على اتفاق شفهي يصعب إثبات تفاصيله، أو عندما يقع خلاف حول مبلغ الكراء أو الضمان المالي أو مدة العقد أو الإصلاحات أو مصاريف الخدمات.

ويمكن للعقد الإلكتروني أن يحدد بصورة منظمة المعلومات الأساسية التي يحتاج إليها الطرفان، وفق نوع العلاقة الكرائية والقواعد القانونية المعمول بها.

ويجب أن يتضمن العقد، بحسب الحالة، تعريف الأطراف، ووصف العقار، والغرض من استعماله، ومبلغ الكراء، وتاريخ بداية العلاقة، ومدتها، وشروط التجديد، وطريقة الأداء، والالتزامات المتعلقة بالمصاريف والصيانة، والضمانات القانونية، وكيفية معالجة النزاعات.

كما يمكن أن يتضمن ملحقًا يصف حالة السكن عند التسليم، ويحدد التجهيزات الموجودة فيه، ويثبت قراءة العدادات عند الاقتضاء، ويتيح إرفاق صور توثيقية بموافقة الأطراف وبطريقة تحافظ على سلامة الوثائق.

وينبغي أن يحصل كل طرف على نسخة من العقد قابلة للحفظ والطباعة، وأن يتمكن من الرجوع إليها حتى بعد انتهاء العلاقة الكرائية.

كما يجب أن يكون توقيع العقد الإلكتروني معتمدًا وفق القواعد القانونية، وأن يتم التحقق من الهوية بما يتناسب مع مستوى المخاطر، مع حماية بيانات الأطراف ومنع استعمالها لأغراض غير مشروعة.

إن وصف العقد بأنه ذكي لا يعني بالضرورة أن جميع بنوده تنفذ تلقائيًا بواسطة برنامج. فالأفضل أن يكون عقدًا إلكترونيًا موثقًا، مزودًا بالتنبيهات والتحقق من البيانات وإمكانية التتبع، مع إبقاء القرارات التي تمس الحقوق خاضعة للقانون والإجراءات المناسبة.

منصة مباشرة بين المالك والمكتري

يمكن إحداث منصة وطنية تتيح للمالك والمكتري التواصل مباشرة في إطار منظم، وتسهيل إبرام العقود، وتبادل الوثائق، وتوثيق الأداءات، وتقديم طلبات الإصلاح، وتتبع بعض الإجراءات المتعلقة بالسكن.

ويمكن أن توفر المنصة فضاءً خاصًا بكل عقد، يستطيع الطرفان من خلاله الاطلاع على الشروط المتفق عليها، وتوثيق أداء الوجيبة الكرائية، وتسجيل طلبات الصيانة، وإرفاق المستندات، وتأكيد استلام المفاتيح.

كما يمكن تطوير خدمة للإشعارات القانونية والإدارية، وفق القواعد المعتمدة، مع توضيح أن الإشعار الرقمي لا يعوض بالضرورة وسائل التبليغ الرسمية في الحالات التي يشترط فيها القانون إجراءً معينًا.

وينبغي أن تتيح المنصة للمالك معرفة التزاماته الأساسية، وللمكتري معرفة حقوقه وواجباته، وأن تقدم معلومات مبسطة حول طرق معالجة الخلافات.

ويمكن إضافة خدمة اختيارية لتوثيق أداء الكراء، بحيث يستطيع المكتري الاحتفاظ بإثباتات الدفع، ويستطيع المالك التأكد من المبالغ التي توصل بها.

ويجب أن تكون هناك قواعد واضحة لتصحيح الأخطاء، والاعتراض على المعلومات غير الصحيحة، وحماية الحسابات من الاختراق، ومنع استعمال المنصة لفرض شروط غير قانونية.

كما يجب ألا تتحول المنصة إلى وسيط إجباري يحتكر التعامل بين المالك والمكتري، بل ينبغي أن تكون وسيلة لتسهيل الإجراءات، مع احترام طرق التعاقد القانونية الأخرى.

إن التواصل المباشر والمنظم يمكن أن يقلل الاعتماد على الوسطاء غير الضروريين، ويزيد وضوح الأسعار، ويسهل الوصول إلى السكن، دون إلغاء الدور المشروع للوكالات العقارية المرخصة أو الخدمات المهنية القانونية.

مراقبة أسعار الكراء وتحقيق الشفافية

يعتبر سعر الكراء من أكثر العناصر التي تؤثر في حياة الأسر، لأن جزءًا مهمًا من الدخل الشهري قد يذهب إلى السكن، خصوصًا في المناطق التي ترتفع فيها الأسعار مقارنة بالمداخيل.

ولهذا يجب تطوير سياسة تقوم على جمع المعلومات عن السوق، وتحسين شفافية الإعلانات، ومكافحة التضليل، وتوسيع العرض السكني، وتوفير خيارات مناسبة للأسر محدودة الدخل.

ويقترح هذا الفصل إحداث مرصد وطني لأسعار الكراء، يعتمد على البيانات المجمعة والمجهولة الهوية، وينشر مؤشرات دورية حسب المدن والأحياء وأنواع المساكن ومساحاتها وحالتها العامة.

ويمكن أن يساعد هذا المرصد المواطنين على معرفة النطاق التقريبي للأسعار المتداولة في منطقة معينة، وأن يمنحهم معلومات أفضل عند البحث عن شقة أو التفاوض بشأن مبلغ الكراء.

لكن يجب التمييز بين نشر أسعار مرجعية استرشادية وبين فرض سعر قانوني موحد على جميع المساكن. فالسعر يتأثر بموقع العقار، ومساحته، وحالته، وجودة البناء، وتوفر المصعد والموقف والتدفئة أو التجهيزات الأخرى، وقربه من النقل والمدارس والخدمات.

لذلك لا يمكن تقييم جميع الشقق وفق معيار واحد، كما لا ينبغي اعتبار أي سعر أعلى من المتوسط مخالفة تلقائية.

أما إذا اختارت الدولة اعتماد تدابير قانونية لتنظيم الزيادات في الكراء أو حماية فئات معينة، فيجب أن يتم ذلك من خلال دراسة قانونية واقتصادية دقيقة، وتحديد الحالات المشمولة والاستثناءات وآليات التطبيق.

كما ينبغي مراقبة الإعلانات التي تتضمن أسعارًا مضللة أو تخفي مصاريف أساسية، وضمان أن تكون الشروط المالية واضحة قبل التوقيع.

ويجب أن يعرف المكتري ما إذا كان المبلغ المعلن يشمل بعض الخدمات أو لا يشملها، وأن يتم توضيح مصاريف الماء والكهرباء والمرافق المشتركة وغيرها وفق الاتفاق والقانون.

إن الشفافية في الأسعار تساعد على تحسين التفاوض، وتقليل التضليل، وتطوير المعرفة بالسوق، لكنها لا تعوض الحاجة إلى زيادة عرض السكن الميسر وتحسين القدرة الشرائية.

إحداث مرصد وطني للكراء والسكن الميسر

يمكن إحداث مرصد وطني متخصص يتابع تطور سوق الكراء والسكن الميسر، ويقدم تقارير دورية حول الأسعار والعرض والطلب والفوارق المجالية.

ويجب أن يعتمد المرصد على بيانات موثوقة من مصادر قانونية مختلفة، وعلى منهجية إحصائية واضحة، مع نشر حدود المؤشرات وعدم تقديمها باعتبارها أسعارًا إلزامية ما لم ينص القانون على ذلك.

ويمكن أن يصنف المؤشرات حسب نوع السكن، مثل الشقق الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والمساكن المفروشة وغير المفروشة، والمساكن الجديدة والقديمة، والمناطق المركزية والأحياء البعيدة.

كما يمكن أن يتابع العلاقة بين متوسط الكراء ومستويات الدخل المتاحة إحصائيًا، لتحديد المناطق التي تصبح فيها تكاليف السكن عبئًا كبيرًا على الأسر.

وينبغي أن تساهم نتائج المرصد في توجيه برامج السكن الاجتماعي، وتطوير النقل العمومي، وتحديد مواقع المشاريع السكنية الجديدة، وتحسين التخطيط الحضري.

كما يمكن أن تساعد هذه المعطيات على تقييم أثر الكراء اليومي للشقق المفروشة في بعض المناطق، خصوصًا عندما يزداد الطلب السياحي وتظهر مؤشرات على تراجع المعروض طويل الأجل.

لكن يجب أن تتم هذه التحليلات بحذر، لأن تغير الأسعار قد يرتبط بعوامل عديدة، مثل النمو السكاني، وتكاليف البناء، وأسعار الأراضي، والتمويل، والهجرة الداخلية، والاستثمار السياحي.

إن المرصد الوطني ليس جهازًا لمعاقبة الملاك بسبب السعر وحده، بل أداة لفهم السوق وتطوير سياسات متوازنة تستند إلى الأدلة.

مراقبة جودة الشقق والمساكن المكراة

لا ينبغي أن يقتصر إصلاح الكراء على الأسعار والعقود، لأن جودة السكن تؤثر بصورة مباشرة في صحة الإنسان وسلامته وراحته.

فقد يجد المكتري نفسه أمام مشاكل مثل تسرب المياه، أو ضعف التهوية، أو الرطوبة الشديدة، أو خلل في الكهرباء، أو تشققات تحتاج إلى فحص، أو تجهيزات صحية غير سليمة، أو نوافذ لا توفر الحماية المناسبة.

ولهذا يقترح وضع إطار واضح لجودة المساكن المعروضة للكراء، يحدد المتطلبات الأساسية المتعلقة بالسلامة والصحة والصلاحية للاستعمال.

وينبغي أن يشمل هذا الإطار، بحسب طبيعة العقار والقواعد القانونية، سلامة التمديدات الكهربائية، وسلامة تجهيزات الغاز عند وجودها، وسلامة التوصيلات المائية والصحية، ووجود تهوية مناسبة، والحد من تسربات المياه، وصلاحية الأبواب والنوافذ، وخلو السكن من المخاطر الجسيمة التي تمنع استعماله بأمان.

كما يجب الاهتمام بالمنازل التي تعاني من الرطوبة والعفن، خصوصًا عندما تكون المشكلة ناتجة عن خلل في البناء أو تسرب مستمر أو نقص خطير في التهوية.

ويجب أن تكون المسؤوليات المتعلقة بالصيانة والإصلاح واضحة في العقد، مع احترام القواعد القانونية التي تحدد التزامات المالك والمكتري.

فليس من العدل تحميل المكتري تكلفة إصلاح عيب إنشائي خطير لا يعود إلى سوء استعماله، كما لا ينبغي تحميل المالك مسؤولية الأضرار التي يتسبب فيها المكتري بصورة مخالفة للاتفاق أو للقانون.

ويمكن تطوير دليل وطني مبسط لجودة السكن المكترى، يشرح الحد الأدنى المقبول من السلامة والصيانة، ويتيح للمواطنين معرفة العلامات التي تستدعي الفحص أو التبليغ.

كما يمكن إحداث آلية لتلقي الشكايات المتعلقة بالمساكن غير الآمنة، وتوجيهها إلى الجهة المختصة، مع إعطاء الأولوية للمخاطر التي تهدد السلامة.

إن جودة السكن ليست رفاهية إضافية، بل شرط أساسي لحماية الأسر وضمان أن يكون الكراء مقابلًا لسكن صالح للاستعمال.

شهادة جودة وسلامة للمساكن المعروضة للكراء

يمكن دراسة إحداث شهادة اختيارية أو إلزامية في حالات محددة قانونًا، تثبت أن السكن خضع لفحص مناسب وأنه يستجيب للمتطلبات الأساسية المقررة لنوعه.

ويجب تحديد نطاق هذه الشهادة بطريقة واقعية، حتى لا تتحول إلى عبء مالي وإداري مبالغ فيه على الملاك الصغار، أو إلى مجرد وثيقة شكلية لا تعكس الحالة الحقيقية للسكن.

ويمكن أن تركز الشهادة على الجوانب ذات الصلة المباشرة بالسلامة والصحة، مثل حالة الكهرباء والماء والتهوية والتجهيزات الأساسية، وفق طبيعة العقار ومستوى المخاطر.

كما يجب أن تكون عمليات الفحص من اختصاص أشخاص أو جهات مؤهلة وفق قواعد واضحة، مع وجود آليات للرقابة على جودة الفحص نفسه.

وينبغي أن تكون الشهادة قابلة للتحقق عبر رقم مرجعي أو وسيلة رقمية، وأن توضح تاريخ الفحص ونطاقه، وألا تستخدم لتقديم ضمانات مطلقة بشأن أمور لم يشملها الفحص.

وفي حالة اكتشاف خطر جسيم، يجب توجيه الإجراءات نحو إزالة الخطر وفق القانون، مع مراعاة سلامة السكان وحقوقهم، بدل الاكتفاء بإصدار تنبيه لا تترتب عليه متابعة.

كما يمكن توفير دعم أو تسهيلات للملاك الذين يحتاجون إلى إصلاحات أساسية، خصوصًا عندما تتعلق الأعمال بتحسين السلامة أو ترشيد استهلاك الماء والطاقة.

إن الهدف من شهادة الجودة هو تشجيع الصيانة الوقائية ورفع مستوى المساكن، وليس إنشاء سوق جديدة للوثائق أو فرض تكاليف غير ضرورية.

حماية المكتري من الاستغلال والسكن غير اللائق

يحتاج المكتري إلى حماية قانونية وعملية تمنعه من الوقوع ضحية الغش أو التضليل أو الشروط غير الواضحة.

ومن الإصلاحات المهمة تعزيز المعلومات المتاحة قبل توقيع العقد، بحيث يستطيع المكتري معرفة هوية الطرف الذي يتعاقد معه، وطبيعة العقار، ومبلغ الكراء، والمصاريف الإضافية، والمدة، وشروط التجديد، والضمانات، ومسؤوليات الصيانة.

كما ينبغي محاربة الإعلانات الوهمية التي تعرض شققًا غير متاحة أو تستعمل صورًا لا تعكس الحالة الحقيقية للعقار، أو تطلب تحويل مبالغ مالية دون تحقق مناسب من هوية المعلن وحقه في عرض السكن.

ويمكن تطوير نظام للإبلاغ عن الإعلانات المضللة، مع التحقق منها قبل اتخاذ أي إجراء ضد المعلن.

كما يجب توعية المواطنين بضرورة التحقق من صفة الشخص الذي يعرض العقار، وعدم تسليم مبالغ كبيرة دون وثائق وإثباتات مناسبة.

ومن الضروري أن تكون هناك آليات واضحة لمعالجة النزاعات حول الضمان المالي، والإصلاحات، والأضرار، وعدم احترام العقد، مع الحفاظ على حق الأطراف في اللجوء إلى القضاء.

ويجب ألا يتعرض المكتري للإخلاء أو قطع الخدمات أو الضغط غير المشروع خارج المساطر التي يحددها القانون.

كما ينبغي توفير معلومات قانونية مبسطة للأسر محدودة الدخل، وتمكينها من معرفة الجهات التي يمكنها التوجه إليها عند وقوع نزاع أو التعرض للاستغلال.

إن حماية المكتري لا تعني إعفاءه من التزاماته، بل ضمان أن تكون العلاقة الكرائية قائمة على شروط واضحة، وأن تتم معالجة الخلافات بطريقة قانونية عادلة.

حماية المالك وضمان حقوقه المشروعة

كما يحتاج المكتري إلى الحماية، يحتاج المالك أيضًا إلى نظام يضمن له حقوقه، ويحميه من عدم أداء الكراء أو إلحاق أضرار متعمدة بالعقار أو استعمال السكن بصورة تخالف العقد والقانون.

فالمواطن الذي استثمر مدخراته في شراء شقة وتأجيرها يحتاج إلى الاطمئنان إلى وجود عقد واضح، وإثباتات للأداء، وآلية قانونية لمعالجة الإخلال بالالتزامات.

ولهذا يجب أن يكون العقد متوازنًا، وأن يحدد بوضوح المبلغ المستحق وتاريخ الأداء والضمانات المشروعة وشروط الصيانة واستعمال العقار.

كما ينبغي توفير مساطر واضحة لمعالجة حالات عدم الأداء، مع احترام حقوق المكتري والضمانات القانونية والإجراءات القضائية المطلوبة عند الاقتضاء.

ولا يجوز أن تتحول حماية المالك إلى السماح بالإخلاء بالقوة أو قطع الماء والكهرباء أو ممارسة الضغط غير القانوني على السكان.

وبالمقابل، يجب ألا يكون المكتري قادرًا على استغلال بطء الإجراءات لإلحاق ضرر متعمد بالمالك أو التهرب من الالتزامات الثابتة قانونًا.

ويمكن للمنصة الرقمية أن تسهل توثيق الأداءات والإشعارات والطلبات، وأن تساعد الأطراف على جمع الوثائق اللازمة عند نشوء نزاع.

كما ينبغي تشجيع التأمين على بعض المخاطر العقارية، عندما يكون مناسبًا ومتاحًا بشروط واضحة، وتطوير خدمات الوساطة القانونية أو المهنية التي تساعد على حل النزاعات بسرعة وإنصاف.

إن المالك الذي يشعر بالأمان القانوني يكون أكثر استعدادًا لعرض شقته للكراء طويل الأجل، بينما المكتري الذي يعرف حقوقه يكون أكثر قدرة على بناء استقرار أسري ومهني.

برنامج وطني يحول الكراء إلى طريق نحو التملك

من أهم المقترحات في هذا الفصل إحداث برنامج وطني يتيح للمواطنين الذين لا يستطيعون شراء مسكن مباشرة فرصة الانتقال التدريجي من الكراء إلى التملك.

ويقوم التصور على أن يدفع المواطن مبلغًا شهريًا مقابل السكن، وفق عقد واضح، مع إمكانية تخصيص جزء من المدفوعات أو جزء من المساهمات الإضافية المتفق عليها لتكوين رصيد يمكن أن يساعده مستقبلًا على شراء العقار.

ويجب أن يكون هذا النظام اختياريًا، وأن يتم وفق عقود قانونية واضحة، وألا يقدم للمواطن باعتباره تملكًا مضمونًا قبل استكمال الشروط المتفق عليها.

ويمكن تطوير عدة صيغ مختلفة، لأن أوضاع الأسر وقدراتها المالية تختلف. فقد تناسب بعض الأسر صيغة الكراء المنتهي بالتمليك، وقد تناسب أسرًا أخرى صيغة الادخار السكني التدريجي، أو عقدًا يتيح لها شراء العقار بعد مدة محددة وفق شروط معلنة.

وفي جميع الحالات، يجب أن يعرف المواطن منذ البداية السعر الإجمالي المتوقع، والمبلغ الشهري، والمدة، والجزء الذي يحتسب من المدفوعات لصالح التملك إن وجد، ومصاريف العقد والتمويل، وشروط الانسحاب، وآثار التأخر في الأداء.

ويجب توضيح ما إذا كان جزء من الكراء يُخصم من ثمن الشراء أم أنه مجرد وجيبة كرائية عادية، لأن هذا التفصيل قد يغير التكلفة الإجمالية بصورة كبيرة.

كما يجب تحديد مصير المبالغ التي دفعها المواطن إذا لم يتمكن من إكمال البرنامج، وفق عقد واضح وقواعد قانونية عادلة، مع حماية الأموال التي تخصص للتملك بحسب طبيعة النظام المعتمد.

ولا ينبغي أن تظل الشروط المالية مخفية في وثائق طويلة يصعب فهمها، بل يجب تقديم ملخص واضح يبين الالتزامات والمخاطر والحقوق.

إن الهدف هو جعل التملك أكثر قابلية للتحقيق، وليس إنشاء عقود معقدة قد تؤدي إلى خسارة مدخرات الأسر.

كيف يعمل نظام الكراء المنتهي بالتمليك؟

يمكن أن يقوم البرنامج على مراحل متفق عليها بين المواطن والجهة المالكة للعقار أو المؤسسة التي تقدم التمويل.

تبدأ المرحلة الأولى بدراسة قدرة الأسرة على تحمل الالتزامات الشهرية، مع مراعاة دخلها ومصاريفها الأساسية واستقرارها المهني.

ثم يتم اختيار السكن وتحديد ثمنه وشروط التملك والمدة المتوقعة، وتقديم عرض مالي يوضح مجموع المبالغ التي ستدفع خلال فترة العقد.

بعد ذلك يوقع الطرفان عقدًا قانونيًا يحدد العلاقة الكرائية وشروط انتقال الملكية، وفق الصيغة القانونية المعتمدة، مع توضيح ما إذا كان التملك سيتم في نهاية المدة أو بعد استيفاء شروط محددة.

ويجب أن تتضمن الخطة قواعد واضحة بشأن الصيانة والتأمين والضرائب والرسوم ومصاريف التوثيق، مع تحديد الطرف المسؤول عن كل التزام وفق القانون والعقد.

كما ينبغي أن يتمكن المستفيد من متابعة رصيده والتزاماته عبر منصة رقمية، والحصول على كشوف دورية توضح المبالغ المدفوعة والمبالغ المتبقية وأي مصاريف إضافية.

وإذا تغيرت الظروف المالية للأسرة، فينبغي أن يوضح العقد الخيارات المتاحة، مثل إعادة جدولة بعض الالتزامات عندما تسمح القواعد بذلك، أو إنهاء العلاقة وفق شروط عادلة ومعلنة.

أما انتقال الملكية النهائي، فيجب أن يتم وفق الإجراءات القانونية اللازمة، وألا يعتبر مجرد دفع الأقساط كافيًا لإثبات التملك إذا كانت هناك إجراءات قانونية أخرى مطلوبة.

إن نجاح هذا البرنامج يتوقف على الثقة والشفافية، وعلى أن تكون التكلفة النهائية معقولة مقارنة بالبدائل المتاحة في السوق.

إحداث صندوق أو برنامج لدعم التملك التدريجي

يمكن دراسة إحداث برنامج وطني أو آلية تمويلية لدعم التملك التدريجي، موجهة إلى الأسر التي لا تتوفر على الإمكانات الكافية للحصول على تمويل سكني تقليدي.

ويجب أن تستند الاستفادة إلى معايير واضحة، تراعي دخل الأسرة، وعدد أفرادها، ووضعيتها السكنية، وقدرتها على تحمل الأقساط، مع احترام مبادئ الإنصاف والشفافية.

ويمكن أن يشمل الدعم المساهمة الأولية أو تخفيض بعض تكاليف التمويل أو توفير مساكن مناسبة ضمن مشاريع محددة، بحسب الموارد المالية المتاحة والقواعد القانونية.

كما يمكن تشجيع الشراكات بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات المالية والمنعشين العقاريين، شريطة أن تكون الأدوار والمسؤوليات والتكاليف معلنة.

ويجب ألا يؤدي البرنامج إلى رفع أسعار العقارات بسبب زيادة الطلب المدعوم، ولذلك ينبغي ربطه بتوسيع العرض السكني وتحسين التخطيط العمراني وتوفير الأراضي المجهزة.

كما يجب مراقبة المستفيدين من الدعم وفق قواعد عادلة، ومنع التلاعب في الملفات أو استعمال البرنامج لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

ومن الضروري تقييم أثر البرنامج بصورة دورية، لمعرفة عدد الأسر التي انتقلت فعليًا إلى التملك، ومستوى تعثر الأداء، والتكلفة العمومية لكل مستفيد، ومدى ملاءمة المساكن للحاجات الأسرية.

إن دعم التملك لا ينبغي أن يكون وعدًا سياسيًا عامًا، بل برنامجًا ماليًا واقعيًا يوضح مصادر التمويل، وشروط الاستفادة، والمخاطر، والنتائج المتوقعة.

بناء مساكن مخصصة للكراء المنتهي بالتمليك

يمكن تطوير مشاريع سكنية مخصصة للأسر الراغبة في التملك التدريجي، مع توفير شقق بمساحات مختلفة تتناسب مع أحجام الأسر وقدراتها المالية.

ويجب أن تكون هذه المشاريع قريبة من وسائل النقل والمدارس والمراكز الصحية والأسواق والخدمات الأساسية، حتى لا يتحول انخفاض ثمن السكن إلى زيادة كبيرة في مصاريف التنقل والحياة اليومية.

كما ينبغي أن تحترم المشاريع معايير الجودة والسلامة، وأن تتوفر على البنية التحتية الضرورية، وألا تقتصر على بناء وحدات سكنية دون مرافق اجتماعية مناسبة.

ويمكن تخصيص بعض المشاريع في المدن المتوسطة والمناطق التي تتوفر فيها فرص العمل، لتخفيف الضغط على المراكز الحضرية الكبرى.

كما يمكن تشجيع التعاونيات السكنية والمشاريع الجماعية المنظمة قانونيًا، إذا كانت قادرة على توفير حلول شفافة ومراقبة.

ويجب أن يكون اختيار المستفيدين وفق معايير معلنة، مع توفير معلومات واضحة عن موقع المشروع، والمساحة، والتكلفة، والمدة، والخدمات، والالتزامات المالية.

كما ينبغي نشر معلومات دورية عن تقدم الأشغال، وتسليم المساكن، والضمانات المتعلقة بجودة البناء، حتى لا يقع المستفيدون في فخ الوعود غير المنجزة.

إن السكن المنتهي بالتمليك لا ينجح إذا ركز فقط على طريقة الأداء، بل يحتاج إلى مساكن جيدة ومواقع مناسبة وتكلفة إجمالية قابلة للتحمل.

حماية الأسر من العقود السكنية غير الواضحة

يجب أن تكون العقود المرتبطة بالكراء المنتهي بالتمليك واضحة بصورة استثنائية، لأن الأسرة قد ترتبط لسنوات طويلة بالتزامات مالية تؤثر في مستقبلها.

ولهذا ينبغي أن يشرح العقد الفرق بين مبلغ الكراء، والمبلغ المخصص للتملك، ومصاريف التمويل، والتأمين، والرسوم، والمصاريف الإدارية، وأي تكاليف أخرى.

كما يجب أن يوضح من يملك العقار خلال فترة العقد، وما هي الشروط التي تسمح بانتقال الملكية، وما الذي يحدث إذا تأخر الأداء أو تغيرت الظروف المالية.

ويجب ألا تتضمن العقود شروطًا مبهمة تسمح بتغيير التكلفة النهائية دون ضوابط، أو تؤدي إلى فقدان جميع المبالغ المدفوعة في ظروف غير متناسبة مع طبيعة الإخلال.

كما ينبغي توفير فترة مناسبة لقراءة العقد وفهمه قبل التوقيع، وإتاحة نسخة من ملخص مالي موحد يسمح بمقارنة العروض المختلفة.

ويمكن أن تتولى جهة مختصة وضع نماذج استرشادية للعقود، مع ترك المجال للتكييف القانوني حسب طبيعة البرنامج، دون السماح بالانتقاص من الحقوق الإلزامية.

إن حماية الأسرة تبدأ من وضوح العقد قبل التوقيع، وليس فقط من محاولة معالجة النزاع بعد وقوعه.

تنظيم التصريحات الجبائية المرتبطة بمداخيل الكراء

يجب أن يتطور النظام الجبائي المرتبط بالكراء في اتجاه يجمع بين الامتثال للقانون، وتبسيط التصريح، والشفافية، وتخفيف الأعباء الإدارية غير الضرورية.

فمن المهم أن تكون الالتزامات الجبائية المتعلقة بمداخيل الكراء واضحة بالنسبة إلى المالك، وأن تتوفر وسائل بسيطة لتقديم التصريحات وأداء المستحقات عند وجوبها.

ويقترح هذا الفصل تطوير خدمة رقمية تسمح بتوثيق المعلومات الضرورية عن العقود الكرائية، وربطها بالإجراءات الجبائية التي تنطبق قانونًا، مع مراعاة الاختلافات بين الحالات والأشخاص وأنواع العقارات.

ويمكن أن تساعد المنصة المالك على معرفة المعلومات المطلوبة للتصريح، ومواعيد الإجراءات، والوثائق اللازمة، مع توفير إرشادات حول كيفية تصحيح الأخطاء.

كما يمكن تقليل تكرار إدخال البيانات إذا كانت بعض المعلومات متاحة قانونًا لدى الجهات المختصة، شريطة أن يتم تبادلها بصورة آمنة ومحددة الغرض.

ويجب أن يكون واضحًا أن تسجيل العقد لا يعني بالضرورة أن النظام قد حسم جميع الالتزامات الضريبية الخاصة بالمالك، لأن الوضعية الجبائية قد تختلف بحسب طبيعة المداخيل والصفة القانونية والأنظمة المنطبقة.

كما يجب توفير المعلومات التي تساعد المالك على فهم حقوقه والتزاماته، وتجنب الأخطاء الناتجة عن الغموض أو صعوبة الإجراءات.

إن الهدف هو تشجيع التصريح الصحيح، وتقليل الاقتصاد غير المنظم، وتحسين جودة البيانات، دون خلق نظام إداري مرهق أو فرض التزامات تتجاوز ما ينص عليه القانون.

نظام إلكتروني لمساعدة المالك على التصريح والأداء

يمكن إحداث خدمة رقمية مخصصة لمداخيل الكراء، تساعد المالك على إدخال المعلومات الضرورية، والاطلاع على الالتزامات المطبقة على وضعيته، وتقديم التصريحات عبر القنوات الرسمية المتاحة.

ويمكن أن تتضمن الخدمة سجلًا للعمليات المرتبطة بالعقار، وإمكانية حفظ الوثائق، وإشعارات بالمواعيد، وإثباتات للأداء عند إتمامه عبر وسيلة معتمدة.

كما يمكن توفير حاسبة استرشادية للمساعدة على فهم طريقة احتساب المستحقات، على أن تكون الحسابات النهائية خاضعة للقواعد القانونية المعمول بها، وأن توضح الحاسبة حدودها والحالات التي تتطلب استشارة مختصة.

وينبغي أن تتوفر الخدمة على إجراءات لتصحيح التصريحات، ومعالجة الأخطاء، والاعتراض على القرارات وفق المساطر القانونية.

كما يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بمداخيل المالك محمية، وألا يتمكن أي شخص غير مخول من الاطلاع عليها.

ويمكن نشر إحصاءات عامة ومجهولة الهوية حول سوق الكراء، بهدف دعم التخطيط السكني، دون كشف مداخيل الأفراد أو تفاصيل عقودهم.

إن الرقمنة الجبائية الناجحة تقلل الأخطاء وتبسط الإجراءات وتزيد وضوح الالتزامات، مع الحفاظ على حقوق المواطنين وضمان المساواة في تطبيق القانون.

محاربة الكراء غير المصرح به دون الإضرار بالأسر

ينبغي أن تتم معالجة الكراء غير المصرح به من خلال التوعية وتبسيط الإجراءات وتوفير وسائل سهلة للتسجيل والتصريح، إلى جانب المراقبة القانونية عند وجود مؤشرات جدية على المخالفات.

فقد يتجنب بعض الملاك التصريح بسبب الغموض أو الخوف من التعقيد أو ضعف المعرفة بالالتزامات، بينما قد توجد حالات أخرى من الإخفاء المتعمد للمداخيل.

ولهذا يجب التمييز بين الخطأ الإداري الذي يمكن تصحيحه وفق القانون وبين الغش المتعمد الذي يستوجب الإجراءات المناسبة.

ويمكن للمنصة الوطنية أن توفر خدمة مبسطة لتسجيل العقود، وتوضح الوثائق المطلوبة، وتسمح بتصحيح بعض البيانات، وتقدم إرشادات حول الالتزامات الجبائية.

كما ينبغي أن تستند المراقبة إلى أدلة وإجراءات قانونية، وألا تعتمد على استنتاجات آلية وحدها.

ويجب حماية المكتري من تحميله مسؤوليات جبائية لا تخصه قانونًا، وألا يؤدي تسجيل العقد إلى المساس بحقوقه السكنية أو كشف بياناته دون أساس قانوني.

كما ينبغي تقييم أثر التدابير الجبائية على سوق الكراء، لأن الإفراط في التكاليف أو التعقيد قد يدفع بعض الملاك إلى سحب مساكنهم من السوق، وهو ما قد يقلل العرض المتاح.

إن المطلوب هو نظام عادل يشجع التصريح ويحد من التهرب، ويطبق القانون بصورة متناسبة، ويحافظ على توفر السكن للكراء.

تنظيم الكراء اليومي للشقق المفروشة

عرف الكراء اليومي للشقق المفروشة أهمية متزايدة في العديد من المناطق، خصوصًا في المدن السياحية والمراكز الحضرية والمناطق التي تستقبل الزوار والمهنيين والمرضى والطلبة لفترات قصيرة.

وقد يوفر هذا النشاط دخلًا إضافيًا لأصحاب العقارات، ويساهم في تنشيط السياحة والخدمات المحلية، لكنه يحتاج إلى تنظيم واضح عندما يقدم الإيواء بصورة متكررة أو تجارية.

فالشقة التي يتم كراؤها ليوم أو يومين تختلف من حيث طبيعة الاستعمال عن المسكن الذي يكتريه شخص لمدة طويلة بقصد الإقامة المستقرة.

كما أن الكراء القصير الأمد قد يتضمن خدمات إضافية، مثل الاستقبال والتنظيف وتغيير الأغطية والتدبير المتكرر للحجوزات، وهي عناصر قد

تجعل النشاط أقرب إلى خدمات الإيواء السياحي بحسب طبيعته والقواعد القانونية المنطبقة.

ولهذا ينبغي وضع إطار واضح يحدد متى يعتبر النشاط كراءً سكنيًا عاديًا، ومتى يخضع لقواعد خاصة بالإيواء السياحي أو غيره من الأنشطة المنظمة.

ويجب ألا يتم اعتماد معيار واحد على جميع الحالات، بل مراعاة طبيعة النشاط، وتكراره، والخدمات المقدمة، وشروط الاستعمال، والقواعد القانونية السارية.

ويمكن إحداث سجل أو نظام تسجيل مخصص للشقق المعروضة للكراء القصير الأمد، يتضمن المعلومات الضرورية عن العقار والنشاط والمسؤول عن تشغيله، مع التنسيق بين الجهات المختصة.

كما ينبغي توضيح الشروط المتعلقة بالسلامة، والضريبة، والتصريح، وحماية الزوار، واحترام حقوق الجيران، وفق القواعد القانونية المعتمدة.

إن تنظيم الكراء اليومي لا يعني منعه بصورة عامة، بل إدخاله في إطار واضح يضمن المنافسة العادلة ويحمي المستهلك والسكان والمالكين.

سجل وطني للشقق المعروضة للكراء اليومي

يمكن إنشاء قسم خاص داخل المنظومة الوطنية لتسجيل الوحدات التي تقدم خدمات الإيواء القصير الأمد، مع تحديد البيانات التي تحتاج إليها الجهات المختصة للتحقق من احترام القواعد القانونية.

ويمكن أن يتضمن السجل رقمًا مرجعيًا للوحدة، وموقعها العام، وطبيعة الاستعمال، والجهة المسؤولة عن تشغيلها، وحالة التسجيل أو الترخيص عندما يكون مطلوبًا.

ويجب أن تكون المعلومات المتاحة للعموم محدودة بما يخدم التحقق من قانونية العرض وسلامة المستهلك، دون نشر بيانات شخصية غير ضرورية عن المالك أو الزوار.

كما يمكن أن يتضمن النظام وسيلة للإبلاغ عن الإعلانات المضللة أو المساكن التي تقدم خدماتها دون استيفاء المتطلبات القانونية المنطبقة.

ويجب أن تكون إجراءات التسجيل واضحة وميسرة، وأن يتمكن المشغل من معرفة الوثائق المطلوبة والآجال والجهة المختصة.

كما ينبغي أن يكون النظام قابلًا للتحديث عند تغيير طبيعة النشاط أو المسؤول عن تشغيل الوحدة، مع تحديد المسؤوليات بوضوح.

إن هذا السجل يمكن أن يساعد على تحسين تنظيم السوق، لكنه يجب أن يكون جزءًا من منظومة أوسع تشمل الجودة والسلامة والجباية وحماية المستهلك.

مراقبة جودة الشقق المفروشة المخصصة للإقامة القصيرة

تحتاج الشقق المفروشة التي تستقبل زوارًا لفترات قصيرة إلى مستوى مناسب من السلامة والنظافة والصيانة، لأن المستخدم قد لا يعرف المالك أو طبيعة العقار قبل الوصول إليه.

ولهذا ينبغي تحديد المتطلبات الأساسية التي تنطبق على هذه الوحدات بحسب تصنيفها القانوني وطبيعة الخدمات المقدمة فيها.

ويمكن أن تشمل المتطلبات سلامة التمديدات الكهربائية، وسلامة تجهيزات الغاز عند وجودها، ونظافة المرافق الصحية، وصلاحية الأثاث والتجهيزات، وتوفر التهوية، ووجود معلومات واضحة حول استعمال المعدات.

كما ينبغي أن تتوفر معلومات مناسبة حول مخارج الطوارئ أو إجراءات التصرف عند وقوع خطر، بحسب نوع المبنى والمتطلبات القانونية.

ويجب أن تكون صور الإعلان معبرة عن الحالة الحقيقية للشقة، وأن يتم توضيح عدد الأشخاص الذين يمكن استقبالهم بصورة آمنة، والتجهيزات المتاحة، وأي شروط أساسية مرتبطة بالإقامة.

كما ينبغي وضع آليات لمعالجة الشكايات المتعلقة بالنظافة أو التجهيزات أو التضليل، مع إعطاء الأولوية للمخاطر التي تهدد سلامة الأشخاص.

ويمكن تطوير تقييمات للمستخدمين، لكن يجب أن تكون هناك قواعد تمنع التقييمات المزيفة أو الابتزاز أو التشهير، وأن تتوفر آلية للاعتراض على المعلومات غير الصحيحة.

إن جودة الإيواء القصير الأمد عنصر مهم في سمعة الوجهة السياحية، وفي حماية الزائر، وفي بناء سوق يعتمد على الثقة.

تنظيم الأسعار والإعلانات في الكراء اليومي

يجب أن يكون السعر الإجمالي للإقامة واضحًا قبل تأكيد الحجز، مع بيان الرسوم الإضافية التي يمكن أن يتحملها الزائر، وشروط الإلغاء، والضمانات المالية المشروعة، ووقت الدخول والخروج.

كما ينبغي أن تتطابق المعلومات المنشورة مع الخدمات الفعلية، وألا تستخدم صور مضللة أو أوصاف مبالغ فيها لإخفاء العيوب الأساسية.

ويمكن أن تتيح المنصة الوطنية أو المنصات المعتمدة وسيلة لتقديم شكايات بشأن الإعلانات المضللة، مع توثيق المعاملة والاحتفاظ بالمعلومات اللازمة لمعالجة النزاع.

أما الأسعار، فينبغي أن تظل خاضعة لقواعد السوق والمنافسة والقوانين المعمول بها، مع نشر مؤشرات استرشادية تساعد الزوار على فهم الأسعار المتداولة دون فرض سعر موحد على جميع الوحدات.

كما يجب مراقبة الممارسات المخالفة للقانون، مثل الإعلان عن سعر غير حقيقي ثم فرض مصاريف مخفية، أو عدم احترام الشروط المتفق عليها، أو استعمال بيانات مضللة.

ويجب أن تتم أي تدابير خاصة بالأسعار وفق أساس قانوني واضح، وأن تراعي اختلاف المواسم والمواقع ومستوى الخدمات.

إن الشفافية في الكراء اليومي تحمي المستهلك وتزيد الثقة في القطاع، وتساعد المشغلين الجادين على المنافسة على أساس الجودة والسعر الحقيقي.

التصريح بالكراء اليومي والالتزامات الجبائية

ينبغي أن يخضع النشاط التجاري أو السياحي المرتبط بالإيواء القصير الأمد للالتزامات الجبائية والإدارية التي تنطبق عليه وفق القانون.

ويمكن تطوير خدمة رقمية تساعد المشغلين على معرفة متطلبات التصريح والتسجيل، وتوضح الفرق بين الحالات المختلفة بحسب طبيعة النشاط وحجمه والصفة القانونية لصاحبه.

كما يمكن تسهيل حفظ السجلات والفواتير وإثباتات الأداء، وتوفير أدوات تساعد على إعداد المعلومات المطلوبة بصورة منظمة.

لكن لا ينبغي افتراض أن جميع حالات كراء الشقق ليوم واحد تخضع بالضرورة للنظام الجبائي أو الترخيص نفسه، لأن الحكم القانوني قد يختلف باختلاف طبيعة النشاط والخدمات والصفة القانونية.

ولهذا يجب أن تقدم المنصة إرشادات محدثة، وأن توجه المستخدم إلى الجهة المختصة عندما تكون الحالة خاصة أو تحتاج إلى تفسير قانوني.

كما ينبغي ضمان حماية بيانات الزوار، وعدم جمع معلومات تتجاوز ما تفرضه القواعد القانونية المتعلقة بالتصريح والسلامة.

ويمكن أن يساعد التنسيق الرقمي بين الجهات المختصة على تقليل التكرار الإداري وتحسين الامتثال، مع احترام السرية والاختصاصات.

إن الهدف هو تنظيم النشاط وتحقيق المنافسة العادلة وحماية المستهلك، وليس خلق إجراءات معقدة تدفع المشغلين إلى العمل خارج الإطار القانوني.

العلاقة بين الكراء اليومي والسكن طويل الأمد

من القضايا المهمة التي ينبغي دراستها أثر الكراء اليومي على توفر الشقق للكراء طويل الأمد في بعض المدن والأحياء.

ففي المناطق التي يرتفع فيها الطلب السياحي، قد يجد بعض الملاك أن التأجير القصير الأمد يوفر دخلًا أعلى في فترات معينة، مما قد يشجعهم على تخصيص مساكن لهذا النشاط بدل عرضها على الأسر بعقود طويلة.

لكن لا ينبغي تعميم هذا الاستنتاج على جميع المدن أو اعتبار الكراء اليومي السبب الوحيد لارتفاع أسعار السكن، لأن الأسعار تتأثر كذلك بعرض العقارات، وتكاليف البناء، والنقل، والتمويل، والنمو السكاني، والاستثمار.

ولهذا يقترح تطوير دراسة وطنية ومحلية تعتمد على البيانات لمعرفة المناطق التي يوجد فيها ضغط حقيقي على السكن طويل الأمد، ومدى مساهمة الإيواء القصير الأمد في هذا الضغط.

وفي المناطق التي تثبت فيها الدراسات وجود اختلالات واضحة، يمكن للسلطات المختصة دراسة تدابير قانونية متناسبة، مثل تنظيم بعض الاستعمالات في مناطق محددة، أو وضع شروط إضافية لبعض الأنشطة، أو تشجيع توفير مساكن مخصصة للكراء طويل الأمد.

ويجب أن تتم هذه التدابير عبر إجراءات قانونية واضحة، وبعد التشاور مع السكان والملاك والمهنيين والجهات السياحية، مع مراعاة الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

كما ينبغي تطوير عرض سياحي منظم، يشمل الفنادق ودور الضيافة والشقق المرخصة وغيرها من أشكال الإيواء القانونية، حتى لا يتم تحميل فئة واحدة وحدها مسؤولية مشكلات السكن.

إن المطلوب هو تحقيق توازن بين حق المالك في استغلال ممتلكاته وفق القانون، وحق السكان في بيئة سكنية مستقرة، وحاجة السياحة إلى عرض متنوع، وحق الزائر في إيواء آمن وواضح الشروط.

احترام الجيران وتنظيم استعمال المباني السكنية

قد يؤدي الاستعمال المكثف لبعض الشقق في الإيواء القصير الأمد إلى مشكلات تتعلق بالضوضاء أو النظافة أو استعمال المرافق المشتركة أو دخول أشخاص متعددين إلى المبنى.

ولهذا ينبغي توضيح قواعد الاستعمال داخل المباني السكنية، واحترام الأنظمة القانونية والتنظيمية المشتركة، وعدم السماح بأن يؤدي النشاط التجاري إلى تعريض السكان للمخاطر أو الإزعاج المستمر.

ويجب أن تكون هناك آلية واضحة لتلقي الشكايات المتعلقة بالضوضاء أو الأضرار أو الاستعمال المخالف للقواعد، مع معالجة كل حالة وفق الأدلة والإجراءات القانونية.

كما ينبغي أن يكون المسؤول عن تشغيل الشقة معروفًا لدى الجهات المختصة، حتى يمكن التواصل معه عند حدوث مشكلة.

ويمكن أن تتضمن المعلومات المقدمة للزائر قواعد الإقامة، وساعات الهدوء، وطريقة استعمال المرافق المشتركة، وآلية التواصل عند حدوث عطل أو حالة طارئة.

لكن لا ينبغي تحميل الزائر مسؤولية غير مبررة عن مشكلات المبنى التي لا تتعلق بإقامته، كما لا ينبغي اتخاذ إجراءات ضد المالك بناء على اتهامات غير متحقق منها.

إن احترام الجيران جزء من جودة السكن والإيواء، ويحتاج إلى قواعد واضحة وتواصل فعال وتطبيق عادل للقانون.

إحداث تصنيف واضح للكراء السكني والكراء السياحي

من الضروري التمييز بين أنواع الكراء، لأن الخلط بينها قد يؤدي إلى غموض في الالتزامات القانونية والجبائية وحقوق الأطراف.

يمكن أن تتضمن المنظومة تصنيفات إدارية واضحة، مثل الكراء السكني طويل الأمد، والكراء السكني المتوسط المدة، والكراء المفروش، والإيواء القصير الأمد الذي يخضع لقواعد خاصة عندما تنطبق عليه.

ولا يعني هذا التصنيف بالضرورة إنشاء نظام قانوني جديد لكل نوع، بل يمكن أن يكون وسيلة لتنظيم المعلومات وتوجيه المستخدم إلى القواعد المناسبة.

ويجب أن يستند التصنيف إلى معايير قانونية واضحة، مثل طبيعة الاستعمال والمدة والخدمات المقدمة وتكرار النشاط، دون الاعتماد على المدة وحدها إذا كانت القواعد القانونية تقتضي النظر إلى عناصر أخرى.

كما ينبغي أن يحصل المالك على معلومات واضحة بشأن التصنيف الذي ينطبق على نشاطه، والالتزامات المترتبة عليه، والجهة المختصة بتقديم الخدمة أو الترخيص عندما يكون مطلوبًا.

ويجب أن يتمكن المكتري أو الزائر من معرفة طبيعة العرض الذي يقبل عليه، حتى لا يخلط بين مسكن مخصص للإقامة الطويلة ووحدة تقدم خدمات إيواء قصيرة الأمد.

إن وضوح التصنيفات يساعد على تطبيق القانون، وتحسين الإحصاءات، وحماية المستهلك، وتطوير سوق عقاري أكثر تنظيمًا.

معالجة النزاعات الكرائية بسرعة وعدالة

تتطلب العلاقة الكرائية نظامًا فعالًا لمعالجة الخلافات التي قد تنشأ حول الأداء أو الإصلاحات أو الضمان المالي أو مدة العقد أو استعمال العقار أو إنهاء العلاقة.

ويمكن للمنصة الوطنية أن تقدم معلومات حول المسارات المتاحة، وتساعد الأطراف على تنظيم الوثائق، وتتبع بعض الإجراءات الإدارية، وحجز المواعيد لدى الجهات المختصة.

كما يمكن تشجيع الوساطة والصلح عندما يكونان مناسبين، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى حرمان أي طرف من حقوقه القانونية أو الضغط عليه لقبول تسوية غير عادلة.

ويجب أن تكون هناك مساطر واضحة لمعالجة النزاعات المتعلقة بالمبالغ المدفوعة أو الأضرار، مع إمكانية الاستعانة بخبراء عند الحاجة لتقييم حالة العقار.

كما ينبغي التمييز بين الخلافات البسيطة التي يمكن حلها بالتواصل والتوثيق، وبين الحالات التي تتطلب تدخلًا قضائيًا أو إجراءً عاجلًا لحماية السلامة والحقوق.

ويجب ألا تتحول المنصة الرقمية إلى جهة تصدر أحكامًا تلقائية أو تقرر الإخلاء أو الاستحقاقات المالية دون مسطرة قانونية.

إن تسريع معالجة النزاعات يتطلب تحسين الخدمات القانونية والإدارية، وتوثيق العقود، وتوفير معلومات واضحة، وضمان احترام حقوق جميع الأطراف.

حماية المعطيات الشخصية في سجل الكراء

إن إحداث سجل وطني للكراء يفرض مسؤولية كبيرة في مجال حماية البيانات، لأن المعلومات المتعلقة بالعناوين والعقود والمداخيل والعلاقات الأسرية قد تكون حساسة بالنسبة إلى أصحابها.

ولهذا يجب تحديد البيانات الضرورية لكل خدمة، وعدم جمع معلومات لا حاجة إليها، وعدم السماح بالوصول إلى السجلات إلا للأطراف والجهات المخولة قانونًا.

كما ينبغي اعتماد وسائل قوية لحماية الحسابات والوثائق، وتسجيل عمليات الوصول إلى البيانات المهمة، وتحديد المسؤولية عن أي استعمال غير مشروع.

ويجب أن يعرف المواطن كيف يتم استعمال معلوماته، وما هي الجهات التي يمكنها الوصول إليها، وكيف يمكنه طلب تصحيح الأخطاء أو ممارسة الحقوق التي يضمنها القانون.

كما ينبغي إجراء تقييم للمخاطر المتعلقة بالأنظمة الرقمية قبل إطلاقها، ووضع خطة للاستجابة للحوادث التقنية أو محاولات الاختراق.

ويجب ألا تستخدم بيانات الكراء في أغراض لا علاقة لها بالخدمة دون أساس قانوني مناسب، وألا تنشر المعلومات الشخصية للملاك أو المكترين على الملأ.

أما المؤشرات المتعلقة بالأسعار والعرض والطلب، فينبغي أن تنشر في شكل إحصاءات مجمعة لا تكشف هوية الأفراد.

إن نجاح السجل الوطني يتطلب ثقة المواطنين، وهذه الثقة لا تتحقق إلا إذا كانت البيانات محمية، والاستعمالات محددة، والرقابة فعالة.

دور الجماعات الترابية في إصلاح السكن والكراء

تؤدي الجماعات الترابية دورًا مهمًا في التخطيط العمراني وتدبير بعض الخدمات المحلية، ولذلك ينبغي أن تكون شريكًا أساسيًا في إصلاح السكن والكراء.

ويمكن أن تساهم في توفير معلومات عن الأحياء والخدمات والبنية التحتية، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين التجهيزات، وتطوير النقل، ومعالجة بعض مشكلات السكن غير اللائق وفق الاختصاصات القانونية.

كما يمكن أن تشارك في نشر المعلومات العامة حول الأسعار والعرض السكني، وفي تنظيم التواصل بين السكان والجهات المختصة بشأن المشكلات المحلية.

ويجب أن يتم التنسيق بين السجل الوطني والجهات المحلية بطريقة تحترم الاختصاصات، وتمنع تكرار الإجراءات، وتتيح تبادل المعلومات الضرورية بصورة آمنة.

كما ينبغي أن تكون السياسات السكنية متوافقة مع مخططات التهيئة والتعمير، وأن تضمن توفير المدارس والمراكز الصحية والمساحات العامة ووسائل النقل قرب المشاريع السكنية.

إن بناء المساكن دون خدمات مناسبة قد يؤدي إلى أحياء معزولة، ويزيد تكاليف الحياة اليومية، ويضعف فرص العمل والتعليم.

ولهذا يجب أن يكون إصلاح الكراء جزءًا من سياسة حضرية شاملة تجعل السكن قريبًا من الخدمات والفرص الاقتصادية.

السكن الميسر ومحاربة التفاوت بين المدن

تختلف أسعار السكن والكراء بين المدن والمناطق، كما تختلف المداخيل وفرص العمل والخدمات. ولهذا لا يمكن معالجة مشكلات السكن بسياسة واحدة لا تراعي الخصوصيات المحلية.

ينبغي أن تعتمد الدولة والجهات المعنية على بيانات موثوقة لتحديد المناطق التي تعاني من نقص في السكن الميسر، والمناطق التي تحتاج إلى إعادة تأهيل المباني القديمة، والمناطق التي تتطلب تحسين النقل والخدمات.

ويمكن تطوير برامج لدعم الكراء الميسر لفئات محددة وفق معايير معلنة، مع تقييم أثر الدعم على الأسر والأسعار والعرض المتاح.

كما يمكن تشجيع بناء مساكن صغيرة ومتوسطة المساحة، تتناسب مع حاجات الأسر الشابة والعمال والموظفين والطلبة، مع احترام معايير الجودة والسلامة.

ويجب أن تتوفر هذه المساكن في مواقع تسمح بالوصول إلى فرص العمل والمدارس والخدمات، وألا يقتصر الاهتمام على خفض تكلفة البناء.

كما يمكن دراسة إمكانات إعادة تأهيل بعض المباني القائمة بدل التوسع العمراني المستمر، إذا كان ذلك مناسبًا من الناحية الهندسية والاقتصادية والبيئية.

إن توفير السكن الميسر يتطلب زيادة العرض المناسب، وتحسين التخطيط، وتطوير النقل، وتبسيط الإجراءات، ومراقبة جودة البناء، وليس الاعتماد على ضبط الأسعار وحده.

السكن الاجتماعي والكراء الميسر للأسر محدودة الدخل

يمكن تطوير برامج تستهدف الأسر التي تواجه صعوبة في تحمل كلفة السكن، سواء من خلال توفير وحدات للكراء الميسر أو دعم جزء من الكراء وفق شروط محددة أو تشجيع مشاريع سكنية مناسبة.

ويجب أن تكون معايير الاستفادة واضحة، وأن تستند إلى دراسة القدرة المالية والحاجة السكنية، مع وجود إجراءات تمنع التلاعب بالملفات أو التمييز غير المشروع.

كما ينبغي أن تكون المساكن المدعومة مناسبة من حيث المساحة والسلامة والموقع والخدمات الأساسية، وألا تتحول إلى مساكن معزولة عن فرص العمل والتعليم والصحة.

ويمكن أن تكون المساعدة مؤقتة أو مرتبطة بظروف معينة، مع مراجعة دورية عادلة للحاجة، وفق قواعد معلنة تحمي الأسر من القرارات المفاجئة.

ويجب تقييم أثر الدعم على المستفيدين، وقياس مدى تحسن الاستقرار السكني، والقدرة على تغطية المصاريف الأساسية، وتقليل مخاطر الانتقال المتكرر بين المساكن.

كما ينبغي أن يكون الدعم مكملًا لسياسة توسيع العرض السكني، لأن مساعدة الأسر على دفع الكراء دون زيادة العرض قد لا تحل المشكلة على المدى الطويل.

إن السكن الميسر ليس مجرد تخفيض في السعر، بل هو توفير مسكن صالح للحياة، في موقع مناسب، بتكلفة تتناسب مع إمكانات الأسرة.

السكن والبيئة وترشيد استهلاك الماء والطاقة

ينبغي أن يراعي إصلاح السكن التحديات البيئية التي تواجه المغرب، خصوصًا الحاجة إلى ترشيد استهلاك الماء والطاقة وتحسين جودة المباني.

يمكن تشجيع استعمال تجهيزات تقلل استهلاك الماء، وتحسين العزل الحراري، واستخدام الإنارة المقتصدة للطاقة، وتطوير أنظمة التهوية المناسبة، بحسب الإمكانات التقنية والاقتصادية.

كما ينبغي تشجيع صيانة التسربات المائية، لأن الهدر في المباني قد يؤدي إلى ارتفاع الفواتير وتفاقم الضغط على الموارد.

ويمكن توفير برامج مواكبة للملاك الذين يرغبون في تحسين كفاءة مساكنهم، مع مراعاة أن بعض الإصلاحات تحتاج إلى تمويل أو خبرة تقنية.

كما يجب ألا تستخدم التدابير البيئية لفرض تكاليف غير متناسبة على الأسر محدودة الدخل، بل ينبغي دراسة الحوافز والتمويل المناسب للأعمال التي تحقق منفعة عامة.

إن السكن الجيد هو الذي يوفر الراحة والسلامة، ويحد من الهدر، ويقلل المصاريف على المدى الطويل، ويساهم في بناء مدن أكثر استدامة.

خطة تنفيذ الإصلاح على مراحل

يحتاج مشروع إصلاح الكراء والسكن إلى خطة تدريجية تبدأ بالتشخيص والتأطير القانوني، ثم تطوير الأنظمة الرقمية، ثم التوسع بناء على النتائج.

في المرحلة الأولى، ينبغي إعداد دراسة وطنية حول سوق الكراء، تشمل الأسعار، والعقود، وجودة المساكن، وحجم الكراء اليومي، وحاجات الأسر، والتحديات التي تواجه الملاك والمكتريين.

ويجب أن يتم هذا التشخيص بمشاركة الجهات المختصة والمهنيين وجمعيات حماية المستهلك وممثلي السكان، مع الاعتماد على بيانات موثوقة واحترام الخصوصية.

في المرحلة الثانية، يتم إعداد الإطار القانوني والتنظيمي للسجل الوطني للكراء، وتحديد البيانات المطلوبة، وصلاحيات الوصول إليها، وطرق التسجيل والتصحيح والاعتراض.

وفي المرحلة الثالثة، يتم تطوير العقود الإلكترونية والمنصة الوطنية، مع اختبارها في نطاق محدود، وتكوين الموظفين والمستخدمين، والتأكد من أمن البيانات وسهولة الاستعمال.

وفي المرحلة الرابعة، يمكن تطوير مرصد أسعار الكراء، وإطلاق خدمات المعلومات القانونية، وتوسيع إجراءات مراقبة الجودة والسلامة بحسب الأولويات والإمكانات.

وفي المرحلة الخامسة، يتم إعداد برنامج تجريبي للكراء المنتهي بالتمليك، بعد دراسة تكلفته وشروط تمويله وآثاره المحتملة على الأسر والسوق العقارية.

وبالتوازي مع ذلك، يتم تطوير تنظيم الكراء القصير الأمد، وتوضيح القواعد التي تنطبق عليه، وتسهيل التسجيل والتصريح حيث يكونان مطلوبين قانونًا.

أما المرحلة الأخيرة فتتمثل في تقييم النتائج، ونشر تقارير دورية، وتعديل الإجراءات التي ثبت أنها معقدة أو غير فعالة، وتوسيع البرامج الناجحة بصورة تدريجية.

ويجب أن ترافق جميع المراحل ميزانية واضحة، ومسؤوليات مؤسسية محددة، وآليات للمراقبة والتقييم، حتى لا يتحول المشروع إلى منصة جديدة دون أثر ملموس على حياة المواطنين.

كيف نقيس نجاح إصلاح السكن والكراء؟

ينبغي قياس نجاح الإصلاح من خلال نتائج حقيقية، وليس فقط من خلال عدد العقود المسجلة أو عدد المستخدمين الذين أنشؤوا حسابات على المنصة.

يمكن قياس نسبة العقود الموثقة، وسهولة الحصول على نسخة من العقد، والمدة التي تستغرقها معالجة بعض الطلبات، وعدد الأخطاء التي تم تصحيحها، ومستوى رضا المستخدمين.

كما ينبغي تتبع تطور العرض السكني المتاح للكراء، وتغير أسعار الكراء مقارنة بالمداخيل، ومدى توفر الشقق المناسبة للأسر محدودة الدخل.

وفي مجال الجودة، يمكن قياس عدد المساكن التي خضعت للفحص عند الاقتضاء، ونسبة المشكلات التي تمت معالجتها، ومدى تراجع المخاطر الجسيمة التي تم التبليغ عنها.

أما برنامج الكراء المنتهي بالتمليك، فيجب تقييمه من خلال عدد الأسر التي تمكنت فعليًا من التملك، والتكلفة الإجمالية للبرنامج، ونسبة التعثر، ومدى وضوح العقود، ومستوى رضا المستفيدين.

وفي مجال الكراء اليومي، يمكن متابعة نسبة الوحدات التي تستوفي متطلبات التسجيل عندما تكون مطلوبة، ومستوى الشكايات المتعلقة بالتضليل والسلامة، ومدى احترام الالتزامات القانونية.

ويجب نشر النتائج بصورة دورية ومفهومة، مع توضيح نقاط النجاح والإخفاق، وتجنب إخفاء المشكلات خلف الأرقام الإجمالية.

إن الإصلاح الناجح هو الذي يجعل المواطن يشعر بأن الكراء أصبح أوضح وأكثر أمانًا، وأن الحصول على سكن مناسب بات أكثر قابلية للتحقيق، وأن المالك يستطيع استثمار عقاره ضمن قواعد عادلة، وأن الدولة تتوفر على معلومات أفضل لاتخاذ القرارات.

الخاتمة: نحو مغرب يكون فيه السكن مصدرًا للاستقرار لا عبئًا دائمًا

إن إصلاح السكن والكراء بالمغرب ليس مسألة عقارية فقط، بل هو مشروع اجتماعي واقتصادي يمس كرامة الإنسان واستقرار الأسرة وقدرة المواطن على العمل والتعلم وبناء المستقبل.

نريد مغربًا يستطيع فيه المواطن العثور على شقة مناسبة بعقد واضح، ويعرف ثمن الكراء وشروطه قبل التوقيع، ويحصل على مسكن آمن وصالح للاستعمال، ويتمكن من إثبات حقوقه دون تعقيد.

ونريد سجلًا وطنيًا للكراء يحسن الشفافية ويحمي البيانات، وعقودًا إلكترونية تسهل المعاملات، ومرصدًا لأسعار الكراء يساعد على فهم السوق، وآليات لمراقبة الجودة والسلامة، ونظامًا جبائيًا واضحًا ييسر التصريح ويضمن تطبيق القانون.

ونريد أن يصبح الكراء طريقًا ممكنًا نحو التملك بالنسبة إلى الأسر القادرة على الالتزام ببرنامج مالي مناسب، من خلال صيغ واضحة ومنصفة، دون وعود وهمية أو عقود غامضة أو تكاليف مخفية.

ونريد كذلك تنظيم الكراء اليومي للشقق المفروشة بطريقة تضمن سلامة الزوار، وتحمي حقوق الجيران، وتحقق المنافسة العادلة، وتحافظ على التوازن بين النشاط السياحي والحاجة إلى السكن طويل الأمد.

إن إصلاح السكن لا يتحقق بالرقمنة وحدها، ولا بمراقبة الأسعار وحدها، ولا ببناء مساكن جديدة دون تخطيط. بل يحتاج إلى سياسة متكاملة تجمع بين توسيع العرض، وتحسين الجودة، وتطوير النقل والخدمات، وتبسيط الإجراءات، وحماية الحقوق، وتوجيه الدعم إلى الأسر التي تحتاج إليه.

كما يجب أن تقوم العلاقة بين المالك والمكتري على الثقة المتبادلة، وعلى وضوح العقد، واحترام الالتزامات، واللجوء إلى القانون عند الخلاف. فالمالك يحتاج إلى حماية استثماره، والمكتري يحتاج إلى حماية استقراره، وكلاهما يحتاج إلى إدارة فعالة وقواعد مفهومة.

إن السكن الكريم ليس امتيازًا لفئة محدودة، بل أحد الأسس التي تساعد على بناء مجتمع متوازن. وكل سياسة سكنية ناجحة ينبغي أن تنطلق من الإنسان، وأن تقيس نتائجها بمدى قدرتها على تحسين حياته اليومية.

بدر شاشا

المغرب الذي نريد: سكن كريم، كراء منظم، تملك ممكن، عقود واضحة، وجودة تحمي المواطن.

الفصل: إصلاح الانتخابات بالمغرب وبناء منظومة انتخابية ذكية وشفافة

مقدمة: من الانتخابات التقليدية إلى الديمقراطية الرقمية

إن بناء مغرب حديث ومتقدم لا يقتصر على تطوير الطرق والمستشفيات والمدارس والإدارات، بل يتطلب أيضًا تحديث الطريقة التي يختار بها المواطنون ممثليهم، ومراجعة أساليب تنظيم الانتخابات ومراقبتها وتمويلها، حتى تصبح العملية الانتخابية أكثر وضوحًا وشفافية وسهولة في المشاركة.

فالانتخابات ليست مجرد يوم يتوجه فيه المواطن إلى مكتب التصويت ليضع ورقة داخل صندوق، بل هي منظومة متكاملة تبدأ بتسجيل الناخبين، وإعداد اللوائح الانتخابية، وتقديم الترشيحات، وتنظيم الحملات، ومراقبة التمويل، واستقبال الأصوات، وفرزها، وإعلان النتائج، ثم مراقبة مدى احترام القوانين التي تنظم العملية بأكملها.

ومن هذا المنطلق، يقترح هذا الفصل إحداث منظومة انتخابية ذكية في المغرب، تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، والتصويت الرقمي المدروس، والرقابة الصارمة، والشفافية المالية، والتدقيق المستقل، مع حماية سرية التصويت وحرية الاختيار.

ولا ينبغي أن يكون الهدف هو استبدال الورقة الإلكترونية بالورقة التقليدية بصورة متسرعة، بل بناء نظام يضمن أن يكون صوت المواطن محفوظًا، وأن تكون النتائج قابلة للتحقق، وأن يعرف المجتمع كيف

تُصرف الأموال العمومية المخصصة للانتخابات، وأن تكون هناك آليات واضحة لمعالجة الأخطاء والطعن في النتائج.

أولًا: إحداث منظومة وطنية للانتخابات الذكية

يقترح إحداث منظومة وطنية موحدة لتدبير الانتخابات، تعمل وفق إطار قانوني واضح، وتخضع لإشراف هيئة مستقلة تتمتع بالصلاحيات اللازمة لضمان النزاهة والحياد.

تجمع هذه المنظومة مختلف المراحل الانتخابية في نظام رقمي متكامل، ابتداءً من إعداد اللوائح الانتخابية ووصولًا إلى نشر النتائج النهائية والتقارير المالية.

وتتكون المنظومة من بوابة وطنية للانتخابات، وتطبيقات مخصصة للمواطنين والمرشحين، ونظام لتدبير مكاتب التصويت، ومنصة لمراقبة التمويل الانتخابي، وأدوات لتدقيق النتائج، وقاعدة بيانات محمية تضم المعلومات الضرورية لتنظيم العملية الانتخابية.

ويجب ألا تتحول هذه المنظومة إلى أداة تحتكر فيها جهة واحدة جميع المعلومات والصلاحيات. لذلك ينبغي الفصل بين الجهات التي تدير النظام، والجهات التي تراقبه، والجهات التي تدقق نتائجه، مع إخضاع الصلاحيات الحساسة للمراجعة المستقلة.

كما ينبغي أن تكون الأنظمة الرقمية قابلة للتدقيق، وأن تُنشر المواصفات التقنية الأساسية وآليات المراقبة بما يسمح للخبراء المستقلين بالتأكد من سلامتها، دون كشف المعلومات التي قد تُستغل للتلاعب أو المساس بأمن النظام.

ثانيًا: الانتقال التدريجي من التصويت الورقي إلى التصويت الذكي

يُعد التصويت من أهم مراحل الانتخابات، ولذلك يقترح تطوير أساليب التصويت التقليدية من خلال إدخال أجهزة إلكترونية داخل مكاتب

التصويت، تتيح للمواطن اختيار المرشح أو اللائحة الانتخابية بطريقة واضحة وسهلة.

يدخل المواطن إلى مكتب التصويت بعد التحقق من هويته وأحقيته في التصويت، ثم يتوجه إلى جهاز مخصص يعرض عليه الاختيارات المعتمدة في دائرته الانتخابية. وبعد تحديد اختياره، يستطيع مراجعة قراره قبل تأكيده.

لكن نجاح التصويت الإلكتروني لا يرتبط بسرعة الجهاز وحدها، بل بقدرة المواطن والجهات المستقلة على التحقق من أن صوته سُجل كما اختاره، وأنه احتُسب مرة واحدة فقط، وأنه لم يتعرض للتغيير أو الحذف.

ولهذا يقترح اعتماد أجهزة تصويت إلكترونية تنتج سجلًا ورقيًا مؤكدًا للاختيار، يستطيع الناخب التحقق منه دون أن يأخذه معه أو يكشفه للآخرين. ويُحفظ هذا السجل في صندوق مؤمن، ويُستخدم لإجراء عمليات تدقيق مستقلة ومراجعة النتائج عند الضرورة.

بهذه الطريقة يمكن الاستفادة من سرعة التكنولوجيا مع الاحتفاظ بوسيلة مادية مستقلة للتحقق من النتائج. ويُفضّل ألا يُلغى التصويت الورقي التقليدي دفعة واحدة، بل يُحتفظ به بديلًا للأشخاص الذين لا يستطيعون استخدام الأجهزة، وللمناطق التي تواجه صعوبات تقنية، ولحالات الطوارئ.

ويجب أن يسبق أي تعميم وطني للتصويت الإلكتروني اختبار محدود ومستقل، يتبعه تقييم علني للأمن والخصوصية وسهولة الاستخدام والتكلفة، قبل اتخاذ قرار التوسع.

ثالثًا: التصويت عبر الإنترنت بضمانات صارمة

إلى جانب الأجهزة الإلكترونية داخل مكاتب التصويت، يمكن دراسة إمكانية التصويت عبر الإنترنت في مراحل تجريبية محدودة، خصوصًا لفائدة المواطنين الذين يصعب عليهم الوصول إلى مكاتب التصويت، أو الموجودين خارج المغرب.

غير أن التصويت عن بُعد يطرح تحديات مختلفة عن التصويت داخل المكتب، من بينها التأكد من هوية الناخب دون كشف اختياره، وحماية المواطن من الضغط الذي قد يتعرض له داخل المنزل أو مكان العمل، ومنع شراء الأصوات، وضمان عدم تكرار التصويت أو اختراق النظام.

لذلك لا ينبغي اعتماد التصويت عبر الإنترنت على نطاق واسع لمجرد أنه أكثر راحة. بل يجب إخضاعه لدراسة مستقلة تشمل المخاطر التقنية والقانونية والاجتماعية، وإثبات قدرته على حماية سرية التصويت وحرية الناخب وإمكانية التحقق من النتيجة.

وإذا لم تتوفر ضمانات كافية، ينبغي أن يظل التصويت داخل مكاتب التصويت هو الأساس، مع تطوير خدمات رقمية مساعدة مثل التحقق من مكتب التصويت، والاطلاع على المعلومات الانتخابية، وتقديم الشكايات وتتبعها.

إن حق المواطن في التصويت لا يجوز أن يرتبط بامتلاكه هاتفًا حديثًا أو اتصالًا سريعًا بالإنترنت أو مهارات رقمية متقدمة.

رابعًا: إحداث بطاقة انتخابية رقمية

يقترح تطوير خدمة انتخابية رقمية تتيح لكل مواطن مؤهل للتصويت معرفة وضعه في اللوائح الانتخابية، ومكتب التصويت المخصص له، والدائرة الانتخابية التي ينتمي إليها، والمواعيد القانونية المتعلقة بالانتخابات.

ويمكن ربط هذه الخدمة بوسائل التحقق من الهوية المعتمدة قانونًا، دون إنشاء قاعدة بيانات مفتوحة تكشف المعلومات الشخصية للمواطنين.

ويجب التمييز بين التحقق من أهلية المواطن للتصويت وبين تسجيل اختياره الانتخابي. فالمنظومة تحتاج إلى التأكد من أن الشخص يحق له التصويت، لكنها لا تحتاج إلى معرفة المرشح الذي اختاره.

لهذا يجب الفصل تقنيًا وقانونيًا بين بيانات الهوية وسجلات التصويت، ومنع إنشاء ملفات شخصية تكشف الميول السياسية للأفراد أو تربط أسماءهم بالاختيارات التي قاموا بها.

كما ينبغي توفير بدائل غير رقمية للأشخاص الذين لا يستخدمون الهواتف الذكية، مع إتاحة المساعدة داخل الإدارات ومكاتب التصويت.

خامسًا: مراقبة صارمة للانتخابات ومكافحة التلاعب

لا يمكن بناء انتخابات شفافة بمجرد تركيب أجهزة حديثة. فالتكنولوجيا وحدها لا تمنع التلاعب إذا كانت الصلاحيات غير واضحة، أو غابت المراقبة المستقلة، أو لم توجد عقوبات فعالة على المخالفات.

لذلك يقترح إحداث نظام وطني للمراقبة الانتخابية يضم إجراءات دقيقة لمراقبة مختلف المراحل، مع احترام استقلال القضاء والهيئات المختصة.

وتشمل هذه الإجراءات مراقبة إعداد اللوائح الانتخابية، والتحقق من حالات التسجيل المكرر أو الأخطاء الإدارية، ومراقبة نقل المواد الانتخابية وتخزينها، وتوثيق فتح مكاتب التصويت وإغلاقها، وضبط صلاحيات المسؤولين عن الأنظمة الإلكترونية.

كما ينبغي تسجيل العمليات الإدارية والتقنية الحساسة في سجلات مؤمنة، بحيث يمكن معرفة من نفذ العملية، ومتى نُفذت، وما إذا طرأ تغيير على البيانات. ولا يجوز أن تسمح هذه السجلات بكشف اختيار المواطن أو المساس بسرية صوته.

وتحتاج المنظومة إلى اختبارات أمنية دورية ينفذها خبراء مستقلون، وإلى خطط للاستجابة للحوادث التقنية، وإلى نسخ احتياطية مؤمنة، وإلى إجراءات واضحة لتدبير انقطاع الكهرباء أو الإنترنت أو تعطل الأجهزة.

ويجب أن تتمتع المراقبة الانتخابية بالاستقلال والحياد، وأن تشمل مراقبين مؤهلين، وممثلين عن الجهات المشاركة وفق القانون، وملاحظين مستقلين، مع توفير شروط متكافئة للحصول على المعلومات الضرورية للمراقبة.

كما ينبغي إحداث قناة رقمية موحدة لتلقي الشكايات المتعلقة بالانتخابات، تسمح للمواطن أو المراقب بتقديم بلاغ مرفق بالأدلة، والحصول على رقم تتبع، ومعرفة الجهة المختصة وآجال المعالجة. ويجب حماية المبلغين من الانتقام، مع التمييز بين البلاغات المدعومة بالأدلة والادعاءات التي لم يثبت صحتها.

سادسًا: الشفافية في النتائج وإمكانية إعادة التدقيق

من أهم عناصر الثقة في الانتخابات أن يستطيع المواطن فهم كيفية إعلان النتائج، وأن تكون الأرقام المعلنة قابلة للمراجعة.

ويقترح نشر النتائج الأولية لكل مكتب تصويت بعد انتهاء الفرز والتحقق من المحاضر، مع نشر البيانات الإجمالية للدائرة الانتخابية، ثم النتائج النهائية بعد استكمال الإجراءات القانونية والطعون عند الاقتضاء.

ويجب أن تتضمن المعلومات المنشورة عدد المسجلين، وعدد المشاركين، وعدد الأصوات الصحيحة والباطلة، وتوزيع الأصوات على المرشحين أو اللوائح، وأي ملاحظات رسمية مرتبطة بعملية الفرز.

كما ينبغي نشر محاضر النتائج وفق القانون، بعد إزالة أي معلومات شخصية غير ضرورية، وإتاحة البيانات بصيغ رقمية تسمح للباحثين والصحافيين والمواطنين بتحليلها والتحقق من اتساقها.

ولا يعني نشر النتائج أن النظام يجب أن يكشف هوية الناخبين أو اختياراتهم. بل على العكس، يجب الجمع بين شفافية النتائج الإجمالية وسرية الاختيارات الفردية.

ويقترح كذلك اعتماد تدقيق عشوائي بعد الانتخابات، يشمل مراجعة السجلات الورقية ومقارنتها بالنتائج الإلكترونية، وفق منهجية معلنة مسبقًا. وإذا ظهرت فروقات تتجاوز الحدود المحددة قانونًا وتقنيًا، تُوسّع عملية التدقيق إلى حين الوصول إلى نتيجة موثوقة.

ويجب أن تكون هناك إجراءات قانونية واضحة لإعادة الفرز أو إعادة التصويت عند تحقق الشروط اللازمة، مع ضمان حق المرشحين والجهات المعنية في الطعن أمام المؤسسات المختصة.

سابعًا: إصلاح ميزانيات الانتخابات ومراقبة الأموال العمومية

تحتاج الانتخابات إلى موارد مالية لتنظيم مكاتب التصويت، وتكوين الموظفين، وطباعة الوثائق الضرورية، ونقل المعدات، وتأمين الأنظمة، وتوعية المواطنين، وضمان وصول الخدمة إلى المناطق القروية والنائية.

لكن هذه النفقات يجب أن تخضع للتخطيط والشفافية والمحاسبة، حتى يعرف المواطن أين تُصرف الأموال العمومية، وما الخدمات التي يحصل عليها مقابلها، وهل تتناسب الكلفة مع النتائج المحققة.

يقترح إنشاء بوابة وطنية لميزانية الانتخابات، تنشر الاعتمادات المرصودة، والنفقات المنجزة، والصفقات المبرمة، والمعدات المشتراة، وتكاليف الصيانة والتكوين والأمن المعلوماتي، إضافة إلى تقارير الافتحاص المالي.

وينبغي نشر المعلومات المالية بطريقة مبسطة، حتى لا تظل حكرًا على المتخصصين. ويمكن أن تتضمن البوابة رسومًا بيانية وجداول مقارنة بين الميزانية التقديرية والنفقات الفعلية، مع تفسير أسباب التجاوزات أو الوفورات.

كما يجب أن تخضع الصفقات المرتبطة بالانتخابات لقواعد المنافسة والشفافية، مع الإعلان عن شروطها ومعايير الاختيار وقيمتها والجهات

المستفيدة منها، وفق القوانين المنظمة للصفقات وحماية المعلومات الحساسة.

وفي حالة شراء أجهزة التصويت أو تطوير البرمجيات، ينبغي احتساب التكلفة الكاملة طوال عمر النظام، وليس ثمن الشراء فقط. وتشمل هذه التكلفة الصيانة، والتحديثات، واختبارات الأمن، وتخزين المعدات، والتكوين، والاستبدال، والتدقيق المستقل.

ومن الضروري كذلك منع تضارب المصالح في العقود المرتبطة بالأنظمة الانتخابية، وإخضاع الموردين لمتطلبات أمنية وتقنية واضحة، وضمان قدرة الدولة على مواصلة تشغيل النظام وصيانته دون ارتهان غير مبرر لشركة واحدة.

ولا ينبغي قياس نجاح الإصلاح بمجرد انخفاض الإنفاق. فقد يؤدي تقليص النفقات دون دراسة إلى إضعاف أمن الانتخابات أو حرمان مناطق بعيدة من الخدمات. والمطلوب هو إنفاق عمومي رشيد، يحقق الجودة والنزاهة ويمنع الهدر.

ثامنًا: مراقبة تمويل الحملات الانتخابية

لا تقتصر الشفافية على الأموال التي تنفقها الدولة لتنظيم الانتخابات، بل تشمل أيضًا الأموال التي يستخدمها المرشحون والأحزاب في حملاتهم.

ويقترح تطوير منصة رقمية موحدة لتصريح الحملات الانتخابية، تُسجل فيها الإيرادات والنفقات وفق القواعد القانونية، مع تحديد مصادر التمويل المسموح بها، والحدود المعمول بها، والوثائق التي تثبت العمليات المالية.

ويتعين أن تشمل التصريحات نفقات الإعلانات، والاجتماعات، والمواد الدعائية، والخدمات الرقمية، والتعاقد مع الشركات، وأي خدمات أخرى تدخل ضمن الإنفاق الانتخابي وفق القانون.

كما يمكن استخدام أدوات تحليل البيانات لاكتشاف المؤشرات التي تستدعي المراجعة، مثل الفوارق الكبيرة بين النفقات المصرح بها والأنشطة الموثقة، أو التكرار غير المعتاد في الفواتير، أو التعاملات التي تحتاج إلى تفسير إضافي.

لكن التنبيه الآلي لا يُعد دليلًا نهائيًا على المخالفة. لذلك يجب أن تخضع الحالات المشبوهة للتحقق البشري والإجراءات القانونية، مع احترام قرينة البراءة وحق المعنيين في الرد والطعن.

وينبغي نشر تقارير مالية دورية ومبسطة تتيح للمواطنين معرفة كيفية تمويل الحملات، دون نشر البيانات الشخصية أو المصرفية التي يحميها القانون.

تاسعًا: منع شراء الأصوات واستعمال المال غير المشروع

يمثل شراء الأصوات واستعمال الأموال غير المشروعة تهديدًا لحرية الاختيار، ولذلك ينبغي أن تتوفر آليات واضحة للتبليغ والتحقيق والمحاسبة.

يقترح توفير منصة آمنة تسمح للمواطنين بالإبلاغ عن محاولات شراء الأصوات أو توزيع المنافع غير القانونية أو الضغط على الناخبين، مع إمكانية إرفاق الوثائق أو الأدلة المتاحة.

ويجب ألا يُطلب من المواطن الكشف عن اختياره الانتخابي لتقديم البلاغ، وألا يُجبر على تسليم معلومات شخصية غير ضرورية. كما ينبغي وضع قواعد تحمي المبلغين والشهود، وتمنع نشر اتهامات غير مثبتة تمس بالأفراد.

وتتطلب مكافحة هذه الممارسات تنسيقًا بين الجهات المختصة بالانتخابات والرقابة المالية والشرطة القضائية والنيابة العامة، كل في حدود اختصاصه القانوني.

كما ينبغي توعية المواطنين بأن بيع الصوت يضر باستقلال قرارهم، وأن الشكايات يجب أن تُعالج وفق الأدلة والإجراءات القانونية، لا وفق الشائعات أو الصراعات الشخصية.

عاشرًا: استعمال الذكاء الاصطناعي في مراقبة الانتخابات

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تنظيم البيانات الانتخابية وتحليلها، لكنه لا ينبغي أن يتحول إلى جهة تقرر من ارتكب مخالفة أو من يستحق الفوز.

ومن التطبيقات الممكنة استخدام أدوات تحليل البيانات للكشف عن الأخطاء المتكررة في اللوائح، ورصد التناقضات الحسابية في المحاضر، ومقارنة المصاريف المصرح بها بالبيانات المالية المتاحة قانونًا، وتحديد مكاتب التصويت التي تحتاج إلى مراجعة إضافية بناءً على مؤشرات موضوعية.

كما يمكن تطوير مساعد رقمي يجيب عن أسئلة المواطنين المتعلقة بمكاتب التصويت، والوثائق المطلوبة، والآجال القانونية، وطرق تقديم الطعون، بالاعتماد على معلومات رسمية محدثة.

لكن يجب أن تخضع هذه الأنظمة لاختبارات مستقلة، وأن تُعلن حدودها، وأن يُمنع استخدامها للتنبؤ باختيارات المواطنين السياسية أو تصنيفهم حسب آرائهم أو استهدافهم بسبب ميولهم السياسية.

ولا يجوز أن يتخذ الذكاء الاصطناعي قرارات نهائية بشأن أهلية ناخب أو صحة صوته أو إدانة مرشح. فهذه المسائل يجب أن تخضع للقانون، وللتحقق البشري، ولحق الاعتراض أمام الجهات المختصة.

كما ينبغي منع استخدام بيانات التصويت السرية لتدريب أنظمة تجارية أو لبناء ملفات شخصية سياسية، وتحديد المسؤوليات القانونية عند وقوع خطأ أو تسريب أو استخدام غير مشروع للبيانات.

الحادي عشر: حماية سرية التصويت والبيانات الشخصية

كل إصلاح انتخابي رقمي يجب أن يجعل حماية المواطن جزءًا أساسيًا من تصميم النظام، لا مجرد إضافة تُعالج بعد إطلاقه.

ويقتضي ذلك جمع أقل قدر ممكن من البيانات، وتحديد الأغراض التي تُستخدم من أجلها، وتقييد صلاحيات الوصول إليها، وتشفير البيانات الحساسة، ووضع آجال قانونية للاحتفاظ بها، وإتلاف ما لم تعد هناك حاجة مشروعة للاحتفاظ به.

كما يجب الفصل بين المعلومات التي تُستخدم للتحقق من أهلية الناخب والمعلومات التي تُستخدم لتسجيل الأصوات، بما يمنع ربط هوية المواطن باختياره.

ولا يجوز نشر أرقام الهوية أو العناوين أو أرقام الهاتف أو غيرها من البيانات الشخصية ضمن النتائج الانتخابية العامة.

وينبغي إجراء تقييمات مستقلة لمخاطر الخصوصية قبل إدخال أي تقنية جديدة، وإلزام الجهات المشرفة بالإبلاغ عن الحوادث الخطيرة وفق القانون، وإعلام المواطنين بحقوقهم وطرق تقديم الشكايات.

الثاني عشر: تكوين الموظفين وتحديث مكاتب التصويت

لا يمكن نجاح الانتخابات الذكية دون موظفين مؤهلين قادرين على تشغيل الأجهزة والتعامل مع الأعطال وتوجيه المواطنين بحياد.

لذلك يقترح وضع برنامج وطني للتكوين يشمل الموظفين المكلفين بمكاتب التصويت، والمشرفين التقنيين، وأعضاء لجان المراقبة، والفرق المسؤولة عن الدعم والاستجابة للحوادث.

ويجب أن يتضمن التكوين محاكاة ليوم انتخابي كامل، واختبار أجهزة التصويت، وإجراءات التحقق من الهوية، والتعامل مع حالات انقطاع

الكهرباء أو الاتصال، وحماية سرية الناخبين، وتوثيق الحوادث، وتسليم المحاضر والسجلات.

كما ينبغي إعداد أدلة عمل مبسطة باللغات المناسبة، وتوفير دعم تقني أثناء الانتخابات، ووضع خطط بديلة تضمن استمرار التصويت عند تعطل الأجهزة.

ويجب أن تُتاح التسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص الذين يواجهون صعوبات في القراءة أو استعمال التكنولوجيا، مع الحفاظ على استقلال قرارهم وخصوصية اختيارهم.

الثالث عشر: ضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين

إن نزاهة الانتخابات لا تتوقف عند صندوق التصويت، بل تبدأ أيضًا من البيئة التي يتنافس فيها المرشحون.

ولهذا يقترح تطوير منصة رسمية تنشر المعلومات المتعلقة بالترشيحات والبرامج والأنشطة الانتخابية وفق قواعد موحدة، مع توفير فرص عادلة للوصول إلى المعلومات العامة.

وينبغي إخضاع الإعلانات السياسية الرقمية لقواعد واضحة، تشمل تحديد الجهة التي دفعت ثمن الإعلان، وتوثيق الإنفاق المرتبط به، ومنع الإعلانات المخالفة للقانون، وضمان عدم استخدام البيانات الشخصية بصورة غير مشروعة لاستهداف المواطنين.

كما يجب نشر القواعد التي تنظم استعمال الموارد العمومية خلال الحملات، وتوضيح ما يجوز وما لا يجوز للمؤسسات والمسؤولين والموظفين القيام به، وفق التشريعات المعمول بها.

ولا ينبغي أن تتحول المنصة الانتخابية الرسمية إلى وسيلة للترويج لمرشح أو حزب دون غيره. بل يجب أن تلتزم الحياد، وأن تطبق القواعد نفسها على جميع الجهات المعنية.

الرابع عشر: انتخابات واضحة ومفهومة للمواطن

تحتاج الديمقراطية إلى مواطن قادر على فهم العملية الانتخابية، وليس إلى مواطن يشارك دون أن يعرف كيف تُدار الانتخابات أو كيف تُعلن النتائج.

لذلك يقترح إطلاق برنامج دائم للتربية الانتخابية داخل المؤسسات التعليمية والجامعات ودور الشباب ومراكز الثقافة، يشرح معنى التصويت، واختصاصات المؤسسات المنتخبة، وطريقة قراءة البرامج الانتخابية، وكيفية التحقق من الأخبار، وطرق تقديم الشكايات.

كما يمكن نشر دليل مبسط قبل كل استحقاق انتخابي يوضح تاريخ التصويت، وشروط المشاركة، والوثائق المطلوبة، وأماكن مكاتب التصويت، ومراحل الفرز، وآليات الطعن، والجهات المسؤولة عن معالجة الشكايات.

ويجب أن تكون المعلومات متاحة عبر الإنترنت، وفي الإذاعات والتلفزيون والصحف، وفي الإدارات المحلية، حتى لا يصبح الوصول إلى المعلومات امتيازًا للأشخاص الذين يمتلكون وسائل رقمية.

ومن الضروري مواجهة الأخبار الكاذبة من خلال نشر المعلومات الرسمية بسرعة، وتصحيح الأخطاء بالأدلة، والتعاون مع وسائل الإعلام المستقلة، مع عدم استخدام مكافحة التضليل ذريعة لمنع النقد المشروع أو التضييق على حرية التعبير.

الخامس عشر: منصة لتتبع الشكايات والطعون

يقترح إنشاء بوابة رقمية لتلقي الشكايات المتعلقة بالمخالفات الانتخابية، مع تصنيفها بحسب طبيعتها والجهة المختصة بها.

بعد تقديم الشكاية، يحصل صاحبها على رقم تتبع يسمح له بمعرفة مراحل المعالجة، ضمن الحدود التي يحميها القانون. ويمكن للمنصة

إظهار ما إذا كانت الشكاية قد استُلمت، أو أُحيلت إلى جهة مختصة، أو تحتاج إلى معلومات إضافية، أو صدر بشأنها قرار.

ويجب تحديد آجال واضحة للمعالجة، وتوفير آلية للطعن في القرارات وفق القانون، ونشر تقارير إجمالية عن عدد الشكايات وأنواعها ونتائجها دون كشف البيانات الشخصية.

كما ينبغي ألا يؤدي تقديم الشكاية إلى افتراض وقوع المخالفة، وألا تُستخدم المنصة لتصفية الحسابات أو نشر الاتهامات دون أدلة.

والهدف هو تحويل الشكايات من إجراءات معقدة يصعب تتبعها إلى مسار مؤسسي واضح، يعرف فيه المواطن حقوقه والجهة المسؤولة عن معالجة طلبه.

السادس عشر: دور الجماعات الترابية في الانتخابات الذكية

يمكن للجماعات الترابية أن تساهم في إنجاح الإصلاح من خلال توفير المعلومات المحلية، وتيسير الوصول إلى مكاتب التصويت، وتحديد الاحتياجات اللوجستية للمناطق القروية والأحياء البعيدة.

لكن ينبغي الفصل بين تقديم الدعم اللوجستي وبين الإشراف على النتائج، حتى لا تتداخل المصالح المحلية مع استقلال العملية الانتخابية.

ويمكن إعداد خرائط رقمية لمواقع مكاتب التصويت، وتحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين الإشارات والولوجيات، وتوفير فضاءات ملائمة للانتظار، بالتنسيق مع الجهات المسؤولة قانونًا عن الانتخابات.

كما ينبغي تخصيص موارد كافية للمناطق التي تحتاج إلى نقل المعدات أو توفير مصادر طاقة احتياطية أو دعم تقني إضافي.

وتُقيّم هذه الخدمات بناءً على مؤشرات قابلة للقياس، مثل سهولة الوصول إلى المكاتب، ومدة الانتظار، وعدد الأعطال، وسرعة معالجة الشكايات، مع مراعاة الفوارق بين المناطق.

السابع عشر: خفض الهدر دون المساس بنزاهة الانتخابات

يمكن أن تساعد الرقمنة على تقليص بعض النفقات المتكررة، مثل طباعة بعض الوثائق الإدارية، ونقل البيانات يدويًا، وإعادة إدخال المعلومات نفسها في أنظمة متعددة.

غير أن الانتقال إلى التكنولوجيا يحتاج بدوره إلى استثمارات في الأجهزة والبرمجيات والتكوين والأمن والصيانة. لذلك لا يصح افتراض أن الانتخابات الإلكترونية ستكون أقل تكلفة تلقائيًا من الانتخابات التقليدية.

يقترح إعداد دراسة اقتصادية مستقلة قبل كل مرحلة من مراحل الإصلاح، تقارن بين الكلفة الإجمالية للأنظمة التقليدية والرقمية، وتحتسب تكاليف التشغيل طوال سنوات الاستخدام، ومخاطر الأعطال، والحاجة إلى تحديث المعدات، وكلفة التدقيق المستقل.

كما ينبغي نشر نتائج هذه الدراسة للعموم، وتوضيح ما إذا كانت الوفورات المتوقعة تحققت بالفعل، وما إذا كانت جودة الخدمة قد تحسنت.

ويجب تجنب شراء تجهيزات ضخمة قبل التأكد من الحاجة إليها، أو التعاقد على أنظمة مغلقة يصعب صيانتها، أو الاعتماد على مورد واحد دون بدائل واضحة.

والقاعدة الأساسية هي أن كل درهم يُصرف على الانتخابات يجب أن يخدم نزاهة العملية وسهولة المشاركة وحماية الحقوق، وأن يكون قابلًا للمحاسبة.

الثامن عشر: خارطة طريق لتنفيذ الإصلاح

ينبغي تنفيذ مشروع الانتخابات الذكية على مراحل متدرجة، بدل الانتقال المفاجئ إلى نظام جديد قد يصعب تصحيح أخطائه إذا استُخدم على نطاق واسع.

مرحلة التشخيص والإعداد

تبدأ بمراجعة الإطار القانوني، وتقييم البنية التحتية، ودراسة التجارب التقنية، وتحديد المخاطر، والتشاور مع الأحزاب والمرشحين والخبراء والمجتمع المدني والجهات المكلفة بحماية البيانات.

ويجب أن تنتهي هذه المرحلة بخطة منشورة تتضمن الأهداف، والتكلفة التقديرية، والمسؤوليات، وآليات التدقيق، ومؤشرات النجاح.

مرحلة بناء المنصة وتجربتها

يُطوّر النظام الرقمي الخاص بالمعلومات الانتخابية واللوائح والشكايات والشفافية المالية، وتُختبر وظائفه تحت إشراف مستقل. ويمكن اختبار أجهزة التصويت في محاكاة تقنية لا تُستخدم نتائجها في تحديد أي فائز.

مرحلة التجربة المحدودة

بعد استكمال الشروط القانونية، يمكن تنفيذ تجربة محدودة في نطاق مناسب، على ألا تكون التجربة وحدها أساسًا لإثبات نجاح النظام. ويجب تقييم الأمن وسهولة الاستخدام والتكلفة ورضا المشاركين ودقة النتائج، مع نشر تقرير مستقل.

مرحلة التقييم والتصحيح

تُعالج الأخطاء التي تكشفها التجربة، وتُعاد الاختبارات عند الحاجة. وإذا لم تتحقق ضمانات السرية والأمن وقابلية التدقيق، فلا ينبغي توسيع النظام قبل معالجة النواقص.

مرحلة التوسع التدريجي

يُنظر في التوسع بعد استكمال المتطلبات القانونية والتقنية، وتوفير التكوين والتمويل وخطط الطوارئ، وإثبات قدرة النظام على العمل في المدن والمناطق القروية على حد سواء.

مرحلة المراجعة المستمرة

بعد كل استحقاق انتخابي، يُنشر تقرير شامل عن النتائج التقنية والمالية، وعدد الأعطال والشكايات، ونتائج التدقيق، والتكاليف الفعلية، والتوصيات الخاصة بالاستحقاق التالي.

التاسع عشر: مؤشرات قياس نجاح الإصلاح

لكي لا يبقى الإصلاح مجرد شعار، ينبغي اعتماد مؤشرات واضحة يمكن مراجعتها بعد كل انتخابات.

ومن بين هذه المؤشرات نسبة مكاتب التصويت التي تتوفر على تجهيزات صالحة، وعدد الأعطال المسجلة، ومدة معالجة الحوادث التقنية، ونسبة محاضر النتائج المنشورة في الآجال القانونية، ونسبة النفقات التي خضعت للافتحاص، وعدد الشكايات التي عولجت داخل الآجال المحددة.

كما ينبغي قياس سهولة الوصول إلى مكاتب التصويت، ومدى استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، ونسبة المواطنين الذين تمكنوا من الحصول على المعلومات الانتخابية، ومستوى وضوح التقارير المالية.

وتشمل المؤشرات كذلك مدى نجاح عمليات التدقيق في التحقق من النتائج، وعدد الفروقات التي اكتُشفت وكيف عولجت، وعدد الحوادث الأمنية التي جرى التعامل معها، ومدى احترام سرية التصويت.

ويجب نشر هذه المؤشرات مع شرح منهجية احتسابها، حتى يستطيع المواطن والخبراء مقارنة الأداء عبر الزمن دون تقديم أرقام مضللة أو الاكتفاء بمؤشرات شكلية.

العشرون: الضمانات القانونية والمؤسساتية

إن نجاح الانتخابات الذكية يحتاج إلى قانون يحدد المسؤوليات والصلاحيات والعقوبات وحقوق المواطنين، ويمنع ترك القرارات الحساسة للتقدير التقني وحده.

لذلك ينبغي مراجعة التشريعات ذات الصلة بما يضمن الاعتراف القانوني بالإجراءات الرقمية، وتنظيم التدقيق، وحماية البيانات، وتحديد شروط استخدام التصويت الإلكتروني، وضبط نشر النتائج، وتوضيح طرق الطعن وإعادة الفرز.

كما يجب تحديد المسؤولية عند وقوع خطأ تقني أو تسريب للبيانات أو مخالفة في الصفقات أو تدخل غير مشروع في النظام.

وينبغي أن تكون قرارات الجهات المشرفة معللة وقابلة للمراجعة وفق القانون، وأن تتوفر آليات مستقلة لتلقي الشكايات المتعلقة بتدبير النظام نفسه.

ولا يجوز أن تؤدي الرقمنة إلى إضعاف حقوق الناخبين أو تقليص فرص المراقبة المستقلة. فالتكنولوجيا وسيلة لخدمة المؤسسات الديمقراطية، وليست بديلًا عن القانون أو المساءلة أو استقلال القضاء.

خاتمة: انتخابات تحترم صوت المواطن وتُخضع المال للمحاسبة

إن إصلاح الانتخابات في المغرب مشروع يتجاوز تحديث الأجهزة والبرمجيات. إنه مشروع لبناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، وضمان أن تكون المشاركة الانتخابية حقًا يسهل ممارسته، وأن تكون النتائج قابلة للتحقق، وأن تُصرف الميزانيات وفق قواعد الشفافية والمحاسبة.

وتتمثل الرؤية المقترحة في بناء منظومة انتخابية ذكية تجمع بين الخدمات الرقمية، والتصويت الإلكتروني المدروس، والسجلات الورقية القابلة للتدقيق، والمراقبة المستقلة، والشفافية المالية، وحماية البيانات، والعدالة في الوصول إلى التصويت.

كما تقوم هذه الرؤية على مبدأ واضح: لا يكفي أن تعلن المنظومة نتائجها، بل يجب أن تكون قادرة على إثبات سلامة الإجراءات التي أدت إلى تلك النتائج.

ولا يكفي أن تتحدث الإدارة عن الرقمنة، بل يجب أن يعرف المواطن ما الذي تغير، وكم كلف الإصلاح، وما الذي تحقق، وكيف يمكن الاعتراض إذا وقع خطأ.

إن المغرب الذي نريد هو مغرب تكون فيه الانتخابات واضحة للمواطن، ومفهومة للناخب، وقابلة للمراقبة من المؤسسات المستقلة، وخاضعة للمحاسبة المالية والقانونية، مع الحفاظ على حرية الاختيار وسرية التصويت.

فصوت المواطن ليس مجرد ورقة داخل صندوق، ولا مجرد معلومة داخل حاسوب؛ إنه أمانة ديمقراطية يجب أن تُصان بالقانون، والتكنولوجيا الآمنة، والشفافية، والمراقبة المستقلة، والمسؤولية.

دعم المقاولات المغربية وتعزيز المراقبة المالية ومحاربة التهرب الضريبي والفساد والتلاعب بالمال العام والخاص

يقتضي بناء اقتصاد مغربي قوي ومتنوع إحداث منظومة وطنية متكاملة لدعم المقاولات المغربية، سواء كانت مقاولات صغيرة أو متوسطة أو كبرى، أو شركات ناشئة، أو تعاونيات، أو مقاولات عائلية، أو مشاريع فردية، مع توفير التكوين والتأطير والمواكبة المالية والإدارية والتقنية، وتمكين أصحاب المشاريع من الوسائل الضرورية لتطوير أنشطتهم وتحقيق الأرباح وخلق فرص الشغل. فالاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتطور دون مقاولات قادرة على المنافسة والاستثمار والتصدير

والابتكار، ودون إدارة مالية شفافة تضمن المساواة بين جميع الفاعلين الاقتصاديين، وتحارب التهرب الضريبي والتلاعب بالمحاسبة واستغلال النفوذ والاغتناء غير المشروع.

ويهدف هذا الإصلاح إلى الانتقال من نظام تقتصر فيه تدخلات الدولة أحيانا على تقديم الدعم المالي أو منح القروض إلى نظام متكامل يجمع بين التمويل والتكوين والمراقبة والمحاسبة والتقييم المستمر للنتائج، حتى تتحول المساعدات العمومية إلى استثمارات منتجة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من أن تتحول إلى أموال ضائعة أو وسائل لتحقيق مصالح شخصية.

إحداث برنامج وطني لدعم المقاولات المغربية

يتم إحداث برنامج وطني موحد لدعم المقاولات المغربية، تشرف عليه مؤسسات مختصة بالتنسيق مع القطاعات الحكومية والجهات والجماعات الترابية ومؤسسات التمويل والتكوين، ويكون هدفه مواكبة المقاول منذ مرحلة التفكير في المشروع إلى مرحلة تأسيس المقاولة وتطويرها وتوسيع أنشطتها ودخول الأسواق الوطنية والدولية.

ويشمل البرنامج توفير تكوين مجاني أو مدعوم في إعداد دراسات الجدوى، والتسيير المالي، والمحاسبة، والتسويق، والتدبير الإداري، والتجارة الإلكترونية، والتصدير، وتدبير الموارد البشرية، والتفاوض مع الموردين، وتطوير المنتجات والخدمات، واستعمال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف. كما يتم إحداث مراكز جهوية للمواكبة المقاولاتية، تتيح لأصحاب المشاريع الاستفادة من مستشارين متخصصين يساعدونهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، وتجنب الأخطاء المالية والإدارية التي تؤدي إلى إفلاس عدد من المقاولات في سنواتها الأولى.

ويجب أن تشمل هذه المنظومة المقاولات الموجودة في المدن والقرى والمناطق الجبلية والصناعية، مع إيلاء أهمية خاصة للشباب والنساء والتعاونيات والمقاولات التي تنشط في المجالات الإنتاجية والفلاحية

والصناعية والسياحية والرقمية. كما يتم توفير خدمات عن بعد عبر منصة رقمية وطنية تسمح للمقاول بتقديم طلبات الدعم، وتتبع ملفات التمويل، وحجز مواعيد التكوين، والحصول على الاستشارات، والاطلاع على برامج الدعم المتاحة دون الحاجة إلى التنقل المتكرر بين الإدارات.

ويتم ربط الدعم العمومي بمعايير واضحة، منها جدية المشروع، وقابليته للاستمرار، وعدد فرص الشغل التي يمكن أن يوفرها، ومدى مساهمته في الإنتاج المحلي والتصدير والابتكار والتنمية المجالية. ولا ينبغي أن يعتمد منح الدعم على العلاقات الشخصية أو النفوذ أو الانتماء، بل على معايير معلنة وقرارات قابلة للمراجعة والتدقيق.

إحداث صندوق وطني لتمويل المقاولات المنتجة

يتم تطوير آليات التمويل العمومي والخاص لتسهيل حصول المقاولات على القروض والضمانات والتمويلات المناسبة لحجمها وطبيعة نشاطها، مع إحداث برامج تمويل خاصة بالمقاولات الناشئة والمشاريع الصناعية والفلاحية والسياحية والتكنولوجية والتعاونيات الإنتاجية.

وتشمل هذه الآليات ضمانات للقروض، وتمويلات موجهة لاقتناء المعدات والآلات، ودعما للتحول الرقمي، ومواكبة للمقاولات التي ترغب في توسيع الإنتاج أو دخول أسواق جديدة. كما يمكن إحداث برامج خاصة للمقاولات التي تمر بصعوبات مالية مؤقتة، شريطة تقديم خطة واقعية لاستعادة التوازن المالي والحفاظ على مناصب الشغل.

ويجب أن يخضع كل تمويل عمومي لنظام تتبع يحدد المبلغ الممنوح، والهدف من استعماله، والنتائج المنتظرة، والآجال المحددة لإنجاز المشروع. وتتم مراجعة مدى احترام شروط التمويل عبر تقارير دورية، مع إجراء افتحاص مستقل عند الضرورة، واتخاذ الإجراءات القانونية عند ثبوت استعمال الأموال في غير الأغراض المحددة أو تقديم معلومات مزورة للحصول عليها.

وفي المقابل، ينبغي ألا تتحول المراقبة إلى عائق أمام المقاول الجاد أو سببا في تعطيل الاستثمار. لذلك يجب اعتماد إجراءات مبسطة ومتناسبة مع حجم المقاولة، والتمييز بين الأخطاء المحاسبية غير المتعمدة والمخالفات المتعمدة وأعمال الاحتيال، مع منح المقاول حق توضيح وضعه وتسوية الأخطاء التي يسمح القانون بتصحيحها.

إحداث منظومة وطنية ذكية لمراقبة المداخيل والأرباح والتصريحات الضريبية

يتم إحداث منظومة رقمية متكاملة، بالتنسيق بين الإدارات المختصة بالضرائب والجمارك والسجل التجاري والضمان الاجتماعي والهيئات الرقابية، بهدف تحسين دقة التصريحات المالية، والحد من التهرب الضريبي، ومكافحة الفواتير الوهمية، وإخفاء الأرباح، والتصريح غير الصحيح برقم المعاملات، واستعمال الشركات الوهمية لإخفاء مصادر الأموال.

وتعتمد المنظومة على تبادل البيانات المسموح به قانونا، وعلى الفواتير الإلكترونية والتصريحات المحاسبية والمعطيات التجارية المتاحة قانونيا، مع ضمان حماية البيانات الشخصية والسرية المهنية والأسرار التجارية. وتتم مطابقة المعلومات بين التصريحات الضريبية والمعاملات المصرح بها والبيانات المتاحة لدى الجهات المختصة، من أجل تحديد التناقضات التي تستوجب التحقق.

ويتم استعمال الذكاء الاصطناعي لتحليل المخاطر المالية واكتشاف الأنماط غير المعتادة، مثل التباين الكبير بين رقم المعاملات المعلن وحجم النشاط التجاري، أو تكرار فواتير مشبوهة، أو وجود تحويلات غير مبررة، أو التصريح بخسائر متكررة رغم استمرار النشاط بمستوى مرتفع. غير أن هذه الأنظمة يجب أن تظل أدوات مساعدة للمراقبين، لا جهات تصدر أحكاما نهائية بصورة آلية، مع إخضاع نتائجها للتحقق البشري وضمان حق المعنيين في الاعتراض والتوضيح والطعن.

ويتم إحداث سجل رقمي آمن للتصريحات والتعديلات والإجراءات الرقابية، يسمح بتتبع الملفات ومعرفة الجهة التي اطلعت على المعلومات أو قامت بتعديلها، ويحد من إمكانية تغيير البيانات أو إخفاء الوثائق بعد انطلاق عمليات التفتيش.

كما يتم إعداد تقارير دورية حول نسب الامتثال الضريبي، وحجم المداخيل المستخلصة، ومبالغ الضرائب المسترجعة بعد المراقبة، وعدد المخالفات المثبتة، مع نشر مؤشرات إحصائية عامة لا تكشف المعطيات المالية الشخصية أو الأسرار التجارية للمقاولات.

مراقبة مداخيل الفنانين والمغنين والممثلين وصناع المحتوى

يجب أن تشمل العدالة الضريبية جميع الأنشطة الاقتصادية التي تحقق مداخيل، بما فيها المجالات الفنية والترفيهية والرقمية، دون استهداف أي فئة بسبب شهرتها أو طبيعة عملها. فالمغنون والممثلون والمنتجون والمخرجون والمؤثرون وصناع المحتوى الرقمي والمعلنون والوسطاء الفنيون قد يحققون مداخيل من مصادر متعددة، وهو ما يتطلب إطارا واضحا للتصريح بالمداخيل وتحديد الالتزامات الضريبية حسب القوانين الجاري بها العمل.

ويتم إرساء آلية متخصصة لمواكبة العاملين في المجالات الفنية والرقمية، تساعدهم على فهم أنظمتهم الضريبية، وتنظيم حساباتهم، والتمييز بين المداخيل المهنية والمداخيل الأخرى وفق القواعد القانونية، والتصريح بالمبالغ التي يحصلون عليها من الإعلانات والرعاية التجارية والحفلات والمهرجانات والأعمال السينمائية والتلفزيونية وحقوق الاستغلال والبث والمنصات الرقمية والتعاون مع العلامات التجارية.

كما تتم مراقبة التصريحات المتعلقة بالعقود الفنية والإعلانات المدفوعة والخدمات المقدمة للشركات، في حدود الاختصاصات القانونية للإدارات المعنية. ويجب أن تشمل المراقبة كذلك الشركات المنتجة والوكالات الإشهارية والوسطاء والمنظمين الذين يدفعون الأجور أو العمولات،

حتى تكون المسؤوليات واضحة لدى جميع الأطراف، ولا يتم تحميل الفنان أو صانع المحتوى وحده مسؤولية معاملات شاركت فيها جهات أخرى.

وتتم مراعاة اختلاف الأنظمة القانونية والضريبية بين الأفراد والشركات والمقاولين الذاتيين وغيرهم من الفئات المهنية، مع توفير إرشادات مبسطة ونماذج رقمية للتصريح، حتى لا يتحول تعقيد الإجراءات إلى سبب في عدم الامتثال.

ويجب ألا تعتبر الشهرة أو امتلاك منزل أو سيارة أو نشر صور عن نمط الحياة دليلا كافيا على ارتكاب مخالفة ضريبية. بل تستند المراقبة إلى معطيات مالية موثوقة ومؤشرات قانونية قابلة للتحقق، مع احترام الحياة الخاصة وحقوق الدفاع، وعدم نشر اتهامات أو معلومات مالية شخصية قبل صدور قرارات قانونية نهائية حيث يقتضي الأمر ذلك.

ويمكن إحداث وحدة متخصصة داخل الإدارة الضريبية لمواكبة الاقتصاد الإبداعي والرقمي، تتولى إعداد أدلة ضريبية مبسطة، وتطوير آليات التصريح الإلكتروني، ودراسة التحديات المرتبطة بالمداخيل العابرة للحدود، والتعاون مع الجهات المختصة في إطار الاتفاقيات والقوانين المعمول بها.

إحداث لجنة وطنية دائمة لتتبع المداخيل والمالية العامة

يتم إحداث لجنة وطنية دائمة للتنسيق المالي والرقابي، تعمل في إطار الاختصاصات القانونية للمؤسسات المعنية، وتضم ممثلين عن الإدارات المالية والضريبية والهيئات الرقابية المختصة، مع ضمان استقلالية أجهزة التفتيش والمراقبة عن الجهات التي تخضع لرقابتها.

وتتولى اللجنة وضع خطط سنوية لتقييم المخاطر المالية، وتنسيق عمليات الافتحاص، وتبادل المعلومات المسموح بتبادلها قانونا، وتتبع تنفيذ التوصيات الرقابية، وتحليل أسباب تراجع المداخيل العمومية أو ارتفاع التكاليف أو ظهور اختلالات متكررة في تدبير الميزانيات.

كما يتم إحداث فرق تقنية متخصصة في المحاسبة والتدقيق والصفقات العمومية والأنظمة المعلوماتية والتحليل المالي، تستطيع التدخل عند وجود مؤشرات جدية على الاختلالات، مع توثيق كل عملية تفتيش وتحديد المسؤوليات والآجال والنتائج.

ولا يجوز أن تتحول اللجنة إلى جهاز يكرر عمل المؤسسات الموجودة أو يتدخل في القضايا المعروضة على القضاء خارج صلاحياته. لذلك ينبغي تحديد اختصاصاتها بدقة، وربطها بآليات التنسيق مع مؤسسات الرقابة القائمة، مع احترام استقلال القضاء والهيئات الدستورية والحقوق القانونية للأفراد والمقاولات.

وتقوم اللجنة بإعداد تقارير دورية تتضمن نتائج عمليات المراقبة، وأهم الاختلالات التي تم اكتشافها، ونسبة تنفيذ التوصيات، والمبالغ التي جرى تحصيلها أو استردادها وفق الإجراءات القانونية، والإجراءات التصحيحية المتخذة. وتنشر النتائج الإجمالية التي يمكن نشرها قانونا، بينما تحال الملفات الفردية التي تتضمن معلومات سرية إلى الجهات المختصة.

إحداث جهاز دائم للتفتيش داخل الإدارات العمومية

يتم تعزيز التفتيش الداخلي في مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال وحدات متخصصة في مراقبة الميزانيات والنفقات والصفقات والمشتريات والموارد البشرية وتدبير الممتلكات العمومية. ويهدف هذا الإصلاح إلى ضمان استعمال المال العام في الأغراض المخصصة له، ومنع تضارب المصالح والتلاعب بالصفقات واستغلال الوظيفة لتحقيق منافع شخصية.

وتخضع عمليات المراقبة لبرامج سنوية مبنية على تقييم المخاطر، مع إجراء افتحاصات مفاجئة عندما تسمح القوانين بذلك وتتوفر مؤشرات جدية تستدعي التدخل. ويتم التحقق من مطابقة النفقات للوثائق القانونية، ومن احترام المنافسة في الصفقات، ومن واقعية الخدمات

المقدمة، ومن مطابقة الفواتير للأشغال المنجزة فعليا، ومن احترام شروط تسليم المعدات والمواد.

كما تتم مراقبة الصفقات التي تعرف ارتفاعا غير مبرر في الأسعار أو تغييرات متكررة في الكلفة أو التأخير في التنفيذ، مع مقارنة الأسعار المرجعية والظروف التقنية وشروط السوق، دون اعتبار كل ارتفاع في السعر دليلا تلقائيا على الفساد. ويجب دراسة كل ملف بحسب طبيعته، مع توثيق النتائج والاستماع إلى الجهات المعنية.

ويتم اعتماد نظام رقمي يسمح بتتبع دورة النفقة العمومية منذ تحديد الحاجة وإطلاق الصفقة إلى اختيار المتعهد وتنفيذ الخدمة وأداء المستحقات. ويساعد هذا النظام على تقليل التعاملات غير الموثقة، وتسهيل اكتشاف تكرار الفواتير، ورصد حالات تضارب المصالح المحتملة، وتحسين إمكانية التدقيق اللاحق.

كما يجب أن تتمتع وحدات التفتيش بالحماية المهنية اللازمة لممارسة مهامها دون ضغط أو انتقام، وأن يخضع المفتشون بدورهم لقواعد النزاهة وتضارب المصالح والمساءلة، حتى لا يتحول جهاز المراقبة نفسه إلى مصدر للابتزاز أو التعسف أو تصفية الحسابات.

مراقبة مالية صارمة للمقاولات الخاصة مع حماية الاستثمار

يتم تطوير نظام للمراقبة المالية للمقاولات الخاصة يركز على احترام القوانين الضريبية والمحاسبية وقواعد الشغل والضمان الاجتماعي والمنافسة وحماية المستهلك، دون التدخل غير المشروع في القرارات التجارية المشروعة أو فرض أعباء إدارية غير ضرورية.

وتتم المراقبة وفق معايير معلنة تراعي حجم المقاولة وطبيعة نشاطها ومستوى المخاطر المرتبطة به، مع منح المقاولات الصغيرة والناشئة مساطر مبسطة للتصريح وتسوية الأخطاء، وتطبيق مراقبة أكثر تخصصا على الملفات التي تظهر فيها مؤشرات موثوقة على الاحتيال أو التهرب أو غسل الأموال أو استعمال الفواتير الوهمية.

ويتم تشجيع المقاولات على اعتماد أنظمة محاسبية رقمية، وفصل الحسابات المهنية عن الحسابات الشخصية حيث يقتضي النظام القانوني ذلك، والاحتفاظ بالفواتير والعقود والوثائق المثبتة للعمليات، وإعداد تقارير مالية دورية تساعد على معرفة الوضع الحقيقي للمقاولة.

كما يتم تعزيز الرقابة على الدعم العمومي والامتيازات والإعفاءات والضمانات التي تستفيد منها الشركات، للتأكد من احترام الشروط التي منحت على أساسها، مع تقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية المحققة. وإذا ثبت وجود غش أو تزوير أو استعمال غير مشروع للأموال، تتم إحالة الملف على الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، مع احترام قرينة البراءة وحقوق الدفاع.

ولا ينبغي أن تقتصر المراقبة على اكتشاف المخالفات بعد وقوعها، بل يجب أن تشمل الوقاية منها، عبر نشر أدلة محاسبية مبسطة، وتوضيح الالتزامات القانونية، وتنظيم دورات تكوينية للمقاولين والمحاسبين، وإتاحة خدمات الاستشارة والتصحيح الطوعي عندما يسمح القانون بذلك.

محاربة التلاعب بالفواتير والصفقات وتضارب المصالح

يتم تعزيز الأنظمة الرقمية الخاصة بالفواتير والصفقات العمومية والمشتريات، بما يسمح بالتحقق من صحة المعاملات، وتحديد الموردين الحقيقيين، ومطابقة الفواتير مع السلع والخدمات المسلمة، واكتشاف المعاملات المتكررة أو غير المنطقية.

كما يتم تطوير قواعد واضحة للتصريح بتضارب المصالح في الصفقات والقرارات المالية، وإلزام الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة عندما توجد علاقة قد تؤثر في نزاهة القرار. وتتم مراقبة احترام شروط المنافسة وتكافؤ الفرص، مع توثيق مبررات اختيار المتعهدين والأسعار والقرارات التقنية.

ويجب أن تشمل المراقبة جميع الأطراف المتورطة عند ثبوت المخالفة، سواء تعلق الأمر بمسؤول عمومي أو شركة خاصة أو وسيط أو مورد، مع تحديد المسؤولية الفردية بناء على الأدلة، وعدم تعميم الاتهامات على قطاع اقتصادي كامل بسبب مخالفات ارتكبها بعض أفراده.

وتتم إحالة الملفات التي تتضمن شبهات جنائية على الجهات المختصة، مع ضمان إمكانية استرداد الأموال العمومية وفقا للقانون، وتطبيق العقوبات المقررة بعد استكمال الإجراءات القضائية اللازمة. كما يتم تقييم الثغرات الإدارية التي سمحت بوقوع المخالفات، والعمل على إصلاحها حتى لا تتكرر الممارسات نفسها.

منصة وطنية للشكايات والتبليغ عن الفساد المالي

يتم إحداث منصة رقمية وطنية آمنة تتيح للموظفين والمقاولين والمواطنين تقديم شكايات أو تبليغات تتعلق بالفساد المالي أو الابتزاز الإداري أو التلاعب بالصفقات أو الاختلالات المحاسبية أو سوء استعمال الأموال العمومية.

وتوفر المنصة رقما مرجعيا لكل ملف، وإمكانية تتبع مراحل المعالجة، وإشعارات حول انتقال الشكاية بين الجهات المختصة، مع تحديد آجال إرشادية للرد ومعالجة الملفات. كما يتم تخصيص قنوات للتبليغ السري وفق القانون، ووضع ضمانات لحماية المبلغين من الانتقام أو الكشف غير المشروع عن هوياتهم.

ويجب أن تتضمن المنصة نظاما لفرز الشكايات حسب طبيعتها واختصاص الجهة المعنية ودرجة الاستعجال، مع تجنب استعمال البلاغات غير المثبتة لإدانة الأشخاص أو التشهير بهم. وتتم دراسة الشكايات بناء على الوقائع والوثائق والقرائن، مع تمكين الجهات المعنية من الرد والدفاع عن نفسها وفقا للقانون.

كما يتم إعداد تقارير سنوية حول عدد الشكايات المستقبلة والمعالجة، ومتوسط آجال الرد، وطبيعة الاختلالات الأكثر تكرارا، ونسبة تنفيذ التوصيات، مع حماية المعطيات الشخصية وسرية التحقيقات.

التكوين المستمر للمسؤولين والموظفين والمقاولين

لا يمكن تحقيق إصلاح مالي مستدام من خلال التفتيش والعقوبات وحدهما، بل يتطلب الأمر تطوير الكفاءات المهنية لجميع المتدخلين. لذلك يتم وضع برامج تكوين مستمر في المحاسبة والتدقيق والصفقات العمومية والضرائب ومكافحة الاحتيال والأمن الرقمي وأخلاقيات المهنة.

ويستفيد الموظفون المكلفون بالميزانيات والمشتريات والصفقات من تكوينات عملية حول قواعد النزاهة وتضارب المصالح والتوثيق المالي، فيما يستفيد المقاولون من دورات حول التدبير المالي والتصريح الضريبي والتخطيط للاستثمار وإدارة المخاطر.

كما يتم إعداد أدلة مبسطة باللغات المناسبة للمستفيدين، وتوفير دورات مجانية عن بعد، وإحداث مراكز جهوية تساعد المقاولات الصغيرة في مسك الحسابات وفهم الإجراءات القانونية. ويساهم هذا التكوين في تقليل الأخطاء غير المقصودة، وتحسين جودة التصريحات، ورفع مستوى الثقة بين الإدارة والقطاع الخاص.

ويتم تقييم أثر هذه البرامج عبر مؤشرات عملية، مثل تحسن جودة الملفات المحاسبية، وانخفاض الأخطاء المتكررة، وتسريع معالجة الطلبات، وارتفاع نسبة الامتثال الطوعي، بدل الاكتفاء بحساب عدد الدورات التكوينية المنظمة.

حماية المال العام والخاص وتحقيق العدالة الاقتصادية

يجب أن يقوم النظام الرقابي على مبدأ المساواة أمام القانون، بحيث يخضع الجميع للقواعد نفسها وفق طبيعة نشاطهم ووضعهم القانوني،

دون تمييز بين المقاولات الكبرى والصغرى، أو بين المشاهير وغيرهم، أو بين الشركات القريبة من مراكز القرار والشركات المستقلة.

كما ينبغي تحقيق التوازن بين محاربة الفساد وحماية المبادرة الاقتصادية، لأن الإفراط في الإجراءات المعقدة قد يؤدي إلى تعطيل الاستثمار ودفع بعض الأنشطة نحو الاقتصاد غير المهيكل. ولهذا يجب تبسيط التصريح والأداء، وتوفير وسائل رقمية موثوقة، وتوضيح الالتزامات، وتطبيق العقوبات بصورة متناسبة مع طبيعة المخالفة وخطورتها، مع عدم التساهل مع الغش المتعمد أو الاستيلاء على المال العام.

ويتم اعتماد مبدأ التدرج في الإصلاح، بدءا بالمجالات التي تعرف مخاطر مالية مرتفعة، ثم توسيع الأنظمة الرقمية والتكوينية والرقابية تدريجيا، مع تقييم النتائج وتعديل الإجراءات بحسب ما تكشفه التجربة العملية.

التقييم السنوي ونشر نتائج الإصلاح

يتم إعداد تقرير وطني سنوي حول وضعية المقاولات المغربية والامتثال الضريبي والرقابة المالية، يتضمن مؤشرات عن عدد المقاولات المستفيدة من التكوين والتمويل، ومناصب الشغل المحدثة، ونسب استمرار المشاريع، ومبالغ التمويل العمومي، ونتائج الافتحاصات، وحجم المخالفات المثبتة، والمبالغ المسترجعة قانونيا، ومدى تنفيذ التوصيات الرقابية.

كما يتم تقييم أداء الإدارات والمصالح المكلفة بالمراقبة من حيث سرعة معالجة الملفات وجودة التقارير واحترام حقوق الأفراد والمقاولات، وليس فقط من حيث عدد المخالفات أو قيمة الغرامات المحصلة. فالهدف الحقيقي هو تقليص الهدر والفساد، وتحسين الامتثال، وضمان المنافسة العادلة، وتوجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج.

ويتم نشر المؤشرات العامة بطريقة مفهومة للمواطنين والمقاولين، حتى يتمكن المجتمع من متابعة النتائج الفعلية للإصلاح، مع احترام السرية القانونية للملفات الفردية وحماية البيانات المالية والتجارية.

إن بناء منظومة وطنية متكاملة لدعم المقاولات المغربية ومراقبة المداخيل والضرائب والمالية العامة يشكل خطوة أساسية نحو اقتصاد أكثر شفافية وقدرة على خلق الثروة وفرص الشغل. فالمقاول الجاد يحتاج إلى التمويل والتكوين والإدارة الفعالة، والمواطن يحتاج إلى خدمات عمومية جيدة، والدولة تحتاج إلى موارد مالية مستخلصة بعدالة، والمستثمر يحتاج إلى قواعد واضحة ومنافسة نزيهة. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب الجمع بين الدعم والمواكبة والرقابة المستقلة والشفافية والمساءلة، حتى تصبح حماية المال العام والخاص وسيلة لبناء الثقة وتحفيز الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة في جميع جهات المملكة المغربية.

إحداث منظومة وطنية موحدة لضبط الأسعار وحماية السياح والمستهلكين وتعزيز شفافية المعاملات التجارية بالمغرب

إرساء نظام وطني موحد وملزم لإشهار الأسعار في جميع السلع والخدمات

يقتضي بناء منظومة سياحية وتجارية حديثة بالمغرب إحداث نظام وطني شامل وموحد لإشهار الأسعار، يكون ملزماً لجميع التجار ومقدمي الخدمات والمؤسسات السياحية ووسائل النقل والمطاعم والفنادق والمقاهي والمحلات التجارية والأسواق التقليدية والمراكز التجارية، بهدف ضمان الشفافية في المعاملات، وحماية المواطنين والسياح المغاربة والأجانب من الاستغلال والغش التجاري وفرض أسعار غير معلنة أو غير متفق عليها.

يقوم هذا الإصلاح على مبدأ واضح يتمثل في أن كل سلعة أو خدمة معروضة للبيع يجب أن يكون لها ثمن معلن ومفهوم ومتاح للزبون قبل

اتخاذ قرار الشراء، سواء تعلق الأمر بالمواطن المغربي أو بالسائح الأجنبي، مع منع تغيير الأسعار بشكل تعسفي بحسب جنسية الزبون أو لغته أو مظهره أو كونه لا يعرف الأسعار المحلية. ويجب أن يتمتع جميع الزبائن بالحق في معرفة السعر الحقيقي والأداء وفق شروط واضحة، دون مفاجآت عند إتمام عملية الشراء أو بعد الاستفادة من الخدمة.

ويتم إحداث إطار قانوني يفرض على جميع المحلات التجارية عرض الأسعار بصورة واضحة ومقروءة، مع إمكانية استخدام لوحات رقمية متعددة اللغات في المؤسسات التي تستقبل أعداداً كبيرة من السياح. كما تشمل هذه الالتزامات الأسواق الشعبية ومحلات الصناعة التقليدية والمتاجر الصغيرة ومراكز بيع المنتجات المحلية ومحلات الهدايا والتذكارات والمنتجات الغذائية والملابس والأجهزة الإلكترونية وقطع الغيار والمنتجات الفلاحية وغيرها من السلع.

ويجب أن يشمل النظام كذلك الأسعار المعروضة عبر الإنترنت والتطبيقات والمنصات الرقمية، بحيث يعرف المستهلك الثمن النهائي قبل إتمام الشراء، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإلزامية وأي تكاليف إضافية لا يمكن تجنبها. أما الخدمات الاختيارية والإكراميات، فيجب توضيح طبيعتها وعدم تقديمها على أنها مبالغ إجبارية إذا لم تكن كذلك قانوناً.

ويُمنع فرض سعر مختلف على السائح لمجرد كونه أجنبياً، مع مراعاة الاستثناءات المحددة قانوناً، مثل التعريفات الخاصة ببعض الخدمات العامة أو الثقافية التي تستند إلى معايير موضوعية ومعلنة. ويجب أن تكون أي تعريفة خاصة واضحة ومبررة ومطبقة وفق شروط قانونية محددة، لا وفق التقدير الشخصي للبائع.

توحيد شفافية الأسعار في سيارات النقل والطاكسيات والحافلات والخدمات السياحية

يشمل الإصلاح قطاع النقل بجميع أنواعه، باعتباره من أكثر القطاعات التي يحتاج فيها الزائر إلى معرفة التكلفة قبل الانطلاق. لذلك يتم اعتماد

نظام واضح لإشهار تعريفة النقل في سيارات الأجرة الكبيرة والصغيرة، والحافلات السياحية، والنقل الخاص، وخدمات نقل المسافرين من المطارات ومحطات القطار والموانئ، والسيارات المخصصة لنقل السياح بين المدن والمناطق السياحية.

ويجب أن تتوفر وسائل النقل التي تقدم خدماتها بأسعار غير ثابتة على وسيلة واضحة لإبلاغ الزبون بالتعريفة أو تقدير التكلفة قبل بدء الرحلة، مع بيان ما إذا كان السعر محسوباً بالمسافة أو بالمدة أو وفق مبلغ محدد مسبقاً. أما الخدمات التي تخضع لتعريفة رسمية، فيجب إشهارها والالتزام بها وفق القوانين المنظمة لها.

كما يتم تشجيع اعتماد تطبيق وطني أو نظام رقمي يتيح للسائح إدخال نقطة الانطلاق والوجهة المقصودة والحصول على تقدير واضح للسعر، مع بيان أي رسوم إضافية مشروعة، مثل رسوم الأمتعة أو الانتظار عندما تكون واجبة ومعلنة. ويستطيع الزبون مقارنة الخيارات المتاحة واختيار وسيلة النقل المناسبة لميزانيته.

وتشمل المنظومة شركات تأجير السيارات والدراجات والمركبات السياحية، مع إلزامها بعرض أسعار الإيجار اليومية والأسبوعية، وشروط التأمين والضمان والتسليم والإرجاع والوقود والمسافة المسموح بها وأي مصاريف إضافية. ويجب ألا يفاجأ الزبون برسوم لم يتم إبلاغه بها مسبقاً أو بشروط لم تتح له فرصة الاطلاع عليها قبل توقيع العقد.

كما يتم وضع آلية لتلقي شكايات السياح بشأن الزيادات غير المبررة في الأسعار أو رفض احترام التعريفة المعلنة أو المطالبة بمبالغ إضافية غير متفق عليها. وتُعالج الشكايات بالتنسيق مع الجهات المختصة بالنقل والمراقبة التجارية وحماية المستهلك، مع احترام حقوق المهنيين وضمان حقهم في الرد على الشكايات.

إحداث نظام وطني لشفافية أسعار المطاعم والمقاهي والفنادق

تُفرض على المطاعم والمقاهي ومحلات الوجبات السريعة والمخابز ومحلات بيع المأكولات والمشروبات لائحة أسعار واضحة ومتاحة قبل الطلب، سواء داخل المحل أو في الفضاء الخارجي أو عبر التطبيقات الرقمية. ويجب أن تكون قائمة الطعام متوفرة باللغة العربية، مع توفير ترجمة مناسبة إلى لغات أخرى بحسب طبيعة النشاط السياحي، مثل الفرنسية والإنجليزية والإسبانية وغيرها.

وتشمل الشفافية تحديد أثمان الوجبات والمشروبات والإضافات والحلويات والخدمات الاختيارية، مع توضيح حجم الحصة أو الكمية عندما يكون ذلك ضرورياً لفهم السعر. كما يجب إعلام الزبون مسبقاً بأي رسوم إلزامية إضافية، وعدم إضافة أطباق أو خدمات إلى الفاتورة دون طلبها أو موافقة الزبون وفق القواعد القانونية المعمول بها.

ويتم إحداث آلية لتلقي الشكايات المتعلقة بالفواتير غير الصحيحة، أو اختلاف السعر بين القائمة والفاتورة، أو المطالبة بمبالغ إضافية غير معلنة، أو التمييز غير المشروع بين الزبائن. ويمكن للزبون الاحتفاظ بصورة للقائمة والفاتورة وإرفاقهما بالشكاية من خلال المنصة الرقمية الوطنية.

أما الفنادق ودور الضيافة والرياضات السياحية والشقق المخصصة للكراء السياحي ومؤسسات الإيواء، فتلتزم بعرض الأسعار بوضوح قبل تأكيد الحجز، بما يشمل تكلفة الليلة وعدد الأشخاص والضرائب والرسوم الإلزامية وسياسة الإلغاء وشروط استرجاع المبالغ والتكاليف الإضافية. ويجب أن يتطابق المبلغ النهائي مع ما تم الاتفاق عليه، إلا إذا وافق الزبون على تغيير واضح ومشروع في الحجز.

كما يتم تعزيز مراقبة الأسعار في فترات الذروة السياحية والمهرجانات والمواسم الصيفية والعطل والأحداث الرياضية الكبرى، مع التمييز بين الارتفاع التجاري المشروع الناتج عن العرض والطلب وبين الممارسات المضللة أو المخالفة للقانون. ولا يهدف الإصلاح إلى فرض ثمن موحد

على جميع المؤسسات مهما اختلف مستوى خدماتها، وإنما إلى ضمان الإعلان الواضح عن الأسعار واحترام قواعد المنافسة ومنع الغش والتضليل والاستغلال غير المشروع.

إحداث منصة رقمية وطنية موحدة للسياح والشكايات والمساعدة قبل مغادرة المغرب

يتم إنشاء منصة رقمية وطنية موحدة للسياحة وحماية الزوار، تعمل على مدار الساعة وتجمع المعلومات الأساسية التي يحتاج إليها السائح منذ وصوله إلى المغرب وحتى مغادرته. وتكون المنصة متاحة عبر موقع إلكتروني وتطبيق للهواتف الذكية، مع واجهة سهلة الاستخدام ودعم لغات متعددة، حتى يتمكن الزائر من الوصول إلى المعلومات وتقديم الشكايات دون الحاجة إلى معرفة الإدارة المختصة أو التنقل بين المؤسسات.

وتوفر المنصة دليلاً رقمياً للخدمات والأسعار المعلنة، يشمل النقل والمطاعم والفنادق ومؤسسات الإيواء والأنشطة السياحية والمرشدين السياحيين والرحلات المنظمة والخدمات الترفيهية. ويمكن للسائح البحث حسب المدينة أو المنطقة أو نوع الخدمة أو الميزانية، والاطلاع على شروط التعامل والمعلومات الرسمية المتاحة قبل الشراء أو الحجز.

وتتيح المنصة للسائح تقديم شكاية بشأن أي مشكلة واجهته أثناء إقامته، بما في ذلك فرض سعر غير معلن، أو اختلاف الفاتورة عن السعر المتفق عليه، أو إلغاء خدمة دون احترام الشروط، أو فقدان الأمتعة، أو النزاعات المتعلقة بالحجوزات، أو الخدمات غير المطابقة للوصف، أو سوء المعاملة، أو الاشتباه في الغش التجاري. ويتم توجيه كل شكاية إلى الجهة المختصة بحسب طبيعتها، مع منحها رقماً مرجعياً يمكّن صاحبها من تتبع مراحل المعالجة.

ويتم تصميم مسار الشكاية ليكون بسيطاً، حيث يستطيع السائح إدخال وصف المشكلة وتحديد مكان وقوعها وتاريخها، وإضافة صورة الفاتورة أو الحجز أو أي دليل متاح. كما يجب السماح بتقديم الشكايات

التي لا تتوفر على جميع الوثائق، متى كانت المعلومات الأساسية كافية لبدء التحقق، مع إمكانية طلب معلومات إضافية عند الضرورة.

وتوفر المنصة خدمة للمساعدة العاجلة في الحالات التي تتطلب تدخلاً سريعاً، مع توجيه الحالات الطارئة إلى أرقام الطوارئ والجهات المختصة، وعدم اعتبار الشكايات التجارية العادية بديلاً عن خدمات الشرطة أو الإسعاف أو غيرها من المصالح الاستعجالية.

ويتم تحديد آجال إرشادية واضحة لكل فئة من الشكايات، مع إشعار المشتكي بتوصل الإدارة بالطلب، والجهة التي تتولى معالجته، وما إذا كان يحتاج إلى معلومات إضافية، والنتيجة التي انتهى إليها. كما يمكن إتاحة آلية للتصعيد الإداري عند تجاوز الآجال المحددة أو عدم الحصول على جواب، وفق ضوابط قانونية معلنة.

ضمان معالجة الشكايات قبل مغادرة السائح للمغرب

من أهم أهداف المنصة إنشاء مسار خاص بالشكايات المستعجلة التي يتقدم بها السياح قبل موعد مغادرتهم المغرب، حتى لا يضطر الزائر إلى العودة إلى بلده دون معرفة مصير شكايته أو دون الحصول على فرصة معقولة لتسوية النزاع.

وعند تقديم الشكاية، يمكن للسائح إدخال تاريخ المغادرة ووسيلة التواصل المفضلة لديه، مع إمكانية تحديد ما إذا كان النزاع مرتبطاً بحجز أو رحلة أو خدمة يجب معالجتها قبل السفر. وتقوم المنصة بتصنيف الطلب بحسب درجة الاستعجال وطبيعة المشكلة، ثم توجيهه إلى الجهة المختصة، مع احترام مبدأ المساواة بين الشكايات وعدم إعطاء الأولوية على حساب حقوق الآخرين إلا وفق معايير موضوعية ومعلنة.

وفي الحالات البسيطة، مثل الاختلاف بين سعر معلن وفاتورة أو خطأ في مبلغ الأداء، يمكن تشجيع التسوية المباشرة بين الزبون ومقدم الخدمة، مع توثيق النتيجة داخل المنصة. أما النزاعات التي تتطلب تحقيقاً أو

تدخلاً قضائياً أو إدارياً، فتُحال إلى المسار المناسب دون تقديم وعود غير واقعية بحلها الفوري.

ويجب أن يحصل السائح على وصل رقمي يتضمن رقم الشكاية والجهة المعنية وطريقة متابعة الملف. وإذا غادر المغرب قبل انتهاء المعالجة، يستطيع الاستمرار في تتبع الشكاية والتوصل بالتحديثات والردود عبر البريد الإلكتروني أو التطبيق، مع تمكينه من تقديم معلومات إضافية من الخارج. ويمكن، عند الاقتضاء، إجراء التواصل عن بعد أو الاستماع إلى الأطراف عبر وسائل رقمية وفق القانون.

كما يتم إحداث فريق للتنسيق بين المصالح السياحية والجهات المكلفة بحماية المستهلك والسلطات المحلية والنقل والقطاعات المعنية، لتقليل ضياع الشكايات بين الإدارات. ويُحدد لكل جهة اختصاص واضح ومسؤولية في متابعة الملفات المحالة إليها، مع نشر بيانات إحصائية دورية حول عدد الشكايات وأنواعها وآجال معالجتها ونسب التسوية، دون الكشف عن المعطيات الشخصية لأصحابها.

اعتماد الفواتير الرقمية والأداءات الموثقة

يتم تشجيع إصدار الفواتير الرقمية أو الإيصالات الإلكترونية في مختلف الأنشطة التجارية والسياحية، مع مراعاة حجم المؤسسات وطبيعة نشاطها والالتزامات القانونية والضريبية الخاصة بها. وتحتوي الفاتورة على اسم المؤسسة أو التاجر عند الاقتضاء، وتفاصيل السلع أو الخدمات، والأسعار والكميات والضرائب والرسوم المطبقة، والمبلغ الإجمالي ووسيلة التواصل مع مقدم الخدمة.

ويساعد هذا النظام على الحد من النزاعات المتعلقة بالأسعار، كما يتيح للزبون الاحتفاظ بدليل واضح على عملية الشراء. ويمكن أن تتضمن الفاتورة رمزاً رقمياً يتيح الوصول إلى نموذج الشكاية أو التحقق من المعلومات الأساسية، دون تحويل المنصة إلى وسيلة للمراقبة غير المشروعة للمعاملات الشخصية.

ويتم تطوير حلول أداء رقمية اختيارية وميسرة للمؤسسات الصغيرة والتعاونيات والحرفيين والمهنيين في المناطق القروية، حتى لا يتحول الإصلاح إلى عبء تقني أو مالي يضر بالتجار الصغار. وتُراعى كذلك إمكانية الأداء النقدي وفق القوانين الجاري بها العمل، مع منح الزبون دليلاً على المعاملة كلما كان ذلك واجباً قانوناً.

إحداث نظام وطني للمراقبة والتفتيش والعقوبات المتناسبة

يتطلب نجاح الإصلاح إحداث آلية منسقة للمراقبة الميدانية والرقمية، تتولى التحقق من احترام إشهار الأسعار وصحة المعلومات المعروضة ومطابقة الفواتير للخدمات المقدمة. وتشمل المراقبة الأسواق والمحلات ووسائل النقل والمطاعم والفنادق والمنصات الإلكترونية ومقدمي الخدمات السياحية.

ويتم اعتماد مراقبة قائمة على المخاطر، بحيث تعطى الأولوية للقطاعات والمناطق التي تتكرر بشأنها الشكايات أو تظهر فيها مؤشرات على ممارسات مخالفة، مع ضمان احترام القانون وحقوق جميع الأطراف. كما يمكن إجراء حملات توعوية قبل تطبيق العقوبات على الالتزامات التقنية الجديدة، خاصة بالنسبة إلى المقاولات الصغيرة، متى سمح القانون بذلك.

وتُحدد المخالفات والعقوبات وفق تشريع واضح ومتناسب، مع التمييز بين الأخطاء البسيطة التي يمكن تصحيحها، والمخالفات المتكررة، والممارسات المتعمدة التي تتضمن تضليلاً أو احتيالاً أو استغلالاً غير مشروع. ويجب أن تكون إجراءات المراقبة موثقة وقابلة للطعن وفق المساطر القانونية، مع منع التشهير بالأفراد أو المؤسسات قبل ثبوت المخالفة وفق الإجراءات المعتمدة.

كما يتم نشر إرشادات رسمية مبسطة للتجار والمهنيين توضح كيفية عرض الأسعار وتحرير الفواتير واستقبال الشكايات والتعامل مع الزبائن الأجانب. وتُوفر برامج تكوين للمستخدمين والمهنيين في قطاع السياحة،

بهدف ترسيخ ثقافة الخدمة الجيدة والشفافية وحماية سمعة المغرب السياحية.

حماية المعطيات الشخصية وضمان الثقة في المنصة

تلتزم المنصة الرقمية الوطنية بحماية المعطيات الشخصية للسياح والمستهلكين والمهنيين، وعدم جمع المعلومات التي لا تحتاج إليها معالجة الشكاية أو تقديم الخدمة. ويجب أن تكون صلاحيات الاطلاع على الملفات محددة بحسب اختصاص كل جهة، مع تأمين الحسابات والوثائق والاتصالات، واحترام التشريعات المغربية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية والأمن الرقمي.

ولا يجوز استعمال الشكايات لأغراض التشهير أو نشر معلومات حساسة عن الزبائن أو التجار، كما يجب منح الأطراف المعنية فرصة الرد وفق المساطر القانونية. ويمكن نشر إحصائيات عامة عن جودة الخدمات ومستوى معالجة الشكايات، شريطة أن تستند إلى بيانات موثوقة وأن تحترم الخصوصية وحقوق الأطراف.

وتُصمم المنصة لتكون سهلة الاستخدام بالنسبة إلى كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والزوار الذين لا يتقنون اللغات المحلية، مع توفير واجهات مبسطة وخيارات للمساعدة البشرية عند الحاجة. كما يجب ألا يؤدي تعطل التطبيق أو ضعف الاتصال بالإنترنت إلى حرمان السائح من تقديم شكاية، لذلك تُتاح قنوات بديلة تشمل مراكز الاستقبال السياحي وأرقام المساعدة والجهات المحلية المختصة.

تحويل الشفافية التجارية إلى رافعة للاستثمار السياحي والتنمية المحلية

يساهم وضوح الأسعار وسهولة معالجة الشكايات في تعزيز ثقة الزوار وتشجيعهم على اكتشاف مناطق جديدة داخل المغرب، بما فيها المدن الصغيرة والقرى والمناطق الجبلية والساحلية والواحات والوجهات السياحية الناشئة. فالسائح الذي يستطيع معرفة تكلفة النقل والإقامة

والطعام والأنشطة مسبقاً يكون أكثر قدرة على تخطيط ميزانيته واتخاذ قرارات مدروسة بشأن الوجهات التي يزورها.

كما تستفيد التعاونيات الفلاحية والحرفية والمشاريع المحلية من إدراج منتجاتها وخدماتها في الأدلة الرقمية الرسمية، بما يتيح لها الوصول إلى الزوار دون الاعتماد الكامل على الوسطاء. ويمكن إنشاء صفحات تعريفية بالمؤسسات المستوفية لشروط المشاركة، تتضمن المنتجات والخدمات والأسعار المعلنة ووسائل التواصل، مع وضع معايير شفافة للمشاركة وعدم تقديم التسجيل على أنه ضمان حكومي مطلق لجودة كل معاملة.

ويتم تشجيع المطاعم القروية ودور الضيافة والمرشدين المحليين ومنظمي الرحلات والتعاونيات على استخدام الأدوات الرقمية لعرض خدماتهم وتلقي الحجوزات والشكايات. ويساعد ذلك على توزيع العائدات السياحية بصورة أوسع، ودعم فرص الشغل، وتحسين العلاقة بين الزوار والمجتمعات المحلية.

كما يمكن اعتماد مؤشرات سنوية لقياس مدى نجاح المنظومة، مثل نسبة المؤسسات التي تعرض أسعارها بوضوح، ومتوسط مدة معالجة الشكايات، ونسبة النزاعات التي تمت تسويتها، ومستوى رضا السياح، وتطور استعمال الفواتير الرقمية، ومدى استفادة المؤسسات الصغيرة من الخدمات الرقمية. وتُستخدم هذه المؤشرات لتحسين السياسات العمومية وتوجيه الاستثمار والتكوين إلى المجالات الأكثر حاجة.

مراحل التنفيذ والنتائج المنتظرة

يبدأ تنفيذ المشروع بإعداد إطار قانوني يحدد التزامات إشهار الأسعار والجهات المكلفة بالمراقبة وآليات تقديم الشكايات وتسويتها. وتلي ذلك مرحلة تجريبية في عدد من الوجهات السياحية والمطارات ومحطات النقل والمدن التي تستقبل أعداداً كبيرة من الزوار، مع إشراك المهنيين وجمعيات حماية المستهلك والسلطات المحلية في تقييم النتائج.

وبعد تقييم المرحلة التجريبية وتصحيح الاختلالات التقنية والإدارية، يتم توسيع المنظومة تدريجياً إلى باقي المدن والمناطق القروية والوجهات السياحية، مع توفير التكوين والدعم للمؤسسات الصغيرة. ويجب أن ترافق كل مرحلة حملات توعوية موجهة إلى المواطنين والسياح والتجار، تشرح الحقوق والواجبات وطرق التحقق من الأسعار وتقديم الشكايات.

ويهدف هذا الإصلاح إلى بناء بيئة تجارية وسياحية أكثر شفافية وعدلاً، يشعر فيها المواطن والسائح بالأمان عند شراء السلع واستعمال الخدمات، ويعرف فيها المهنيون حقوقهم والتزاماتهم بوضوح. كما يرسخ صورة المغرب كوجهة سياحية تحترم الزائر وتحمي المستهلك وتشجع المنافسة المشروعة والاستثمار المسؤول.

إن إشهار الأسعار، وتوثيق المعاملات، وتوحيد قنوات الشكايات، وتمكين السائح من تتبع ملفه حتى بعد مغادرته المغرب، ليست مجرد إجراءات إدارية منفصلة، بل عناصر مترابطة ضمن سياسة وطنية لتحديث الاقتصاد السياحي والتجاري، والحد من الممارسات المضللة، وتعزيز الثقة بين المستهلك والمهني، وضمان أن تكون جودة الخدمات وشفافية الأسعار أساساً للتنافس وجذب الزوار والاستثمار إلى مختلف جهات المملكة.

الفصل: الإصلاح الشامل للطاقة المتجددة والأمن المائي والفلاحة الذكية في المغرب

مقدمة: بناء مغرب مستقل في الطاقة والماء والغذاء

يهدف هذا الإصلاح الاستراتيجي إلى تحويل المغرب إلى دولة قادرة على إنتاج جزء كبير من احتياجاتها من الطاقة داخل المنازل والمباني

والمؤسسات، وتدبير مواردها المائية بطريقة ذكية ومتكاملة بين الجهات، والحد من ضياع المياه، وتطوير فلاحة حديثة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة.

يقوم هذا المشروع على ثلاثة محاور مترابطة: إنتاج الطاقة المتجددة في كل مكان ممكن، وإنشاء شبكة وطنية وجهوية لتخزين المياه ونقلها، وإحداث نظام ذكي لمراقبة المياه وتوزيعها واستعمالها في الزراعة.

ولا يقتصر الهدف على إنجاز مشاريع تقنية متفرقة، بل يتمثل في تأسيس منظومة وطنية متكاملة تجعل الطاقة والماء من الموارد التي تُدار وفق التخطيط العلمي، والعدالة المجالية، والنجاعة الاقتصادية، وحماية البيئة، مع ضمان استفادة المواطنين والمقاولات والفلاحين والإدارات العمومية.

الباب الأول: تعميم إنتاج الطاقة المتجددة في المنازل والمباني والمؤسسات

المادة الأولى: إحداث برنامج وطني لجعل كل منزل قادراً على إنتاج طاقته

يُحدث برنامج وطني تحت اسم «منزلي ينتج طاقته»، يهدف إلى تشجيع وتمكين الأسر المغربية من إنتاج الكهرباء انطلاقاً من مصادر الطاقة

المتجددة، خصوصاً الطاقة الشمسية، مع اعتماد حلول أخرى بحسب طبيعة الموقع والإمكانات المتاحة.

يقوم البرنامج على تركيب الألواح الشمسية فوق أسطح المنازل والعمارات والمساكن القروية، مع توفير التجهيزات الضرورية لتحويل الطاقة المنتجة إلى كهرباء قابلة للاستعمال داخل المنزل.

ويشمل البرنامج ما يلي:

*** وضع مخطط وطني لتجهيز المساكن بالألواح الشمسية، وفق الأولويات والإمكانات التقنية والمالية.**

*** تشجيع تركيب أنظمة شمسية في المنازل الجديدة منذ مرحلة التصميم والبناء.**

*** إعداد برامج لتجهيز المنازل القديمة، مع تقديم دعم مالي للأسر محدودة الدخل.**

*** توفير قروض ميسرة وطويلة الأجل للأسر الراغبة في تركيب أنظمة الطاقة الشمسية.**

*** تشجيع التعاونيات والشركات المغربية على تصنيع الألواح الشمسية والبطاريات ومعدات التركيب والصيانة.**

*** إحداث نظام للمراقبة والصيانة الدورية لضمان سلامة التجهيزات واستمرار عملها.**

*** توفير أنظمة لتخزين الكهرباء في البطاريات عندما تكون الحاجة إليها أكبر من الإنتاج الشمسي المباشر.**

ويُراعى أن تجهيز كل منزل لا يعني بالضرورة تحقيق الاستقلال الكامل عن الشبكة الكهربائية، لأن الإنتاج يتغير بحسب الطقس والفصول وحجم الاستهلاك. لذلك يعتمد البرنامج على الربط بالشبكة الوطنية، والتخزين حيث يكون مجدياً، وتدبير الاستهلاك بذكاء.

ويُدرس كذلك إحداث آلية تسمح للأسر التي تنتج فائضاً من الكهرباء ببيعه أو تعويض جزء من استهلاكها به، وفق القوانين المنظمة للربط بالشبكة وشروط السلامة والتسعير.

المادة الثانية: تجهيز أسطح العمارات والمباني السكنية

يُطلق برنامج خاص بالعمارات والمجمعات السكنية، بهدف استغلال الأسطح المشتركة لإنتاج الكهرباء اللازمة للمصاعد والإنارة

والمضخات والتجهيزات المشتركة، مع إمكانية تخصيص جزء من الإنتاج للشقق وفق نظام قانوني وتقني واضح.

ويشمل البرنامج:

*** تشجيع اتحادات الملاك على الاستثمار الجماعي في الطاقة الشمسية.**

*** إعداد تصاميم معيارية تناسب العمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.**

*** تخصيص مساحات مناسبة فوق الأسطح لتركيب الألواح دون الإضرار بسلامة المبنى.**

*** تركيب عدادات ذكية لقياس الإنتاج والاستهلاك وتوزيع المنافع بصورة شفافة.**

*** إعطاء الأولوية للمباني التي تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء خلال النهار.**

*** تشجيع إدماج الألواح الشمسية في مواقف السيارات والمظلات ومرافق الإقامة المشتركة.**

ويساهم هذا الإجراء في تخفيف الفواتير المشتركة، وتقليل الضغط على الشبكة، ورفع قيمة الاستثمارات العقارية المستدامة.

المادة الثالثة: تعميم الطاقة المتجددة في الشركات والمصانع

يُحدث برنامج وطني لتحفيز المقاولات الصناعية والتجارية والخدماتية على إنتاج جزء من احتياجاتها من الكهرباء، خصوصاً من خلال استغلال الأسطح والمواقف والمساحات غير المستغلة.

وتُشجع الشركات على تركيب الألواح الشمسية فوق المصانع والمخازن والمراكز التجارية والفنادق والمستودعات والمنشآت اللوجستية.

ويعتمد البرنامج على مجموعة من التدابير:

*** تقديم حوافز استثمارية للمقاولات التي تنجز مشاريع قابلة للقياس والتدقيق.**

*** توفير تمويل أخضر للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.**

*** تشجيع المصانع على الجمع بين الطاقة الشمسية وتحسين كفاءة الآلات.**

*** اعتماد أنظمة رقمية لتتبع الإنتاج والاستهلاك وتحديد أوقات الذروة.**

*** إحداث برامج لتخزين الكهرباء في المنشآت التي تتطلب استمرارية التشغيل.**

*** تشجيع العقود طويلة الأجل لشراء الكهرباء المتجددة حيث تسمح القوانين بذلك.**

*** دعم البحث والتطوير في تقنيات الطاقة الشمسية والتخزين وإدارة الشبكات.**

ويُعطى اهتمام خاص للمقاولات المصدرة، حتى تتمكن من خفض تكاليف الطاقة وتحسين قدرتها التنافسية، مع تشجيع احترام المعايير البيئية المطلوبة في الأسواق الدولية.

المادة الرابعة: تحويل الإدارات العمومية إلى مؤسسات منتجة للطاقة

تلتزم الدولة بوضع برنامج تدريجي لتجهيز المباني العمومية بأنظمة الطاقة المتجددة، بحسب الإمكانات التقنية والمالية لكل مؤسسة.

ويشمل ذلك المدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الصحية والجماعات الترابية والإدارات والمحاكم والمراكز الرياضية والمرافق العمومية الأخرى.

ويقوم البرنامج على:

*** تركيب الألواح الشمسية فوق الأسطح والمواقف الملائمة.**

*** استعمال الإنارة الاقتصادية وأنظمة التبريد والتدفئة عالية الكفاءة.**

*** استبدال التجهيزات المستهلكة للطاقة بأخرى أكثر نجاعة.**

*** تجهيز المباني بعدادات ذكية تتيح مراقبة الاستهلاك في الزمن الحقيقي.**

*** نشر تقارير سنوية حول الطاقة المنتجة والطاقة المستهلكة والتكاليف التي تم توفيرها.**

*** تخصيص جزء من الوفورات المالية لتمويل مشاريع جديدة للطاقة المستدامة.**

ويُعطى الأولوية للمستشفيات والمراكز الصحية ومحطات ضخ المياه والمنشآت التي تتطلب استمرارية الخدمة، مع توفير حلول احتياطية ملائمة عند انقطاع الكهرباء.

المادة الخامسة: إنشاء صندوق وطني للطاقة المنزلية والمجتمعية

يُقترح إحداث صندوق وطني لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة لدى الأسر والتعاونيات والمقاولات الصغيرة والمؤسسات العمومية.

وتتكون موارده، وفق ما تسمح به القوانين والميزانية، من اعتمادات الدولة، والتمويلات المناخية، والقروض التنموية، والشراكات الاستثمارية، والمساهمات الخاصة.

ويتولى الصندوق:

*** دعم الأسر ذات الدخل المحدود.**

*** تمويل مشاريع الطاقة الشمسية في القرى والمناطق البعيدة.**

*** تقديم ضمانات للقروض الموجهة إلى المشاريع الصغيرة.**

*** تمويل تخزين الكهرباء في المنشآت ذات الأولوية.**

*** دعم التكوين المهني في التركيب والصيانة.**

*** مراقبة جودة التجهيزات ومنع الغش في المواصفات والأسعار.**

*** نشر بيانات دورية عن المستفيدين والكلفة والنتائج.**

ويجب أن يكون الدعم مبنياً على معايير معلنة، حتى لا تستفيد منه الفئات القادرة وحدها، وحتى لا تتحول المشاريع إلى وسيلة لتحقيق أرباح غير مبررة على حساب المال العام.

المادة السادسة: إحداث شبكة وطنية ذكية للطاقة

يُعمل على تطوير شبكة كهربائية ذكية تربط بين الإنتاج المنزلي والتجاري والصناعي والإنتاج الكبير من الطاقة المتجددة.

وتتيح هذه الشبكة مراقبة الإنتاج والاستهلاك، والتنبؤ بالطلب، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تقوية البنية التحتية، وتحسين توزيع الكهرباء بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.

ويُستفاد من الذكاء الاصطناعي في:

*** التنبؤ بالإنتاج الشمسي بحسب الأحوال الجوية.**

*** توقع الطلب الكهربائي حسب الفصول وساعات الذروة.**

*** اكتشاف الأعطال ومخاطر ارتفاع الأحمال.**

*** تحسين شحن البطاريات وتفريغها.**

*** توجيه فرق الصيانة إلى الأعطال الأكثر تأثيراً.**

*** تقليل ضياع الطاقة أثناء النقل والتوزيع.**

كما يُشجع تطوير مشاريع التخزين بالبطاريات ومحطات الضخ والتخزين المائي، وفق دراسات الجدوى والأثر البيئي.

ويظل استقرار الشبكة الوطنية أولوية، لأن انتشار الطاقة المتجددة يجب أن يتم بالتوازي مع تحديث الشبكات، وتطوير التخزين، وتنويع مصادر الإنتاج.

الباب الثاني: إنشاء بنوك مائية جهوية وشبكة وطنية لتخزين المياه وتوزيعها

المادة السابعة: إحداث بنوك مائية جهوية

يُقترح إحداث منظومة للبنوك المائية الجهوية، باعتبارها نظاماً متكاملاً لتخزين الموارد المائية وإدارتها وتوزيعها، وليس بالضرورة مؤسسات مصرفية مالية.

وتتمثل مهمتها في تنظيم الاحتياطي المائي على مستوى كل جهة، وتنسيق استعمال السدود والفرشات المائية ومحطات التحلية وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، مع مراعاة حقوق المناطق المستفيدة والحدود البيئية للاستغلال.

وتشمل مهام هذه البنوك:

*** إعداد سجل رقمي للموارد المائية المتاحة في كل جهة.**

*** قياس المخزون المائي في السدود والخزانات ومحطات التخزين.**

*** تقدير الاحتياجات المنزلية والصناعية والفلاحية والبيئية.**

*** وضع خطط للتوزيع في فترات الجفاف.**

*** التنسيق مع الأحواض المائية والجهات المجاورة.**

*** إعداد احتياطي استراتيجي لمواجهة الأزمات المائية.**

*** نشر تقارير دورية عن المخزون والتوقعات ومستويات الخطر.**

ويجب أن تستند هذه المنظومة إلى الإدارة المندمجة للموارد المائية على مستوى الأحواض، لأن المياه تتحرك وفق التضاريس الطبيعية وليس وفق الحدود الإدارية وحدها.

المادة الثامنة: إنشاء سجل وطني موحد للمياه

يُحدث سجل وطني رقمي يضم بيانات الموارد المائية، وتديره الجهات المختصة بتنسيق مع وكالات الأحواض المائية والمؤسسات المعنية.

ويشمل السجل معلومات عن:

*** السدود وسعتها ومخزونها المتاح.**

*** التساقطات المطرية والثلجية.**

*** مستويات المياه الجوفية.**

*** تدفقات الأنهار والأودية.**

*** استهلاك المدن والقرى.**

*** الطلب الفلاحي والصناعي.**

*** المياه المحلاة والمعالجة والقابلة لإعادة الاستعمال.**

*** التسربات المسجلة في شبكات التوزيع.**

*** التوقعات المتعلقة بالجفاف والفيضانات.**

ويُربط السجل بمركز وطني للمراقبة المائية، مع إتاحة البيانات العامة للمواطنين والباحثين والمقاولات والفلاحين، مع حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالبنية التحتية.

ويهدف هذا النظام إلى الانتقال من التدبير الذي يتفاعل مع الأزمة بعد وقوعها إلى التدبير الاستباقي الذي يتوقع النقص قبل حدوثه ويُعد الحلول المناسبة.

المادة التاسعة: ربط السدود بالسدود عبر ممرات مائية وطنية

يُقترح إعداد مخطط وطني لربط بعض السدود والأحواض المائية عبر قنوات وأنابيب ومحطات ضخ، بهدف نقل المياه من المناطق التي يتوفر فيها فائض قابل للتحويل إلى مناطق تعاني خصاصاً مائياً، متى أثبتت الدراسات أن التحويل ممكن ومستدام.

ويُطلق على هذا المشروع اسم «الطريق السيار المائي»، ويعتمد على شبكة متعددة المستويات تربط بين المنشآت المائية، وفق أولويات الأمن المائي والجدوى الاقتصادية والبيئية.

ويتكون المشروع من أربعة مستويات:

المستوى الأول: الربط داخل الحوض المائي.

يهدف إلى تحسين التنسيق بين السدود والمنشآت التابعة للحوض نفسه، واستعمال الموارد المتاحة بكفاءة أعلى قبل التفكير في تحويل المياه بين الأحواض.

المستوى الثاني: الربط بين الأحواض المتجاورة.

يستهدف نقل المياه بين الأحواض القريبة عندما تسمح الظروف الطبيعية بذلك، مع مراعاة الكميات المتاحة وتكاليف النقل والضخ.

المستوى الثالث: الربط بين الجهات.

يعمل على إنشاء ممرات مائية استراتيجية تربط المناطق التي يمكنها توفير موارد إضافية بالمناطق ذات الطلب المرتفع، وفق اتفاقات واضحة بشأن الكميات والتكاليف والأولويات.

المستوى الرابع: الربط الاستراتيجي الوطني.

يتعلق بالمشاريع الكبرى التي يمكن أن تتطلب قنوات طويلة أو أنابيب ذات أقطار كبيرة أو محطات ضخ متعددة، ويخضع كل مشروع منها لدراسة مستقلة وشاملة.

ولا يعني هذا النظام نقل كل المياه من منطقة إلى أخرى، بل تحويل الكميات التي يمكن نقلها دون الإضرار بحاجات السكان والأنظمة البيئية والمخزون الاستراتيجي للمنطقة المصدرة.

المادة العاشرة: تحويل جزء من المياه التي تصب في البحر إلى موارد قابلة للاستعمال

يُحدث برنامج علمي لتقييم المياه التي تصل إلى البحر عبر الأنهار والأودية، وتحديد ما إذا كان يمكن الاستفادة من جزء منها خلال فترات الوفرة المطرية.

ويبدأ البرنامج بجمع البيانات المتعلقة بالتدفقات الموسمية، وكميات المياه التي تصل إلى المصب، والاحتياجات المحلية، وقدرة السدود الحالية على التخزين، وإمكانية إنشاء خزانات إضافية أو تحويلات مائية.

ويشمل البرنامج:

*** تحديد الأحواض التي تسجل تدفقات كبيرة خلال فترات محددة من السنة.**

*** دراسة إمكانية تخزين جزء من هذه التدفقات في سدود قائمة أو منشآت جديدة.**

*** تقييم إمكانية توجيه جزء من المياه نحو سدود أخرى تحتاج إلى موارد إضافية.**

*** إنشاء منشآت لتجميع المياه خلال الفيضانات عندما تسمح الظروف الجيولوجية والهيدرولوجية بذلك.**

*** تطوير أنظمة للإنذار المبكر وتدبير الفيضانات.**

*** تحديد الكميات التي يجب أن تستمر في الوصول إلى البحر للحفاظ على التوازن البيئي ومكافحة تسرب مياه البحر إلى بعض المناطق الساحلية.**

*** منع تحويل المياه التي تحتاج إليها المدن والقرى والزراعة والأنظمة الطبيعية في المنطقة الأصلية.**

ويجب التأكيد على أن وصول المياه إلى البحر ليس هدراً بالضرورة؛ فجزء منها ضروري لاستمرار النظم البيئية، كما أن بعض التدفقات لا يمكن تخزينها بأمان أو بكلفة معقولة.

لذلك يهدف المشروع إلى استثمار الفائض المائي القابل للاستغلال علمياً، لا إلى تحويل جميع مياه الأنهار والأودية عن مسارها الطبيعي.

المادة الحادية عشرة: إنشاء خزانات مائية استراتيجية إضافية

يُدرس إنشاء خزانات مائية جديدة ومتوسطة وصغيرة بحسب خصائص كل منطقة، مع الاستفادة من السدود القائمة والمنشآت المائية القابلة للتوسعة.

وتهدف هذه الخزانات إلى:

*** توفير احتياطي مائي للمناطق القروية.**

*** دعم المدن خلال فترات الجفاف.**

*** تخزين المياه المنقولة بين الأحواض.**

*** تأمين مياه الري خلال الفترات الحرجة.**

*** دعم مكافحة الحرائق في المناطق التي تتطلب ذلك.**

*** الحد من مخاطر الفيضانات عندما تصمم المنشآت لهذا الغرض.**

*** توفير احتياطي للطوارئ في المناطق التي تعتمد على مصدر مائي واحد.**

وتُدرس كذلك حلول التخزين الجوفي، مثل تغذية الفرشات المائية بالمياه المعالجة أو مياه الفيضانات المناسبة، حيث تسمح الظروف الجيولوجية بذلك.

ويُشترط إخضاع المشاريع لدراسات الأثر البيئي والاجتماعي، وضمان سلامة المنشآت، وحماية الأراضي والسكان، ومراعاة كلفة التبخر والصيانة ونقل المياه.

المادة الثانية عشرة: اعتماد نظام وطني لتوزيع المياه حسب الأولوية

تُوضع قواعد واضحة لتوزيع المياه في فترات الوفرة والجفاف، مع إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية للسكان، ثم للخدمات الحيوية، وفق القوانين والخطط المعتمدة.

وتشمل منظومة الأولويات:

*** مياه الشرب والصحة العامة.**

*** احتياجات المؤسسات الحيوية مثل المستشفيات.**

*** الحد الأدنى اللازم لحماية الأنظمة البيئية.**

*** الاحتياجات الفلاحية والغذائية وفق خطط الجفاف والموارد المتاحة.**

*** الاحتياجات الصناعية والخدماتية وفق طبيعة النشاط وإمكانات إعادة استعمال المياه.**

وتُراجع الحصص بصورة دورية بناءً على المخزون المائي والتوقعات المناخية، مع نشر القرارات والمعايير المستعملة في تحديدها.

كما تُعتمد خطط طوارئ جهوية تتضمن إجراءات ترشيد الاستهلاك، والحد من التسربات، وتشغيل الموارد البديلة، وتقديم الدعم للمناطق المتضررة.

الباب الثالث: الذكاء الاصطناعي والمراقبة الرقمية للمياه

المادة الثالثة عشرة: إنشاء مركز وطني للذكاء الاصطناعي المائي

يُقترح إنشاء مركز وطني متخصص في تحليل البيانات المائية، يعمل بالتنسيق مع وكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والقطاعات الحكومية والمؤسسات البحثية المعنية.

ويتولى المركز بناء منظومة رقمية قادرة على متابعة الموارد المائية من المصدر إلى المستهلك، وإعداد توقعات بشأن العرض والطلب، وتحديد المخاطر المحتملة قبل تحولها إلى أزمات.

ويعتمد المركز على:

*** أجهزة استشعار لقياس التدفق والضغط.**

*** عدادات ذكية للمياه.**

*** صور الأقمار الاصطناعية.**

*** محطات الأرصاد الجوية.**

*** بيانات السدود والأنهار والفرشات المائية.**

*** سجلات الاستهلاك المنزلي والصناعي والفلاحي.**

*** خوارزميات التنبؤ بالجفاف والطلب المائي.**

ويجب أن تتوفر المنظومة على قواعد لحماية البيانات، وتدقيق الخوارزميات، ومراجعة القرارات المؤثرة في توزيع المياه من طرف خبراء ومسؤولين مختصين.

المادة الرابعة عشرة: الكشف المبكر عن تسربات المياه

يُطلق برنامج وطني لتقليص المياه الضائعة في شبكات التوزيع، باستعمال التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي.

وتُجهز الشبكات تدريجياً بأجهزة قياس الضغط والتدفق، وتُربط هذه الأجهزة بمنصة رقمية تراقب التغيرات غير الطبيعية على مدار الساعة.

ويستطيع النظام، عند توفر البيانات الكافية، تحديد المقاطع التي يُحتمل وجود تسرب فيها، وترتيبها حسب حجم الخسارة والخطورة، ثم إرسال إشعار إلى فرق الصيانة.

وتشمل التدابير:

*** تقسيم شبكات المياه إلى مناطق قابلة للقياس والمراقبة.**

*** مقارنة كميات المياه الداخلة إلى كل منطقة بالكميات المفوترة أو المقاسة عند الاستعمال.**

*** اكتشاف التغيرات المفاجئة في الضغط والتدفق.**

*** استعمال أجهزة صوتية لتحديد التسربات تحت الأرض.**

*** إنشاء خريطة رقمية للأعطاب وتاريخ الإصلاحات.**

* اعتماد نظام لتحديد آجال التدخل بحسب درجة الخطورة.

* نشر مؤشرات عن المياه المفقودة والمياه التي تمت استعادتها.

ولا يُكتفى باقتناء الأجهزة، بل يجب تخصيص فرق تقنية وموازنات للصيانة وإصلاح الأنابيب القديمة، لأن الذكاء الاصطناعي يستطيع تحديد موقع المشكلة المحتملة، لكنه لا يعوض أعمال الإصلاح الميداني.

المادة الخامسة عشرة: عدادات ذكية ومراقبة استهلاك المياه

يُعتمد برنامج تدريجي لتركيب العدادات الذكية لدى المستهلكين والمنشآت ذات الأولوية، مع مراعاة الكلفة والقدرة على الاتصال بالشبكات الرقمية.

وتتيح هذه العدادات قراءة الاستهلاك عن بُعد، واكتشاف الاستهلاك غير المعتاد، وتسريع إعداد الفواتير، وتقليل الأخطاء الناتجة عن القراءة اليدوية.

كما يمكنها تنبيه المواطن عندما يشير نمط الاستهلاك إلى احتمال وجود تسرب داخل المنزل.

ويُراعى في تنفيذ البرنامج ما يلي:

*** توفير معلومات واضحة للمستهلكين عن كيفية استعمال العدادات.**

*** حماية بيانات الاستهلاك من الاستخدام غير المصرح به.**

*** توفير آلية للاعتراض على الفواتير.**

*** اعتماد برامج دعم للأسر الهشة عند الحاجة.**

*** عدم تحويل العدادات الذكية إلى وسيلة لفرض رسوم غير شفافة.**

*** ربط الإنذارات ببرامج المساعدة والصيانة عند وجود تسربات حقيقية.**

المادة السادسة عشرة: نظام رقمي لتتبع نقل المياه بين السدود

تُجهز منشآت نقل المياه، حيثما كان ذلك مناسباً، بأجهزة رقمية تقيس الكميات المحولة، والطاقة المستهلكة في الضخ، ومستويات الضغط، وحالة المضخات والأنابيب.

ويتيح النظام معرفة الكميات التي غادرت السد المصدر، والكميات التي وصلت إلى المنشأة المستقبلة، وتحديد الخسائر أثناء النقل.

كما يستعمل الذكاء الاصطناعي لتحديد أوقات الضخ الأكثر كفاءة، مع مراعاة أسعار الكهرباء والطلب المائي ومخزون السدود.

ويُنشأ سجل رقمي لكل عملية تحويل، يتضمن مصدر المياه وكميتها ووجهتها وتكلفتها والغرض منها، بما يضمن الشفافية والمساءلة.

ويمكن كذلك التنسيق بين ضخ المياه والطاقة المتجددة، بحيث يُستفاد من فائض الكهرباء المتاح خلال بعض الفترات لتشغيل المضخات، عندما يكون ذلك ممكناً تقنياً واقتصادياً.

الباب الرابع: ثورة في الفلاحة الذكية وترشيد مياه الري

المادة السابعة عشرة: الانتقال إلى فلاحة تعتمد على البيانات والتكنولوجيا

يُطلق برنامج وطني للفلاحة الذكية، يهدف إلى رفع إنتاجية الأراضي الزراعية، وتقليل استهلاك المياه، وتحسين جودة المحاصيل، وزيادة قدرة الفلاحين على مواجهة الجفاف والتغيرات المناخية.

ويقوم البرنامج على إدماج أجهزة الاستشعار والذكاء الاصطناعي والأقمار الاصطناعية والآلات الزراعية الحديثة في مختلف مراحل الإنتاج.

ويشمل البرنامج:

*** قياس رطوبة التربة في مختلف أعماقها.**

*** تحديد احتياجات كل محصول من المياه.**

*** مراقبة حالة النباتات واكتشاف الإجهاد المائي مبكراً.**

*** التنبؤ بالأمراض والآفات الزراعية.**

*** تحديد الكميات المناسبة من الأسمدة وفق تحليل التربة.**

*** تحسين مواعيد الزراعة والحصاد.**

*** تقليل استعمال المياه والطاقة والمواد الزراعية.**

*** إنشاء قاعدة بيانات زراعية تساعد في التخطيط للإنتاج الغذائي.**

ويُراعى أن تختلف الحلول بحسب نوع التربة والمحصول والمناخ، فلا يمكن اعتماد نظام واحد للري أو الزراعة في جميع المناطق.

المادة الثامنة عشرة: تعميم الري الذكي

يُعمل على تحويل أنظمة الري التقليدية، تدريجياً، إلى أنظمة أكثر دقة وكفاءة، مع تقديم الدعم التقني والمالي للفلاحين، خصوصاً صغار المنتجين.

وتشمل الحلول المعتمدة:

*** الري بالتنقيط حيث يكون مناسباً.**

*** أجهزة قياس رطوبة التربة.**

*** صمامات آلية تتحكم في تدفق المياه.**

*** أنظمة ري مرتبطة بتوقعات الطقس.**

*** منصات رقمية تحدد موعد الري والكمية المناسبة.**

*** مراقبة الضغط والتدفق لاكتشاف التسربات.**

*** استعمال الطاقة الشمسية لتشغيل مضخات الري عندما تثبت الجدوى.**

ويعمل النظام على منع الري غير الضروري، وتأجيله عندما تكون التربة رطبة بما يكفي، وتجنب السقي خلال الفترات التي يرتفع فيها التبخر، متى كانت ظروف المحصول تسمح بذلك.

ويُشترط ألا يؤدي رفع كفاءة الري إلى توسع غير منضبط في المساحات المزروعة بمحاصيل شديدة الاستهلاك للمياه، لأن توفير المياه في الحقل لا يعني بالضرورة توفيرها على مستوى الحوض المائي إذا استُخدمت المساحات الإضافية لاستهلاك الكمية نفسها أو أكثر.

المادة التاسعة عشرة: إنشاء منصة وطنية للفلاحين

تُحدث منصة رقمية وطنية تتيح للفلاح الحصول على معلومات زراعية ومائية مرتبطة بمنطقته ومحصوله.

وتقدم المنصة خدمات مثل:

*** توقعات الطقس والتساقطات.**

*** تقدير الاحتياجات المائية للمحاصيل.**

*** تنبيهات الجفاف وموجات الحرارة.**

*** إرشادات مكافحة الأمراض والآفات.**

*** معلومات حول التربة والأسمدة.**

*** بيانات عن الموارد المائية المتاحة للري.**

*** إرشادات الصيانة والتشغيل لأنظمة الري.**

*** طلب الاستشارة من المهندسين والتقنيين الزراعيين.**

*** التعريف ببرامج الدعم والتمويل والتكوين.**

وتُتاح الخدمات باللغات المناسبة للمستخدمين، بما في ذلك العربية والأمازيغية والفرنسية عند الحاجة، مع توفير وسائل بسيطة للاستفادة منها عبر الهاتف.

كما تُعتمد خدمات الرسائل النصية والإرشاد الهاتفي للفلاحين الذين لا يتوفرون على اتصال جيد بالإنترنت.

المادة العشرون: إدماج الأقمار الاصطناعية والذكاء الاصطناعي في مراقبة الأراضي

يُعتمد نظام وطني لمراقبة الأراضي الزراعية باستعمال صور الأقمار الاصطناعية والبيانات المناخية، بهدف تحديد المناطق التي تعاني نقصاً في المياه أو تراجعاً في صحة المحاصيل.

ويتيح النظام، عند توفر بيانات مناسبة، تقدير مؤشرات الغطاء النباتي، ومتابعة تغيرات المساحات المزروعة، ورصد بعض مظاهر الإجهاد المائي، وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تدخل تقني.

كما يمكن الاستفادة منه في:

*** تقدير الاحتياجات المائية على مستوى الحقول.**

*** مراقبة تطور المحاصيل خلال الموسم.**

*** تحديد المناطق المعرضة للتصحر.**

*** دعم التخطيط الزراعي الجهوي.**

*** تقدير أثر موجات الحرارة والجفاف.**

*** توجيه برامج الدعم والإرشاد الزراعي.**

*** تقييم نتائج المشاريع التي تهدف إلى ترشيد المياه.**

ويجب أن تكون التقديرات الرقمية قابلة للتحقق الميداني، وألا تُستعمل المؤشرات الفضائية وحدها لاتخاذ قرارات تمس حقوق الفلاحين أو استحقاقهم للدعم.

المادة الحادية والعشرون: إعادة استعمال المياه المعالجة في الفلاحة

يُوسع برنامج إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في المجالات التي تسمح بها المعايير الصحية والبيئية، بهدف تخفيف الضغط على المياه العذبة.

ويشمل البرنامج تطوير محطات المعالجة وشبكات نقل المياه المعالجة نحو المساحات الزراعية المناسبة، والمساحات الخضراء، وبعض الاستعمالات الصناعية.

وتُحدد أنواع المحاصيل المسموح بريها وفق جودة المياه والمعايير الصحية المعتمدة، مع مراقبة دورية للملوثات والملوحة والمواد التي قد تضر بالتربة أو صحة الإنسان.

كما يُشجع استعمال المياه المعالجة في المساحات الخضراء والمرافق التي لا تحتاج إلى مياه الشرب، بما يتيح توجيه المياه العذبة نحو الاحتياجات الأساسية.

المادة الثانية والعشرون: حماية الفرشات المائية من الاستنزاف

يُحدث برنامج لمراقبة المياه الجوفية، يقوم على قياس مستويات الفرشات المائية ومعدلات السحب ومؤشرات تدهور الجودة.

وتُعتمد عدادات في الآبار ذات الأولوية، وتُربط البيانات بمنصة مائية جهوية، مع اتخاذ إجراءات تدريجية عند تجاوز حدود الاستغلال المستدام.

ويشمل البرنامج:

*** جرد الآبار والتجهيزات المائية.**

*** مراقبة السحب غير المرخص وفق القوانين.**

*** تشجيع تقنيات الري المقتصدة للمياه.**

*** إعادة تغذية الفرشات في المناطق المناسبة جيولوجياً.**

*** حماية مناطق تغذية المياه الجوفية من التلوث.**

*** الحد من تسرب مياه البحر إلى الفرشات الساحلية عند وجود هذا الخطر.**

*** تشجيع الفلاحين على التحول إلى محاصيل أكثر ملاءمة للموارد المتاحة.**

ويهدف هذا الإصلاح إلى حماية المخزون المائي للأجيال المقبلة، مع تجنب تحميل صغار الفلاحين وحدهم تكاليف التحول، من خلال الدعم والتكوين وتوفير بدائل اقتصادية واقعية.

الباب الخامس: الربط بين الطاقة والماء والفلاحة

المادة الثالثة والعشرون: إنشاء منظومة متكاملة للطاقة والمياه

يُقترح تطوير نظام وطني يربط بين إنتاج الطاقة المتجددة، وتشغيل منشآت المياه، ومحطات التحلية، والري الذكي، وتخزين الموارد.

وتقوم المنظومة على استخدام البيانات المشتركة لتنسيق عمليات الإنتاج والضخ والتخزين والتوزيع.

فمثلاً، عندما يتوفر إنتاج شمسي مرتفع خلال النهار، يمكن تشغيل مضخات المياه أو محطات التحلية في تلك الفترة، إذا كانت الطاقة والشبكات وسعة التخزين تسمح بذلك. ويمكن بعد ذلك تخزين المياه أو توزيعها وفق الحاجة.

كما يمكن استعمال الطاقة المتجددة في:

*** تشغيل محطات ضخ المياه.**

*** تزويد محطات المعالجة بالكهرباء.**

*** تشغيل أنظمة الري الذكية.**

*** توفير الكهرباء للمناطق القروية البعيدة.**

*** تشغيل أجهزة الاستشعار والمراقبة المائية.**

*** تقليل الاعتماد على الوقود في المنشآت المناسبة.**

ويُشترط أن يخضع كل مشروع لحساب شامل يشمل كلفة الطاقة والماء والصيانة، لأن ضخ المياه لمسافات طويلة أو رفعها إلى ارتفاعات كبيرة قد يستهلك كميات مهمة من الكهرباء.

المادة الرابعة والعشرون: إنشاء مراكز جهوية للتنسيق بين الطاقة والمياه

يُقترح إحداث مراكز جهوية تعمل على تنسيق الموارد المتاحة بين المؤسسات المسؤولة عن الماء والطاقة والفلاحة والتخطيط الترابي.

وتتولى هذه المراكز:

*** تحليل الاحتياجات الجهوية من المياه والكهرباء.**

*** وضع توقعات مشتركة للطلب خلال السنة.**

*** تحديد المناطق المناسبة لمشاريع الطاقة الشمسية والضخ.**

*** اقتراح حلول لتخزين المياه والكهرباء.**

*** متابعة استهلاك الطاقة في محطات الضخ.**

*** تحديد فرص تقليل التكاليف التشغيلية.**

* تنسيق خطط الطوارئ في فترات الجفاف والحرارة الشديدة.

ويُعتمد نظام لتبادل البيانات بين الجهات، مع مراعاة اختصاصات المؤسسات القائمة وتجنب تكرار الهياكل الإدارية دون حاجة.

الباب السادس: التمويل والحكامة والتنفيذ

المادة الخامسة والعشرون: إعداد خطة وطنية متعددة المراحل

يُنفذ هذا الإصلاح على مراحل، حتى لا تتحول المشاريع الكبرى إلى التزامات مالية يصعب تمويلها أو صيانتها.

المرحلة الأولى: الجرد والتخطيط

السنة الأولى والثانية

جرد أسطح المباني، وتقييم شبكات المياه، وتحديد التسربات، ورسم خريطة السدود والأحواض، واختيار المشاريع التجريبية للطاقة الشمسية والري الذكي.

المرحلة الثانية: المشاريع ذات الأولوية

السنة الثانية إلى الرابعة

تجهيز المباني العمومية، ودعم المنازل والفلاحين، وإصلاح التسربات الكبرى، وتركيب العدادات الذكية، وتطوير منصات المراقبة الرقمية.

المرحلة الثالثة: التوسع الجهوي

السنة الرابعة إلى السابعة

توسيع مشاريع الطاقة الشمسية، وربط المنشآت المائية ذات الجدوى، وتطوير الخزانات الجهوية، وتعميم الري الذكي تدريجياً.

المرحلة الرابعة: التكامل الوطني

السنة السابعة إلى العاشرة وما بعدها

تقييم النتائج، واستكمال المشاريع الكبرى المجدية، وربط قواعد البيانات، وتطوير منظومة متكاملة لتدبير الطاقة والماء والزراعة.

هذه المدد مقترحة للتخطيط وليست آجالاً ملزمة؛ إذ ينبغي تحديد المواعيد النهائية لكل مشروع بعد الدراسات التقنية والمالية والبيئية.

المادة السادسة والعشرون: اعتماد تمويل متنوع ومستدام

يُعتمد نموذج تمويل يجمع بين الميزانية العامة، والاستثمار الخاص، والتمويلات التنموية، والشراكات مع المؤسسات الدولية، والقروض الخضراء، وآليات تمويل المشاريع الجهوية.

ويُشترط أن يتضمن كل مشروع دراسة واضحة للكلفة الإجمالية، وكلفة التشغيل والصيانة، والعائد المتوقع، والمخاطر، والأثر على المواطن والميزانية العامة.

كما تُعتمد قواعد للمشتريات العمومية تمنع تضخيم الأسعار، وتضمن المنافسة، وتحدد مسؤوليات الشركات المنفذة، مع مراقبة جودة التجهيزات طوال مدة تشغيلها.

ويُمنع إطلاق مشروع كبير لنقل المياه أو تخزينها قبل التحقق من توفر المورد المائي، والقدرة على تمويل التشغيل، وعدم الإضرار بالمنطقة التي ستوفر المياه.

المادة السابعة والعشرون: التكوين والتشغيل والصناعة المحلية

يُحدث برنامج وطني للتكوين في مهن الطاقة المتجددة والمياه الذكية والفلاحة الدقيقة، بشراكة مع الجامعات ومؤسسات التكوين المهني والمقاولات.

ويشمل التكوين مهن تركيب الألواح الشمسية، وصيانة البطاريات، وتشغيل محطات الضخ، ومراقبة شبكات المياه، وتحليل البيانات، وبرمجة أنظمة الري، وصيانة أجهزة الاستشعار.

كما يُشجع إنشاء المقاولات الناشئة والتعاونيات المتخصصة في هذه المجالات، مع دعم البحث العلمي والصناعة المحلية متى توفرت شروط الجودة والتنافسية.

ويهدف ذلك إلى جعل التحول الطاقي والمائي مصدراً لفرص العمل، وليس مجرد شراء معدات مستوردة وتركيبها.

المادة الثامنة والعشرون: الرقابة والشفافية وتقييم النتائج

يُعتمد نظام وطني لمتابعة تنفيذ الإصلاح، يتضمن مؤشرات قابلة للقياس، وتقارير دورية، وتقييماً مستقلاً للمشاريع الكبرى.

وتشمل المؤشرات الأساسية:

* نسبة المباني العمومية المجهزة بالطاقة المتجددة.

* عدد المنازل المستفيدة من برامج الدعم.

* كمية الكهرباء المنتجة محلياً من الطاقة الشمسية.

* مقدار انخفاض استهلاك الكهرباء في المنشآت المستهدفة.

* كمية المياه التي تمت استعادتها بعد إصلاح التسربات.

* نسبة شبكات المياه المغطاة بالمراقبة الرقمية.

* حجم المياه المخزنة والمنقولة بين المنشآت.

* كلفة نقل المتر المكعب من المياه.

* تطور مستويات المياه الجوفية في المناطق المستهدفة.

* مقدار المياه المستعملة في إنتاج المحاصيل.

* تطور الإنتاجية الفلاحية في المشاريع التجريبية.

* عدد فرص العمل والتكوين التي أحدثتها البرامج.

وتُنشر النتائج سنوياً، مع تفسير حالات التأخر أو تجاوز التكاليف أو عدم تحقيق الأهداف، واتخاذ إجراءات تصحيحية واضحة.

خاتمة الفصل: نحو مغرب ينتج الطاقة ويحمي الماء ويؤمن الغذاء

يمثل هذا الإصلاح مشروعاً وطنياً طويل الأمد، يجمع بين الانتقال إلى الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية للمياه، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الإدارة العمومية والفلاحة.

فالمنزل المنتج للكهرباء، والمصنع الذي يستغل سطحه لإنتاج الطاقة، والإدارة التي تخفض استهلاكها، والسد الذي تتم مراقبته رقمياً، وشبكة المياه التي تكتشف تسرباتها، والفلاح الذي يروي أرضه وفق احتياجات المحصول، كلها عناصر ضمن منظومة واحدة.

ويقوم نجاح هذا المشروع على خمسة شروط أساسية: التخطيط العلمي، والتمويل المستدام، والعدالة بين الجهات، والصيانة المستمرة، والرقابة على النتائج.

الغاية النهائية هي بناء مغرب أكثر قدرة على مواجهة الجفاف، وأقل تبذيراً للمياه والطاقة، وأكثر اعتماداً على موارده المحلية، مع حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل.

الفصل: تحويل القرى المغربية إلى مدن قروية ذكية ومستدامة وإحداث نهضة اقتصادية واجتماعية في العالم القروي

مقدمة: من قرى مهمشة إلى مراكز إنتاج واستثمار وعيش كريم

يهدف هذا الإصلاح الاستراتيجي إلى إعادة بناء النموذج التنموي للعالم القروي بالمغرب، من خلال تحويل القرى والدواوير إلى تجمعات سكنية ذكية ومتطورة، تتوفر على البنية التحتية والخدمات والمرافق والفرص الاقتصادية التي تتيحها المدن الحديثة، مع المحافظة على الهوية القروية والطبيعة والموارد الزراعية والثقافية.

يقوم المشروع على مبدأ أساسي: لا ينبغي أن يكون الانتقال إلى المدينة هو الطريق الوحيد للحصول على سكن جيد، وتعليم متطور، وعمل مستقر، وخدمات صحية، ونقل حديث، وفرص الاستثمار.

بل يجب أن تصبح القرية المغربية مكاناً قادراً على توفير حياة كريمة، واستقطاب المقاولات والاستثمارات، وخلق فرص العمل، وإنتاج الغذاء والمنتجات الصناعية، وتطوير السياحة، مع ربطها بالمدن الكبرى في شبكة اقتصادية واجتماعية متكاملة.

ويُقترح إطلاق برنامج وطني تحت اسم «القرية الذكية والمنتجة 2040»، يقوم على تحويل التجمعات القروية المؤهلة إلى مراكز اقتصادية حديثة، وتطوير الدواوير المحيطة بها، وإنشاء أقطاب قروية متخصصة في الفلاحة والصناعة والخدمات والسياحة.

ولا يعني هذا المشروع تحويل جميع الأراضي القروية إلى إسمنت ومبانٍ، بل بناء مراكز حضرية قروية منظمة، مع الحفاظ على الأراضي الزراعية والغابات والمياه والتنوع البيولوجي.

الباب الأول: إحداث مدن قروية ذكية في مختلف جهات المغرب

المادة الأولى: إنشاء برنامج وطني لإعادة تأهيل القرى وتحويلها إلى مراكز حضرية قروية

يُحدث برنامج وطني لتطوير القرى والتجمعات القروية، يهدف إلى إنشاء مراكز قروية حديثة تتوفر على معظم الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية الموجودة في المدن، وفق حجم السكان وطبيعة كل منطقة.

ويشمل البرنامج القرى الكبرى والتجمعات القروية التي تتوفر على مؤهلات سكانية واقتصادية وجغرافية تسمح بتحويلها إلى مراكز خدمات وإنتاج.

وتُحدد القرى المستفيدة بناءً على معايير موضوعية، تشمل عدد السكان، وبعدها عن المدن، ووجود الأنشطة الفلاحية، وإمكانات السياحة، وتوفر الأراضي المناسبة للتوسع، وحاجتها إلى الخدمات العمومية.

ويقوم المشروع على تطوير مراكز قروية تضم:

*** أحياء سكنية منظمة ومجهزة بالبنية التحتية.**

*** مدارس ومؤسسات للتكوين المهني.**

*** مراكز صحية ومرافق اجتماعية.**

*** أسواقاً حديثة ومراكز تجارية.**

*** مناطق للصناعة الخفيفة والتحويل الفلاحي.**

* مناطق للخدمات والإدارة العمومية.

* مساحات خضراء وحدائق وملاعب.

* شبكات رقمية واتصال عالي الجودة.

* محطات للنقل الجماعي تربط القرية بالمدن المجاورة.

* مرافق سياحية وثقافية ورياضية.

ويُعتمد تصميم عمراني واضح يحدد المناطق السكنية والتجارية والصناعية والفلاحية، مع منع التوسع العشوائي وضمان توفر الطرق والصرف الصحي والماء والكهرباء قبل منح التراخيص للبناء.

المادة الثانية: إحداث أقطاب قروية ذكية متكاملة

يُقترح تقسيم العالم القروي إلى أقطاب تنموية مترابطة، بحيث لا تعمل كل قرية بمعزل عن القرى المجاورة، بل تصبح كل مجموعة من القرى مرتبطة بمركز قروي رئيسي يقدم الخدمات والتشغيل والتكوين والنقل.

ويتكون النموذج من ثلاثة مستويات:

![Tafraoute: A Calm Place in The Mountains – The Yellow Sound Machine](https://images.openai.com/static-rsc-4/fdUopecHGarbExGFi5ANM3k6xXeIHzJaDQ8rR5gJ2RFPS1m2EzTcXqufhY2wnHl-B3wyGOkgXged3XnMongpXB7ETqhLSqwGxOTIjbwJLRG1-QApi8hrpiBcAc0n9oO_41h0tcnP96azd5unEUpVnU_Cfx4Oma6fawIgVXlEM8cAcUim33oJWAQkoVgiMcmH?purpose=fullsize)

المستوى الأول: المدينة القروية الذكية

مركز رئيسي يضم الإدارة والخدمات الصحية والتعليمية والتجارية والمناطق الصناعية والسوق المركزي ومحطة النقل.

![منظر جميل لقرية صغيرة في منطقة والماس إقليم الخميسات](https://images.openai.com/static-rsc-4/snI-ZK_8uA8z-KzmSZQW2lqv1R83w57QOPhO2uwooiVokgqg3f6i

ZSp4UfNuq1OVQJHNVuF_TmZR-vFD3spblqYp3QKHJ6qz5T3FSoq5oDgmJuPc5CSgD3NVOan-GUyeK1bdLIzNace9ZCV2k7S70KSss6Iqj4KBuiSh2L2YUTAY43FY_y-0lm7Umv8SVQx1?purpose=fullsize)

المستوى الثاني: القرى الإنتاجية

قرى متخصصة في الفلاحة أو الصناعة التقليدية أو تربية المواشي أو السياحة، ترتبط بالمركز الرئيسي عبر طرق ونقل منتظم.

![Stunning landscape of Morocco - village in the Anti Atlas mountain.](https://images.openai.com/static-rsc-4/YCS9bUuCB-ehw-7BylMap6nX8Wztb-c9TrnokoKHdDn5v-9F4SvEGX3WhuS-X1Mb1SRhvzh4ynbkXAlcPVZb5zNpuIlS0wSzBn1Sy5x1AarrG6IbH0n6_safzDkoHdmwl-vWQe4LUOhaqbo1EEgDr9yXOW0jlDAwoPSMyW2X2DvQoCdxpmuzayy2DTwo6rfx?purpose=fullsize)

المستوى الثالث: الدواوير والمناطق الزراعية

تجمعات تستفيد من الماء والكهرباء والإنترنت والخدمات المتنقلة، مع تحسين السكن والطرق والوصول إلى الأسواق والمدارس والمراكز الصحية.

ويتيح هذا النموذج توفير الخدمات دون الحاجة إلى بناء مدينة كبيرة في كل منطقة، كما يسمح بتجميع الاستثمارات في مراكز قروية قادرة على جذب المقاولات وتوفير فرص العمل.

المادة الثالثة: تحديث البنية التحتية في القرى

تُطلق خطة وطنية لتحديث البنية التحتية القروية، تشمل الطرق والماء والكهرباء والإنترنت والصرف الصحي وتدبير النفايات والإنارة العمومية.

وتلتزم البرامج المعتمدة بتحقيق الأهداف التالية تدريجياً:

*** ربط التجمعات السكانية بالطرق المعبدة والآمنة.**

*** ضمان توفير الماء الصالح للشرب بصورة مستدامة.**

*** تعميم التغطية الرقمية والإنترنت عالي الجودة.**

*** توسيع شبكات التطهير السائل في المراكز التي تحتاج إليها، مع اعتماد حلول ملائمة للتجمعات الصغيرة.**

*** توفير الإنارة العمومية الاقتصادية، مع تشجيع الطاقة الشمسية.**

*** إنشاء مرافق لجمع النفايات وفرزها وتثمينها.**

*** إحداث أسواق أسبوعية منظمة ومراكز للخدمات.**

*** تجهيز الفضاءات العامة بالأشجار والمقاعد والممرات الآمنة.**

*** تحسين تصريف مياه الأمطار والوقاية من الفيضانات.**

*** ضمان ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى المرافق العمومية.**

ويجب ألا تقتصر عملية التحديث على تهيئة الواجهات والطرقات الرئيسية، بل ينبغي أن تشمل الأحياء الشعبية والدواوير المحيطة والمناطق التي تعاني خصاصاً في الخدمات.

الباب الثاني: سكن قروي حديث يحفظ الكرامة والهوية المحلية

المادة الرابعة: إطلاق برنامج وطني للسكن القروي الجيد

يُحدث برنامج للسكن القروي الحديث، يهدف إلى توفير مساكن آمنة وصحية وملائمة لحاجيات الأسر، مع مراعاة طبيعة المناخ والتضاريس والمواد المحلية.

ويشمل البرنامج تجديد المساكن المتدهورة، وتطوير أحياء جديدة، ومساعدة الأسر ذات الدخل المحدود على بناء مساكن تستجيب للمعايير المعتمدة.

وتتضمن مواصفات السكن المستهدف:

*** متانة البناء واحترام معايير السلامة.**

*** التهوية الطبيعية والإضاءة الجيدة.**

* العزل الحراري لتقليل استهلاك الطاقة.

* الربط بالماء والكهرباء وشبكات التطهير أو الحلول الصحية الملائمة.

* أسطح قابلة لاستغلال الطاقة الشمسية عند الإمكان.

* مساحات خضراء وممرات آمنة.

* احترام الطابع المعماري المحلي.

* توفير فضاءات مناسبة للأطفال وكبار السن.

* القرب من المدارس والمراكز الصحية والنقل والأسواق.

ويُشجع تطوير نماذج سكنية منخفضة التكلفة دون التضحية بالجودة، من خلال استعمال مواد البناء المحلية الآمنة، وتوحيد بعض التصاميم، وتطوير سلاسل توريد إقليمية.

كما تُخصص برامج للدعم التقني للأسر التي تبني مساكنها داخل القرى، حتى لا تضطر إلى تشييد مساكن غير آمنة بسبب نقص التمويل أو غياب المهندسين والتقنيين.

المادة الخامسة: إحداث أحياء قروية مستدامة

يُعمل على إنشاء أحياء سكنية حديثة في المراكز القروية الكبرى، تجمع بين السكن والخدمات والمساحات الخضراء، وتُخطط بطريقة تحد من الاعتماد الإجباري على السيارات.

وتُجهز هذه الأحياء بأنظمة للإنارة الاقتصادية، وتجميع النفايات، وتدبير مياه الأمطار، وإنتاج الطاقة المتجددة، وتوفير فضاءات للمشي وركوب الدراجات.

ويُمنع التوسع العمراني الذي يؤدي إلى ابتلاع الأراضي الزراعية الخصبة دون مبرر، وتُفضل إعادة تأهيل المراكز القائمة واستغلال الأراضي المناسبة داخل النسيج العمراني قبل التوسع إلى المناطق الزراعية.

كما تُعتمد قواعد واضحة لحماية الملكية العقارية، وضمان شفافية التعمير، ومنع المضاربة غير المشروعة في الأراضي المخصصة للمشاريع الاجتماعية.

الباب الثالث: إحداث اقتصاد قروي منتج للصناعة والفلاحة

المادة السادسة: إنشاء مناطق صناعية قروية

يُقترح إنشاء مناطق صناعية ولوجستية في المراكز القروية المؤهلة، حتى لا تبقى الأنشطة الصناعية مركزة في المدن الكبرى وحدها.

وتُخصص هذه المناطق للصناعات الملائمة للموارد المحلية، مع مراعاة البيئة والماء والطاقة والقدرة على نقل المنتجات.

وتشمل الأنشطة المستهدفة:

* تحويل المنتجات الزراعية والغذائية.

* توضيب الفواكه والخضروات.

* صناعة مشتقات الحليب.

* تحويل الحبوب والزيوت والنباتات العطرية.

*** تصنيع معدات الري والطاقة الشمسية.**

*** إصلاح الآلات الفلاحية.**

*** الصناعات التقليدية والحرفية.**

*** صناعة الأثاث والمنتجات الخشبية وفق شروط الاستدامة.**

*** التغليف والتعبئة والتخزين والتبريد.**

*** الخدمات الرقمية والعمل عن بُعد.**

وتُجهز المناطق الصناعية بالطرق والماء والكهرباء والإنترنت والصرف الصناعي المناسب، مع تقديم تسهيلات للمقاولات التي توفر فرص عمل محلية وتلتزم بمعايير السلامة والبيئة.

ويُشجع إنشاء وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة بدلاً من انتظار إنشاء مصانع ضخمة في كل قرية، لأن تنوع المقاولات المحلية يمكن أن يوفر فرص عمل أكثر توزيعاً وأقرب إلى الموارد المتاحة.

المادة السابعة: إنشاء مراكز جهوية للتحويل الفلاحي

يُحدث برنامج لتطوير مراكز صناعية متخصصة في تحويل الإنتاج الزراعي والحيواني والغابوي، حسب طبيعة كل منطقة.

فالمناطق المنتجة للزيتون يمكن أن تستقطب وحدات عصر الزيت وتعبئته وتثمين مخلفاته، والمناطق المنتجة للفواكه يمكن أن تستضيف مصانع التجفيف والعصائر والتجميد، بينما يمكن للمناطق المعروفة بتربية المواشي أن تطور وحدات لتبريد اللحوم وتحويل الحليب ومشتقاته وفق المعايير الصحية.

ويشمل البرنامج:

* توفير وحدات مشتركة للتبريد والتخزين.

* إنشاء مختبرات لمراقبة جودة المنتجات.

* دعم التعبئة والتغليف والعلامات التجارية المحلية.

* ربط المنتجين بالمصانع والأسواق الكبرى.

*** تطوير منصات لبيع المنتجات عبر الإنترنت.**

*** تسهيل حصول المقاولات على التراخيص اللازمة.**

*** تشجيع المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة.**

*** تقليل خسائر المنتجات خلال النقل والتخزين.**

والهدف هو الانتقال من بيع المواد الخام بأسعار منخفضة إلى تصنيعها وتسويقها كمنتجات ذات قيمة اقتصادية أكبر، مع الاحتفاظ بجزء أكبر من الأرباح داخل المناطق المنتجة.

المادة الثامنة: إحداث أسواق قروية حديثة

تُحدث أسواق مركزية في المدن القروية الذكية، تتوفر على مرافق النظافة والتبريد والتخزين والنقل والخدمات الرقمية.

وتعمل هذه الأسواق على ربط الفلاحين والتعاونيات والتجار والمصانع والمستهلكين في منظومة واحدة.

كما تُجهز الأسواق بمنصات رقمية لنشر الأسعار المرجعية، والتعريف بالمنتجات المتوفرة، وتنظيم عمليات البيع والتوريد، مع احترام المنافسة والقوانين المنظمة للأسواق.

ويُشجع إحداث أسواق متخصصة في المنتجات المحلية، مثل أسواق العسل وزيت الزيتون والتمور والأعشاب العطرية والمنتجات التقليدية، بحسب مؤهلات كل منطقة.

الباب الرابع: دعم التعاونيات الفلاحية وتحويلها إلى مؤسسات اقتصادية قوية

المادة التاسعة: إطلاق خطة وطنية لتقوية التعاونيات الفلاحية

يُحدث برنامج وطني لدعم التعاونيات الفلاحية، بهدف الانتقال بها من وحدات إنتاج صغيرة ذات إمكانات محدودة إلى مؤسسات منظمة قادرة على التصنيع والتسويق والتصدير والاستثمار.

ويشمل الدعم التعاونيات التي تحترم القوانين، وتعتمد حكامة شفافة، وتقدم خدمات فعلية لأعضائها.

وتتضمن الخطة:

* تمويل شراء المعدات والآلات الزراعية.

* إنشاء وحدات مشتركة للتوضيب والتبريد والتخزين.

* دعم تجهيزات الري المقتصد للمياه.

* توفير التكوين في الإدارة والمحاسبة والتسويق.

* مساعدة التعاونيات على الحصول على التراخيص والشهادات اللازمة.

* تطوير علامات تجارية جماعية للمنتجات المحلية.

* تسهيل المشاركة في المعارض والأسواق الوطنية والدولية.

* ربط التعاونيات بالمطاعم والفنادق والمتاجر والمصانع.

* إتاحة منصات رقمية لتسويق المنتجات مباشرة.

*** تشجيع اندماج التعاونيات في اتحادات واتحادات تسويقية عندما يكون ذلك مفيداً لها.**

ويُخصص جزء من برامج التمويل للتعاونيات التي تضم صغار الفلاحين والنساء والشباب، مع تقديم الدعم التقني اللازم حتى تتمكن من الاستفادة الفعلية من التمويلات.

المادة العاشرة: إنشاء مراكز خدمات مشتركة للتعاونيات

يُقترح إنشاء مركز خدمات في كل قطب قروي رئيسي، يقدم للتعاونيات والفلاحين خدمات تقنية وإدارية وتجارية بتكلفة مناسبة.

وتشمل هذه الخدمات:

*** كراء الآلات الزراعية الحديثة.**

*** صيانة المعدات.**

*** توفير البذور والمدخلات الزراعية المعتمدة.**

*** إجراء تحاليل التربة والمياه.**

* الاستفادة من الاستشارات الفلاحية.

* تعبئة المنتجات وتغليفها.

* التبريد والتخزين والنقل.

* المساعدة في المحاسبة وإعداد الملفات التمويلية.

* التسويق والتفاوض مع المشترين.

* التدريب على استعمال التكنولوجيا الزراعية.

ويُعتمد نموذج الخدمات المشتركة لتقليل كلفة الاستثمار على الفلاح الصغير، بدلاً من إلزام كل تعاونية بشراء معدات باهظة لا تستعملها إلا خلال فترات محدودة من السنة.

المادة الحادية عشرة: إحداث صندوق لدعم الاستثمار التعاوني

يُقترح إنشاء آلية تمويل مخصصة للتعاونيات والمشاريع الجماعية في العالم القروي، بالشراكة مع المؤسسات المالية وبرامج التنمية.

ويُوجه التمويل إلى مشاريع واضحة الجدوى، مثل وحدات التصنيع الغذائي، ومحطات التبريد، ومراكز الفرز والتوضيب، ومعدات الري الذكي، والتجهيزات اللوجستية.

ويُربط الدعم بأهداف قابلة للقياس، منها خلق فرص العمل، وزيادة دخل الأعضاء، وتقليل ضياع المنتجات، وتحسين جودة الإنتاج، وتوسيع الأسواق.

وتخضع المشاريع للمراقبة المالية والتقنية، مع نشر معايير الاستفادة ومنع تضارب المصالح، حتى يصل التمويل إلى التعاونيات القادرة على استعماله بطريقة منتجة.

الباب الخامس: جعل الشباب محركاً للاستثمار والابتكار في القرى

المادة الثانية عشرة: إنشاء برنامج «شباب القرى ينتج ويستثمر»

يُطلق برنامج وطني لمساعدة الشباب القروي على إنشاء المقاولات والمشاريع الإنتاجية داخل مناطقهم، بدلاً من اضطرارهم إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص العمل.

ويشمل البرنامج دعم المشاريع في الفلاحة والصناعة والخدمات الرقمية والسياحة والنقل والتجارة والصيانة والطاقة المتجددة.

ويستفيد الشباب من حزمة متكاملة تشمل التكوين، والمواكبة، والمساعدة في إعداد دراسة الجدوى، والتوجيه القانوني، والتمويل المناسب، وربط المشروع بالأسواق.

ومن المشاريع التي يمكن دعمها:

*** وحدات صغيرة لتحويل المنتجات الزراعية.**

*** خدمات صيانة الآلات والمعدات.**

*** تركيب أنظمة الطاقة الشمسية.**

*** شركات النقل القروي.**

*** منصات تسويق المنتجات المحلية.**

*** ورشات الصناعة التقليدية.**

*** خدمات الإصلاح والبناء.**

*** مشاريع السياحة البيئية.**

*** خدمات رقمية للشركات والإدارات.**

*** مشاريع تربية المواشي وفق ضوابط الاستدامة.**

*** إنتاج الأعلاف والمنتجات الزراعية الملائمة للموارد المائية.**

ويُشجع تأسيس المقاولات الجماعية عندما يتيح تجميع الموارد وتقاسم التكاليف رفع فرص النجاح.

المادة الثالثة عشرة: إنشاء حاضنات أعمال في المدن القروية

يُقترح إحداث حاضنات للمقاولات في المراكز القروية الكبرى، توفر فضاءات للعمل والتدريب والاجتماعات والإنترنت والخدمات الإدارية.

وتساعد هذه الحاضنات الشباب على تطوير الأفكار وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، كما تربطهم بالجامعات ومؤسسات التكوين والمستثمرين والمقاولات القائمة.

وتُعطى الأولوية للمشاريع التي تعالج مشاكل واقعية في العالم القروي، مثل نقص التخزين، وصعوبة نقل المنتجات، وضياع المياه، وارتفاع تكاليف الطاقة، وضعف التسويق.

كما يُشجع العمل عن بُعد من خلال إنشاء فضاءات عمل مشتركة، حتى يتمكن الشباب من تقديم خدمات رقمية لشركات مغربية وأجنبية دون الحاجة إلى الانتقال الدائم إلى المدن الكبرى.

المادة الرابعة عشرة: إحداث مسار للتكوين المهني مرتبط باحتياجات الاقتصاد القروي

تُطور برامج التكوين المهني لتواكب فرص العمل التي ستنشأ عن المدن القروية الذكية.

وتشمل التخصصات المقترحة:

* الصناعات الغذائية.

* الصيانة الصناعية.

* الميكانيك الزراعي.

* الكهرباء والطاقة الشمسية.

* شبكات الماء والتطهير.

* البناء المستدام.

* السياحة والفندقة.

* التسويق الرقمي.

* التجارة الإلكترونية.

* اللوجستيك والتخزين.

*** إدارة التعاونيات والمقاولات.**

*** استعمال الذكاء الاصطناعي في الزراعة.**

ويُشترط أن ترتبط البرامج بحاجات المقاولات المحلية، مع تنظيم تدريبات ميدانية وتوفير شهادات مهنية معترف بها وفق الأنظمة المعتمدة.

الباب السادس: ربط المدن بالقرى وإنشاء منظومة نقل ذكية ومستدامة

المادة الخامسة عشرة: إحداث شبكة للنقل القروي المنتظم

يُقترح إنشاء شبكة متكاملة للنقل تربط القرى بالمراكز القروية والمدن المجاورة ومحطات القطارات والحافلات والمطارات عند الاقتضاء.

وتعتمد الشبكة على دراسة تنقل السكان الفعلي، بما يشمل التلاميذ والطلبة والعمال والمرضى والفلاحين والتجار والسياح.

وتشمل التدابير:

* توفير حافلات منتظمة بين القرى والمراكز القروية.

* ربط القرى بالمدن القريبة عبر خطوط ذات مواعيد واضحة.

* إنشاء محطات آمنة ومجهزة بمعلومات الرحلات.

* تطوير خطوط صغيرة تخدم الدواوير المتباعدة.

* اعتماد وسائل نقل مناسبة للطرق الجبلية والمناطق الوعرة.

* توفير أسعار اجتماعية للفئات التي تحتاج إلى دعم، وفق معايير واضحة.

* ربط النقل القروي بمواعيد الأسواق الأسبوعية والمراكز الصحية والمؤسسات التعليمية.

* إنشاء خدمات لنقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق ومراكز التصنيع.

ويجب أن يكون النقل منتظماً وموثوقاً، لا مجرد حافلات تعمل بصورة متقطعة أو موسمية.

المادة السادسة عشرة: إنشاء نقل ذكي حسب الطلب في المناطق المتفرقة

في القرى التي يصعب فيها تشغيل حافلات كبيرة طوال اليوم بسبب تباعد السكان، يُعتمد نموذج النقل حسب الطلب.

ويقوم هذا النموذج على حجز الرحلات عبر تطبيقات الهاتف أو الاتصال الهاتفي أو مكاتب محلية، ثم تنظيم المسارات وفق وجهات الركاب ومواعيدهم.

وتتولى منصة رقمية تنسيق الرحلات، وتحديد المركبات المتاحة، وتقليل المسافات التي تقطعها السيارات فارغة.

ويمكن أن يشمل النظام سيارات جماعية صغيرة وحافلات مصغرة ومركبات ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع الالتزام بالتراخيص والتأمين وشروط السلامة.

ويُراعى ألا يؤدي استعمال التطبيقات إلى إقصاء كبار السن أو الأشخاص الذين لا يملكون هواتف ذكية؛ لذلك تُوفر وسائل الحجز التقليدية أيضاً.

المادة السابعة عشرة: تطوير النقل المستدام باستعمال الطاقة النظيفة

يُشجع تدريجياً إدخال الحافلات الكهربائية أو المركبات ذات الانبعاثات المنخفضة في الخطوط التي تسمح ظروفها التشغيلية بذلك.

وتُجهز محطات النقل ومراكز الصيانة، عند الحاجة، بنقاط للشحن الكهربائي، مع دراسة كلفة البطاريات ومدى المركبات وخصائص الطرق والمسافات اليومية.

كما يُشجع استعمال الطاقة الشمسية في إنارة المحطات وتشغيل بعض التجهيزات، مع اعتماد وسائل نقل ملائمة للتضاريس الجبلية والمناخ المحلي.

ويجب ألا يتم شراء مركبات كهربائية دون التأكد من توفر الصيانة وقطع الغيار والشحن والقدرة على تشغيلها بصورة اقتصادية.

المادة الثامنة عشرة: إنشاء مراكز لوجستية لنقل المنتجات القروية

يُقترح إنشاء مراكز لوجستية قرب المدن القروية الكبرى، تربط بين الفلاحين والتعاونيات والمصانع والأسواق الحضرية.

وتضم هذه المراكز مستودعات، ومرافق للتبريد، ومناطق للشحن والتفريغ، وخدمات لتجميع الطلبات وتوزيع المنتجات.

كما تُعتمد منصة رقمية لتنسيق النقل، تسمح للمزارعين بتجميع الشحنات وتقاسم تكاليف النقل وتحديد مواعيد التسليم.

ويساهم ذلك في تقليل ضياع الفواكه والخضروات، وتسهيل وصول المنتجات الطازجة إلى الأسواق، وتطوير التجارة بين القرى والمدن.

الباب السابع: تطوير السياحة القروية والفندقة والاستثمار السياحي

المادة التاسعة عشرة: إنشاء أقطاب سياحية قروية متكاملة

يُقترح إنشاء أقطاب سياحية في القرى التي تمتلك مؤهلات طبيعية أو ثقافية أو تاريخية، مثل المناطق الجبلية والغابات والواحات والقرى الساحلية والمنتجعات الطبيعية والمناطق المعروفة بالمنتجات التقليدية.

ولا يقتصر المشروع على استقبال الزوار، بل يهدف إلى إنشاء اقتصاد سياحي متكامل يوفر فرص العمل للفنادق والمطاعم والنقل والمرشدين والحرفيين والفلاحين.

ويشمل البرنامج:

*** تهيئة المراكز القروية السياحية.**

*** تحسين الطرق والإشارات والتشوير.**

*** تطوير مسارات المشي والرياضة والطبيعة.**

*** ترميم المباني التاريخية ذات القيمة.**

*** إنشاء أسواق للمنتجات المحلية.**

*** تنظيم الأنشطة الثقافية والمهرجانات وفق خصوصية المنطقة.**

* توفير خدمات النظافة والسلامة والإنقاذ.

* تطوير منصات للحجز والتعريف بالوجهات.

* تدريب السكان على استقبال الزوار وتقديم الخدمات.

* حماية المواقع الطبيعية من البناء العشوائي والتلوث.

ويُعتمد نموذج سياحي يحترم قدرة المنطقة على استقبال الزوار، ويحافظ على المياه والبيئة، ويضمن استفادة السكان المحليين من المداخيل.

المادة العشرون: تشجيع إنشاء فنادق قروية عالية الجودة

يُطلق برنامج لجذب الاستثمارات إلى الإقامة السياحية القروية، بما يشمل الفنادق والمنتجعات الصغيرة والنزل البيئية وبيوت الضيافة المرخصة.

ويمكن إنشاء فنادق قوية من حيث الجودة والخدمات في المناطق التي يتوفر فيها طلب سياحي مستدام، مع تجنب بناء منشآت ضخمة في

مناطق لا تتحمل بنيتها التحتية أو مواردها المائية هذا الحجم من الاستثمار.

وتتضمن مواصفات المشاريع السياحية:

*** غرف مريحة وتجهيزات صحية مطابقة للمعايير.**

*** مطاعم تقدم المنتجات المحلية وفق معايير السلامة الغذائية.**

*** مرافق للرياضة والاستجمام بحسب طبيعة الوجهة.**

*** اتصال رقمي جيد وخدمات للحجز الإلكتروني.**

*** استعمال الطاقة المتجددة وترشيد المياه.**

*** تدبير مسؤول للنفايات ومياه الصرف.**

*** توفير فرص التدريب والتشغيل للسكان المحليين.**

*** احترام المعمار المحلي والمناظر الطبيعية.**

*** تسهيل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة حيث تسمح طبيعة المنشأة.**

*** اعتماد معايير واضحة للجودة والسلامة وخدمة الزبائن.**

ويُشجع المستثمرون على إقامة شراكات مع التعاونيات المحلية لتوفير الأغذية والحرف اليدوية والأنشطة السياحية، حتى لا تبقى الأرباح محصورة في الخدمات الفندقية وحدها.

المادة الحادية والعشرون: إحداث صندوق للاستثمار السياحي القروي

يُقترح إحداث آلية لتمويل المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة، مع إمكانية إشراك المؤسسات المالية والمستثمرين والبرامج العمومية.

ويُوجه الدعم إلى المشاريع التي تثبت قدرتها على خلق فرص عمل محلية، وتنويع الاقتصاد، والحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية.

ويشمل التمويل المحتمل تجديد بيوت الضيافة، وإنشاء النزل البيئية، وتطوير المطاعم المحلية، وتحسين مرافق الاستقبال، وتدريب العاملين، وإنشاء منصات التسويق والحجز.

وتُربط الامتيازات الاستثمارية بالنتائج الفعلية، مثل التشغيل المحلي، وجودة الخدمات، والالتزام البيئي، والاستمرارية الاقتصادية، وليس بمجرد بناء منشأة سياحية.

المادة الثانية والعشرون: ربط السياحة القروية بالمدن والأسواق الوطنية والدولية

تُحدث برامج للترويج للوجهات القروية، تجمع بين الإقامة السياحية والأنشطة الزراعية والثقافية والطبيعية.

وتُشجع عروض مثل الإقامة في المزارع، وتجربة جني المنتجات الموسمية، والتعرف على الصناعات التقليدية، ومسارات المشي والجبال، وزيارة الأسواق المحلية.

كما تُربط الوجهات القروية بالمطارات ومحطات القطار والحافلات عبر خدمات نقل سياحية منتظمة أو محجوزة مسبقاً.

ويُشجع التعاون بين الفنادق الحضرية والمنشآت القروية لتطوير رحلات متعددة الوجهات، بما يوزع الحركة السياحية على مناطق أوسع ويزيد مدة إقامة الزوار.

الباب الثامن: خدمات عمومية حديثة في القرى

المادة الثالثة والعشرون: إحداث مراكز صحية قروية متطورة

تُطور المراكز الصحية في المدن القروية لتقدم خدمات الفحص والعلاج الأولي والتشخيص والمتابعة الصحية، مع توفير التجهيزات والموارد البشرية اللازمة بحسب حجم السكان.

وتُربط المراكز بالمستشفيات الجهوية عبر نظام إحالة واضح وخدمات للنقل الصحي.

كما يُشجع استعمال الاستشارات الطبية عن بُعد عندما تكون مناسبة ومأمونة، مع الحفاظ على الفحص المباشر للحالات التي تتطلب ذلك.

ويُقترح تطوير وحدات طبية متنقلة تخدم الدواوير المتباعدة، وتوفر خدمات الفحص والوقاية وتتبع صحة الأم والطفل والفحوصات الأساسية.

المادة الرابعة والعشرون: تطوير التعليم والتكوين في المدن القروية

تُجهز المدارس والمؤسسات التعليمية بالإنترنت والأدوات الرقمية والمختبرات والفضاءات الرياضية، مع ضمان توفر المدرسين والنقل المدرسي والخدمات الأساسية.

ويُقترح إنشاء مؤسسات للتكوين المهني في المراكز القروية الكبرى، مرتبطة بالمقاولات الزراعية والصناعية والسياحية.

كما تُشجع مراكز التكوين المستمر التي تتيح للشباب والعمال والفلاحين تطوير مهاراتهم دون مغادرة مناطقهم.

ويُعتمد النقل المدرسي الآمن، وتُراعى المسافات الطويلة بين الدواوير والمؤسسات التعليمية، بهدف تقليل الانقطاع عن الدراسة.

المادة الخامسة والعشرون: إحداث إدارة عمومية قروية رقمية

تُنشأ مراكز للخدمات الإدارية في المدن القروية، تتيح للمواطنين إنجاز المعاملات الأساسية دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن الكبرى.

وتشمل الخدمات، وفق الاختصاصات القانونية:

*** استخراج الوثائق الإدارية.**

*** تقديم الطلبات والشكايات.**

*** تتبع الملفات.**

*** التسجيل في برامج الدعم.**

*** خدمات المقاولات والتعاونيات.**

*** المواعيد الصحية والإدارية.**

*** الاستفادة من التوجيه القانوني والإداري.**

وتُربط هذه المراكز بالمنصات الحكومية المعتمدة، مع توفير موظفين لمساعدة الأشخاص الذين لا يتقنون استعمال الخدمات الرقمية.

الباب التاسع: المدينة القروية الذكية والاقتصاد الرقمي

المادة السادسة والعشرون: تعميم الإنترنت والخدمات الرقمية

يُعتمد برنامج لتوفير اتصال رقمي موثوق في المدن القروية والقرى التابعة لها، بالتعاون مع شركات الاتصالات والمؤسسات العمومية المختصة.

ويشمل البرنامج توسيع شبكات الاتصال، وتحسين جودة الإنترنت، وإنشاء فضاءات رقمية عامة في المناطق التي تعاني ضعف التغطية.

كما يُشجع إنشاء مراكز للعمل عن بُعد، وتطوير الخدمات الرقمية، وتكوين الشباب في البرمجة والتصميم والتسويق الإلكتروني وخدمات المقاولات.

ويهدف هذا الإجراء إلى جعل الموقع الجغرافي أقل تأثيراً على فرص العمل، وتمكين سكان العالم القروي من الوصول إلى الأسواق الرقمية.

المادة السابعة والعشرون: استعمال الذكاء الاصطناعي في تدبير المدن القروية

يُقترح إدماج أنظمة رقمية لتدبير الخدمات البلدية والقروية، وفق حاجات كل مركز وقدرته المالية والتقنية.

وتشمل الاستخدامات الممكنة:

* مراقبة استهلاك الماء والكهرباء.

* تنظيم جمع النفايات.

* تحسين مسارات النقل.

* مراقبة أعطال الإنارة والطرق.

* متابعة جودة الهواء والمياه عند الحاجة.

* تنظيم الصيانة الوقائية للمرافق.

* تحليل الطلب على الخدمات العمومية.

* التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالفيضانات أو موجات الحرارة.

وتُعتمد هذه التقنيات تدريجياً، مع ضمان حماية البيانات، ووجود إشراف بشري، وتجنب إنشاء أنظمة مكلفة لا تحقق منفعة ملموسة للسكان.

الباب العاشر: حماية البيئة وتحقيق الاستدامة

المادة الثامنة والعشرون: المحافظة على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية

يُعتمد تخطيط ترابي يحمي الأراضي الزراعية الخصبة والغابات والواحات والمراعي والمجاري المائية من التوسع العمراني غير المنظم.

ويُشترط أن تراعي المشاريع السكنية والصناعية والسياحية الموارد المائية المتاحة، والقدرة على معالجة النفايات ومياه الصرف، ومخاطر الفيضانات والانجراف والتصحر.

كما يُشجع التشجير الملائم للمناخ المحلي، واستعمال النباتات قليلة الاستهلاك للماء في الفضاءات العامة، وإعادة استعمال المياه المعالجة عندما تسمح المعايير بذلك.

ويُمنع تقديم أي مشروع باعتباره تنمية قروية إذا كان يؤدي إلى تدهور الموارد التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم.

المادة التاسعة والعشرون: تطوير الاقتصاد الدائري في القرى

يُشجع استغلال المخلفات الزراعية والصناعية والغذائية بصورة آمنة ومفيدة اقتصادياً.

ويمكن تطوير مشاريع لإنتاج السماد العضوي من النفايات النباتية المناسبة، وتثمين بعض المخلفات الزراعية، وإعادة تدوير المواد القابلة للاسترجاع، وإنتاج الطاقة من المخلفات التي تسمح خصائصها التقنية والبيئية بذلك.

كما تُشجع وحدات محلية لفرز النفايات وإعادة تدويرها، مع توفير شروط السلامة المهنية وحماية السكان.

ويساهم هذا النموذج في خلق فرص عمل وتقليل التلوث وتحويل جزء من النفايات إلى موارد اقتصادية.

الباب الحادي عشر: الحكامة والتمويل والتنفيذ

المادة الثلاثون: إحداث وكالة أو آلية وطنية لتنسيق المدن القروية الذكية

يُقترح إنشاء آلية وطنية للتنسيق بين القطاعات الحكومية والجهات والجماعات الترابية، دون تكرار الاختصاصات القائمة أو إنشاء هياكل إدارية غير ضرورية.

وتتولى هذه الآلية إعداد المعايير المشتركة، وتحديد الأولويات، وتنسيق التمويل، ومتابعة تنفيذ المشاريع، وتقييم النتائج.

وتعمل بشراكة مع الجماعات الترابية والتعاونيات والمقاولات والجامعات ومؤسسات التكوين والمجتمع المدني.

ويُعتمد مبدأ مشاركة السكان في إعداد المشاريع، حتى تعكس الاستثمارات حاجاتهم الحقيقية ولا تُفرض عليهم تصاميم أو مرافق لا تناسب ظروفهم.

المادة الحادية والثلاثون: تمويل البرنامج عبر شراكات متعددة

تُحدد مصادر التمويل بحسب طبيعة المشروع، ويمكن أن تشمل الميزانية العامة، وبرامج التنمية القروية، والاستثمار الخاص، والتمويلات التنموية، والقروض الخضراء، والشراكات مع المؤسسات المالية.

ويُراعى توزيع الموارد على أساس الحاجة والنتائج المتوقعة، مع تقديم الدعم للمناطق الأقل استفادة من الخدمات والبنية التحتية.

كما يُشجع الاستثمار الخاص في المناطق الصناعية والفندقية واللوجستية، مع حماية حقوق السكان المحليين وضمان الشفافية في تخصيص الأراضي والعقارات.

ويجب أن يخضع كل مشروع لدراسة الجدوى، وأن تتحدد مسبقاً مسؤوليات التشغيل والصيانة، حتى لا تتحول المنشآت الجديدة إلى أصول مهملة بعد انتهاء بنائها.

المادة الثانية والثلاثون: مراحل تنفيذ مشروع المدن القروية الذكية

1

مرحلة التشخيص والاختيار

السنتان الأولى والثانية

جرد القرى والدواوير، وتحديد حاجاتها، واختيار المراكز ذات الأولوية، وإعداد مخططات التعمير والنقل والاستثمار.

2

مرحلة التجهيز الأساسي

من السنة الثانية إلى الرابعة

تحسين الطرق والماء والإنترنت والسكن والمراكز الصحية والأسواق، وإطلاق برامج دعم التعاونيات والشباب.

3

مرحلة الاستثمار والإنتاج

من السنة الرابعة إلى السابعة

إنشاء المناطق الصناعية ومراكز التحويل الفلاحي، وتطوير السياحة، وتوسيع شبكة النقل والخدمات الرقمية.

4

مرحلة التكامل والتعميم

من السنة السابعة إلى العاشرة وما بعدها

توسيع النموذج على أساس نتائج المشاريع التجريبية، وربط الأقطاب القروية بالمدن والجهات والأسواق الوطنية والدولية.

هذه الآجال مقترحة للتخطيط، وتُراجع بحسب الموارد المالية والجاهزية التقنية ونتائج المشاريع التجريبية.

المادة الثالثة والثلاثون: قياس النجاح ومراقبة النتائج

يُعتمد نظام لتقييم النتائج بصورة سنوية، يتضمن مؤشرات واضحة، منها:

*** عدد القرى التي تحسنت فيها خدمات الماء والكهرباء والإنترنت.**

*** عدد المساكن التي جرى تأهيلها.**

*** عدد المقاولات والتعاونيات التي أُنشئت أو توسعت.**

* عدد فرص العمل المستدامة التي تم إحداثها.

* نسبة الشباب المستفيدين من برامج التكوين والتشغيل.

* حجم الاستثمارات الصناعية والفلاحية والسياحية.

* نسبة المنتجات الزراعية التي تُحول محلياً.

* عدد خطوط النقل القروي المنتظمة.

* زمن الوصول إلى المدارس والمراكز الصحية والأسواق.

* عدد الأسرة السياحية الجديدة ونسب استغلالها.

* تطور دخل الأسر والتعاونيات المستفيدة.

* تطور الهجرة القروية المرتبطة بالبحث عن العمل والخدمات.

* مستوى رضا السكان عن جودة المرافق والخدمات.

وتُنشر التقارير للعموم، ويُعاد توجيه التمويل نحو المشاريع التي تحقق نتائج قابلة للقياس، مع تصحيح الاختلالات التي تكشفها المراقبة.

الخاتمة: نحو مغرب تتوزع فيه التنمية بين المدن والقرى

إن تحويل القرى المغربية إلى مدن قروية ذكية ومنتجة ليس مجرد مشروع لتعبيد الطرق أو بناء المساكن، بل هو إصلاح شامل للاقتصاد والمجتمع والمجال.

فالقرية المستقبلية يجب أن تتوفر على سكن جيد، ومدرسة ومركز صحي، وإنترنت سريع، ونقل منتظم، وسوق منظم، وفرص للاستثمار، ومناطق للصناعة والتحويل الفلاحي، ومرافق سياحية، ومؤسسات تساعد الشباب على إنشاء مشاريعهم.

كما يجب أن تصبح التعاونيات قادرة على تصنيع المنتجات وتسويقها، وأن يجد الشباب فرص العمل في مناطقهم، وأن تتمكن النساء القرويات من تطوير مشاريع مستقلة، وأن تصل الاستثمارات إلى المناطق التي لم تستفد بما يكفي من التنمية.

ويقوم نجاح هذا الإصلاح على بناء علاقة تكامل بين المدينة والقرية: المدينة توفر الأسواق والخدمات المتخصصة، والقرية توفر الإنتاج الفلاحي والصناعي والسياحي، وشبكة النقل والاتصال تربط الطرفين في اقتصاد وطني واحد.

والهدف النهائي هو بناء مغرب لا تُقاس فيه جودة الحياة بعنوان السكن في مدينة كبرى، بل بمدى توفر المواطن، أينما كان، على فرص العمل والسكن والخدمات والأمن والكرامة.

إن القرية المغربية ليست فضاءً ينبغي مغادرته بحثاً عن المستقبل، بل يمكن أن تصبح فضاءً لصناعة المستقبل والإنتاج والاستثمار والابتكار.

الفصل: إحداث سجل وطني للشباب الحاصلين على الشهادات، وضمان الدعم المالي والسكن والتمويل لإنشاء المشاريع إلى حين الاندماج في سوق الشغل

مقدمة: بناء منظومة وطنية تضمن كرامة الشباب وتستثمر في كفاءاتهم

يهدف هذا الإصلاح إلى إحداث منظومة وطنية متكاملة لدعم الشباب المغربي الحاصل على الشهادات الجامعية وشهادات التكوين المهني، ومساعدتهم على الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة الاستقلال المالي والمهني، من خلال توفير الدعم المالي المؤقت، وتسهيل الحصول على السكن، وتمويل المشاريع، وتطوير التكوين التطبيقي، وربط الكفاءات بفرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص.

ينطلق هذا المشروع من اعتبار الشباب ثروة وطنية وقوة أساسية لبناء الاقتصاد المغربي، وأن الاستثمار في تعليمهم وتكوينهم يجب أن يتبعه نظام فعال يساعدهم على استثمار معارفهم ومهاراتهم في سوق الشغل، سواء من خلال التوظيف أو المقاولة أو العمل الحر أو التعاونيات أو المشاريع الابتكارية.

ويهدف هذا الإصلاح إلى الحد من الفترات الطويلة التي يقضيها الشباب بعد التخرج في البحث عن عمل دون دخل مستقر، وما يرافق ذلك من صعوبات في أداء مصاريف الحياة، واستئجار السكن، وتكوين أسرة، وإنشاء مشروع، أو الاستمرار في تطوير المهارات المهنية.

ويُقترح اعتماد مبدأ وطني يقوم على أن الدولة لا تضمن وظيفة فورية لكل خريج بمجرد حصوله على الشهادة، ولكنها تضمن وجود منظومة دعم عادلة وشفافة تتيح له الاستفادة من التوجيه والتكوين والفرص المهنية والمساعدة المالية المؤقتة والسكن الملائم والتمويل، وفق معايير الاستحقاق والإمكانات الاقتصادية والميزانية المتاحة.

إحداث سجل وطني موحد للشباب الحاصلين على الشهادات

يُحدث سجل وطني رقمي للشباب الحاصلين على الشهادات الجامعية والمهنية، تحت اسم «السجل الوطني للكفاءات والشباب الباحثين عن الشغل»، ويكون منصة مرجعية لتنظيم برامج الدعم والتشغيل والتكوين وتمويل المشاريع.

ويهدف السجل إلى الانتقال من التدبير المتفرق لملفات الشباب إلى منظومة موحدة تتيح معرفة عدد الباحثين عن العمل، وتخصصاتهم، ومؤهلاتهم، ومناطق إقامتهم على مستوى مناسب من الدقة، وخبراتهم العملية، والتكوينات التي يحتاجون إليها، وطبيعة الفرص التي يمكن أن تناسبهم.

ويشمل السجل الشباب الحاصلين على الإجازة والماستر والدكتوراه والشهادات المهنية والتقنية، إضافة إلى خريجي مؤسسات التكوين المهني، مع احترام اختلاف احتياجات كل فئة ومستوى تأهيلها.

ويتيح التسجيل للشاب إنشاء ملف مهني رقمي يتضمن الشهادة والتخصص والمهارات والخبرات والتداريب واللغات التي يتقنها، ونوع العمل الذي يبحث عنه، والجهة التي يفضل العمل فيها، واستعداده للانتقال إلى جهة أخرى إذا توفرت له شروط مناسبة.

ويُعتمد نظام للتحقق من الشهادات والمعلومات المهنية بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية والتكوينية المختصة، مع السماح بتصحيح البيانات والاعتراض على أي خطأ في الملف.

ولا يُشترط على الشاب التنقل المتكرر بين الإدارات أو تقديم الوثيقة نفسها مرات عديدة، بل تُستعمل البيانات التي يمكن التحقق منها إلكترونياً، مع احترام القوانين المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

إحداث منصة وطنية موحدة للبحث عن العمل

يُربط السجل الوطني بمنصة رقمية للتشغيل تجمع عروض العمل والتداريب والتكوينات وفرص التوظيف والمباريات العمومية وعروض المقاولات الخاصة.

وتتيح المنصة للشركات والمؤسسات نشر احتياجاتها من الكفاءات، وتحديد التخصصات المطلوبة والمهارات والأجور وشروط العمل ومكانه، حتى يتمكن الشباب من الاطلاع على الفرص والتقدم إليها بسهولة.

وتعمل المنصة على مطابقة مؤهلات الباحثين عن العمل مع الوظائف المتاحة، مع إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي لاقتراح الفرص المناسبة، وتحديد المهارات التي يحتاج الشاب إلى تطويرها.

ويجب ألا يتحول الذكاء الاصطناعي إلى أداة للإقصاء الآلي، بل يُستخدم للمساعدة على التوجيه، مع توفير مراجعة بشرية وحق الاعتراض، ومنع التمييز بسبب الجنس أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي أو غيرها من الخصائص المحمية قانوناً.

كما تُحدث لوحة متابعة شخصية تتيح لكل شاب معرفة حالة طلباته، ومواعيد المقابلات، والتكوينات المقترحة، والبرامج التي يمكنه الاستفادة منها، والوثائق المطلوبة عند الضرورة.

وتُتاح المنصة عبر الهاتف والحاسوب ومراكز الخدمات العمومية، مع توفير المساعدة الحضورية للشباب الذين لا يتوفرون على اتصال جيد بالإنترنت أو يواجهون صعوبة في استعمال الخدمات الرقمية.

إحداث دعم مالي مؤقت للشباب الباحثين عن العمل

يُقترح إحداث برنامج وطني للدعم المالي المؤقت للشباب الحاصلين على الشهادات الذين يبحثون بجدية عن العمل ولا يتوفرون على دخل كافٍ لتغطية احتياجاتهم الأساسية.

ويهدف هذا الدعم إلى مساعدة الشباب على الاستمرار في البحث عن فرصة مناسبة، وتغطية جزء من مصاريف النقل والاتصال والسكن والتغذية والتكوين، بدل اضطرارهم إلى قبول ظروف غير مناسبة بسبب انعدام الموارد المالية.

ويُحدد مبلغ الدعم وفق دراسة لتكاليف المعيشة والقدرة المالية للدولة، مع اعتماد معايير واضحة تراعي الوضعية الاجتماعية، ووجود دخل آخر، والإعاقة، والالتزامات الأسرية، والجهة التي يقيم فيها المستفيد.

ويُقترح أن يكون الدعم مؤقتاً وقابلاً للمراجعة، وأن يُصرف خلال مدة محددة يمكن تمديدها في حالات الاستحقاق وفق ضوابط معلنة.

ويشمل البرنامج الإجراءات التالية:

- تسجيل المستفيد في السجل الوطني للكفاءات والباحثين عن الشغل.
- التحقق من استيفاء شروط الاستحقاق بصورة مبسطة.
- صرف الدعم عبر حساب بنكي أو وسيلة أداء آمنة.
- تمكين المستفيد من معرفة تاريخ الصرف والمبالغ المستحقة.
- توفير آلية للاعتراض على رفض الطلب.
- مراجعة الوضعية عند الحصول على وظيفة أو دخل جديد.
- حماية المستفيد من المطالبات غير المبررة باسترجاع مبالغ صُرفت وفق الشروط القانونية.

- إتاحة تمديد الدعم للحالات الاجتماعية الصعبة وفق تقييم فردي.

ويجب ألا يُعامل الدعم المالي باعتباره عقوبة أو وسيلة للضغط على الشباب لقبول أي وظيفة مهما كانت ظروفها، بل باعتباره أداة انتقالية تساعدهم على الوصول إلى عمل لائق ومستدام.

وفي المقابل، يُشجع المستفيدون على المشاركة في برامج التوجيه المهني والتكوين والتداريب والمقابلات المناسبة، مع مراعاة تخصصاتهم وظروفهم الصحية والاجتماعية وبعد فرص العمل عن أماكن إقامتهم.

إحداث مسار وطني للتشغيل حسب التخصص

يُقترح إنشاء مسارات مهنية متخصصة للخريجين، حتى لا يبقى السجل الوطني مجرد قاعدة بيانات لا ترتبط بفرص تشغيل فعلية.

ويُقسم المسار إلى مراحل تبدأ بتقييم المؤهلات، ثم تحديد المهارات المطلوبة في السوق، ثم التكوين التطبيقي عند الحاجة، وربط المستفيد بالمقاولات والمؤسسات التي تبحث عن كفاءات.

ويشمل البرنامج خريجي الهندسة والطب والتمريض والتعليم والاقتصاد والتدبير والقانون والإعلاميات والعلوم والتقنيات والزراعة والصناعة والخدمات، إلى جانب خريجي التكوين المهني.

وتُنجز دراسات دورية لتحديد التخصصات التي تعرف خصاصاً في اليد العاملة، والتخصصات التي تعاني فائضاً في عدد الخريجين مقارنة بالفرص المتاحة.

وتُستعمل هذه الدراسات لتوجيه برامج التكوين الجديدة، وتشجيع المقاولات على الاستثمار في القطاعات التي تحتاج إلى كفاءات، ومساعدة الشباب على اكتساب مهارات إضافية ترفع فرص توظيفهم.

ولا ينبغي إجبار الخريج على التخلي عن تخصصه لمجرد صعوبة العثور على عمل، بل يجب توفير فرص لإعادة التأهيل والتخصص الإضافي والتدريب العملي، مع توسيع فرص التشغيل المرتبطة بالشهادات نفسها.

إحداث برنامج وطني للتداريب المهنية المؤدى عنها

يُقترح إحداث برنامج للتدريب المهني المؤدى عنه، يربط الشباب حديثي التخرج بالمقاولات والمؤسسات العمومية والخاصة، ويتيح لهم اكتساب الخبرة التي يطلبها المشغلون عادة عند التوظيف.

ويتم الاتفاق مسبقاً على مدة التدريب ومهامه والتعويض المالي وشروط السلامة والتأطير، مع منع استخدام المتدربين لتعويض الموظفين بصورة دائمة أو تشغيلهم دون احترام الحقوق القانونية.

وتُشجع المقاولات على استقبال الخريجين من خلال مساهمات تحفيزية مرتبطة بالتدريب الفعلي وجودته، وتوفير التأطير المهني، وإمكانية الانتقال إلى عقد عمل عند توفر الحاجة واستيفاء الشروط.

ويُعطى اهتمام خاص للشباب الذين لم يسبق لهم العمل، والخريجين القادمين من المناطق القروية، والأشخاص الذين يواجهون صعوبات في الولوج إلى فرص التدريب.

كما تُحدث منصة لتقييم جودة التداريب، تسمح للمستفيدين بتقديم ملاحظاتهم حول ظروف العمل والتأطير ومدى الاستفادة المهنية.

إحداث برنامج وطني للسكن الميسر للشباب الخريجين

يُقترح إطلاق برنامج للسكن الميسر للشباب الحاصلين على الشهادات والباحثين عن العمل أو الذين بدأوا حياتهم المهنية بأجور محدودة.

ويهدف البرنامج إلى معالجة إحدى أكبر العقبات التي تواجه الشباب، وهي صعوبة الجمع بين مصاريف الكراء والنقل والتغذية والتكوين خلال السنوات الأولى بعد التخرج.

ويشمل البرنامج عدة حلول متكاملة، بدل الاعتماد على نموذج واحد لا يناسب جميع المستفيدين.

ويتمثل الحل الأول في إنشاء مساكن مخصصة للكراء بأسعار مناسبة قرب الجامعات ومراكز التكوين والمناطق الصناعية والمراكز الاقتصادية ومحطات النقل.

أما الحل الثاني فيقوم على دعم جزء من كلفة الكراء للشباب المستحقين خلال فترة انتقالية، وفق سقف مالي واضح ومدة محددة، مع مراعاة تكاليف السكن في مختلف الجهات.

ويتمثل الحل الثالث في إحداث مساكن مشتركة جيدة التجهيز للشباب الذين يفضلون تقاسم تكاليف السكن، مع احترام الخصوصية والسلامة والكرامة.

أما الحل الرابع فيقوم على تطوير برامج للادخار السكني والقروض الميسرة لاقتناء مسكن أول، عندما تسمح الوضعية المالية للمستفيد بذلك.

ويُشجع كذلك تطوير مشاريع سكنية في المدن المتوسطة والمراكز القروية الذكية، حتى يتمكن الشباب من العمل والسكن بالقرب من فرص التشغيل الجديدة دون تحمل تكاليف مرتفعة في المدن الكبرى.

ويجب أن تخضع هذه المشاريع لمعايير الجودة والسلامة والقرب من الخدمات والنقل، مع منع المضاربة في الوحدات المدعمة وضمان شفافية شروط الاستفادة.

إحداث سجل وطني لطلبات السكن والدعم السكني للشباب

يُربط برنامج السكن بالسجل الوطني للكفاءات والباحثين عن الشغل، مع إنشاء ملف مستقل لطلبات السكن يوضح الوضعية الاجتماعية والمهنية للمستفيد واحتياجاته.

ويتيح النظام تتبع الطلبات ومعرفة مراحل المعالجة والأسباب القانونية للقبول أو الرفض، مع إمكانية تحديث المعلومات عند تغير وضعية الشاب.

وتُحدد الأولوية وفق معايير معلنة، مثل مستوى الدخل، وغياب مسكن مناسب، والوضعية الأسرية، والإعاقة، والبعد عن فرص العمل، وصعوبة الوصول إلى السكن في المنطقة المعنية.

ولا يُحرم الشباب من الدعم لمجرد حصولهم على فرصة عمل جديدة إذا كانت أجورهم لا تزال غير كافية لتغطية مصاريف السكن، بل تُراجع الاستفادة وفق مستويات دخل متدرجة تمنع الانقطاع المفاجئ للمساعدة.

إحداث برنامج للقروض الميسرة لتمويل مشاريع الشباب

يُقترح إحداث برنامج وطني لتمويل المقاولات والمشاريع التي ينشئها الشباب الحاصلون على الشهادات، سواء كانت مشاريع فردية أو جماعية أو تعاونيات أو شركات ناشئة.

ويستهدف البرنامج تحويل الكفاءات الجامعية والمهنية إلى مشاريع اقتصادية قادرة على خلق القيمة وفرص العمل، خصوصاً في القطاعات التي تحتاج إلى تطوير داخل المغرب.

ويشمل التمويل مشاريع الصناعة والخدمات والتكنولوجيا والزراعة والصناعات الغذائية والطاقة المتجددة والنقل واللوجستيك والسياحة والصناعات التقليدية والخدمات الصحية والتعليمية وفق القوانين المنظمة لكل نشاط.

وتتضمن آلية التمويل عدة أدوات، منها القروض الميسرة، والضمانات الجزئية للقروض، ومنح الاستثمار للمشاريع المؤهلة، والتمويل المشترك مع المؤسسات المالية، وبرامج المواكبة التقنية والإدارية.

ويُراعى اختلاف احتياجات المشاريع؛ فالمقاولة الصناعية قد تحتاج إلى معدات ومقر وتجهيزات، بينما يحتاج المشروع الرقمي إلى تطوير منتج

وبرمجيات وتسويق، وقد تحتاج التعاونية إلى وسائل التخزين والتوضيب والنقل.

ويجب أن يكون التمويل مرتبطاً بدراسة جدوى واقعية، لا بمجرد تقديم شهادة جامعية أو فكرة عامة، حتى لا يتحمل الشباب ديوناً تفوق قدرتهم على السداد.

إنشاء صندوق وطني لتمويل مشاريع الشباب

يُقترح إنشاء صندوق متخصص في دعم المشاريع التي ينشئها الشباب، بالشراكة مع المؤسسات المالية ومؤسسات الاستثمار والجهات وبرامج التنمية الاقتصادية.

وتُحدد مهام الصندوق في تمويل المشاريع المؤهلة، وتقديم ضمانات للقروض، ومساعدة الشباب على إعداد خطط العمل، وتسهيل الوصول إلى الخبراء والمحاسبين والمستشارين القانونيين، وربط المشاريع بالأسواق.

ويُعطى اهتمام خاص للمشاريع التي توفر فرص عمل إضافية، وتستفيد من الموارد المحلية، وتساهم في التنمية القروية، وتقدم منتجات أو خدمات يحتاج إليها السوق.

كما يُشجع تمويل المشاريع التي يقودها الشباب في المناطق التي تعاني نقصاً في الاستثمارات، مع مراعاة اختلاف الفرص الاقتصادية بين الجهات.

وتُعتمد قواعد للشفافية في منح التمويلات، تشمل نشر شروط الاستفادة وآجال دراسة الملفات ومعايير التقييم، وتوفير حق الاعتراض، ومراقبة تضارب المصالح.

ولا يُشترط أن يتحمل الشاب وحده جميع مخاطر المشروع؛ إذ يمكن اعتماد ضمانات جزئية أو فترات سماح أو تمويل تدريجي، وفق طبيعة النشاط وقدرة المشروع على توليد الدخل.

اعتماد فترة سماح في سداد القروض

يُقترح السماح للمشاريع المؤهلة بالاستفادة من فترة سماح قبل بدء سداد أصل القرض، بحسب طبيعة المشروع والمدة اللازمة لبدء النشاط وتحقيق الإيرادات.

فالمشروع الصناعي قد يحتاج إلى وقت لتجهيز المعدات والحصول على التراخيص، بينما قد يحتاج المشروع الزراعي إلى موسم إنتاج كامل، وقد يحتاج المشروع الرقمي إلى فترة لتطوير المنتج والوصول إلى العملاء.

وتُحدد شروط فترة السماح مسبقاً في عقد التمويل، مع توضيح ما إذا كانت الفوائد أو التكاليف الأخرى مستحقة خلالها، منعاً لأي التباس.

كما يمكن اعتماد جدول سداد مرن يتناسب مع التدفقات المالية للمشروع، دون إعفاءات عشوائية أو تمييز بين المستفيدين.

ويُسمح بإعادة جدولة الديون في حالات التعثر المبرر، وفق تقييم مالي واضح، مع تقديم المواكبة اللازمة لتصحيح مسار المشروع قبل اللجوء إلى الإجراءات القانونية.

إحداث مراكز لمواكبة مشاريع الشباب

لا يقتصر الإصلاح على منح القروض، لأن التمويل وحده لا يضمن نجاح المشروع. لذلك يُقترح إنشاء مراكز جهوية ومحلية لمواكبة الشباب منذ مرحلة الفكرة إلى مرحلة الاستقرار التجاري.

وتقدم هذه المراكز خدمات دراسة السوق، وإعداد خطط العمل، وتحديد التكاليف، والتسجيل القانوني، والمحاسبة، والتسويق، والتدبير المالي، والتفاوض مع الموردين والعملاء.

كما تساعد أصحاب المشاريع على اختيار الشكل القانوني المناسب، وتجنب الأخطاء المحاسبية، واحترام الالتزامات الضريبية والاجتماعية، وتطوير مهارات إدارة المقاولات.

ويُخصص مسار خاص للمشاريع التي تواجه صعوبات بعد انطلاقها، من خلال التشخيص المبكر للمشاكل وتقديم حلول عملية قبل تراكم الديون.

ويُقترح ربط مراكز المواكبة بالجامعات ومؤسسات التكوين المهني والغرف المهنية والتعاونيات والمقاولات القائمة، حتى يستفيد الشباب من الخبرة العملية والعلاقات الاقتصادية.

دعم المقاولات التي توظف الشباب الخريجين

يُقترح تطوير حوافز مؤقتة للمقاولات التي تنشئ مناصب شغل حقيقية للشباب الباحثين عن العمل، وفق شروط قانونية واضحة.

ويمكن أن تشمل الحوافز مساهمات محددة في كلفة التدريب، أو دعم جزء من الأجور خلال فترة إدماج مهنية، أو ضمانات لتمويل التوسع لدى المقاولات التي تثبت قدرتها على خلق فرص عمل مستدامة.

ويُشترط أن تكون المناصب المحدثة حقيقية، وأن تحترم الأجور والحقوق القانونية وشروط السلامة، وألا تُستخدم الإعانات لتعويض عمال موجودين بعمال مدعومين لفترات قصيرة.

كما تُراجع الحوافز بعد مدة محددة، للتأكد من أن الدعم أدى إلى زيادة صافية في التشغيل، وليس فقط إلى تغيير شكلي في وضعية المستخدمين.

ويُعطى اهتمام خاص للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، لأنها قد تحتاج إلى دعم تقني ومالي حتى تتمكن من تشغيل خريجين جدد وتوسيع أنشطتها.

إنشاء برنامج لتشغيل الشباب في المناطق القروية

يُربط السجل الوطني للكفاءات ببرامج تنمية القرى والمدن القروية الذكية، بهدف الاستفادة من مهارات الخريجين في تطوير الاقتصاد المحلي.

ويشمل ذلك توظيف مهندسين وتقنيين في مشاريع الماء والطاقة والبنية التحتية، وأطر في التدبير والمحاسبة داخل التعاونيات، ومتخصصين في التسويق الرقمي للمنتجات المحلية، وخبراء في الزراعة الذكية والصناعات الغذائية والسياحة.

ويُشجع الشباب على إنشاء مقاولات في مناطقهم من خلال توفير التمويل والسكن والخدمات الرقمية والربط بالنقل والأسواق.

كما تُدرس إمكانية تقديم مساعدات انتقالية للشباب الذين ينتقلون إلى مناطق أخرى للعمل، تشمل جزءاً من تكاليف النقل أو السكن عند استيفاء الشروط.

والهدف هو جعل توزيع الكفاءات أكثر توازناً، وتوفير فرص تنمية في المدن المتوسطة والمراكز القروية، والحد من الضغط على المدن الكبرى.

إحداث نظام للتكوين الإضافي وإعادة التأهيل المهني

يُقترح تمكين الشباب المسجلين من الاستفادة من تكوينات قصيرة ومتوسطة المدة، ترتبط بالمهارات التي يطلبها المشغلون أو يحتاج إليها المشروع الذي يرغب الشاب في إنشائه.

وتشمل هذه التكوينات اللغات المهنية، والمهارات الرقمية، والبرمجة، وتحليل البيانات، وإدارة المشاريع، والمحاسبة، والتسويق، والتقنيات الصناعية، والصيانة، ومهارات التواصل.

ويُعتمد نظام لتقييم أثر التكوين على التشغيل والدخل، حتى لا تتحول البرامج إلى دورات متكررة لا تضيف قيمة مهنية حقيقية.

كما تُشجع الشراكات مع الشركات لتحديد المهارات المطلوبة، وتوفير التدريب العملي، والمساهمة في تصميم البرامج التعليمية والتكوينية.

إحداث حساب مهني رقمي لكل شاب

يُقترح إنشاء حساب مهني رقمي موحد يتيح للشاب الاطلاع على ملفه المهني، وتحديث مهاراته، وإدارة طلبات العمل والتكوين والسكن والدعم والمشاريع من مكان واحد.

ويجب أن تكون لكل خدمة شروط مستقلة ومعلنة، وألا يؤدي التسجيل في منصة واحدة إلى حرمان الشاب من الاستفادة من خدمة أخرى إذا استوفى شروطها.

ويُتاح للمستفيد تتبع طلباته ومعرفة المواعيد والقرارات وأسباب الرفض، وتقديم التظلمات إلكترونياً أو حضورياً.

وتُربط المنصة بالمؤسسات المختصة بقدر الحاجة، مع تطبيق مبدأ الحد الأدنى من البيانات، ومنع الاطلاع غير المصرح به، وعدم بيع البيانات أو استخدامها في أغراض تجارية غير مشروعة.

كما يُقترح إخضاع النظام لعمليات تدقيق دورية تتعلق بالأمن المعلوماتي ودقة البيانات والإنصاف في معالجة الطلبات.

الحكامة والشفافية ومنع الاستغلال

يُعتمد نظام صارم لمراقبة برامج دعم الشباب، لضمان وصول التمويلات والمساعدات إلى مستحقيها، ومنع التلاعب بالملفات أو استغلال المستفيدين.

ويشمل النظام تدقيقاً مالياً مستقلاً، ونشراً دورياً للنتائج الإجمالية، ومراقبة جودة التكوينات والتداريب، وتقييم أثر القروض والمساعدات على التشغيل والدخل.

كما تُحدث آلية للشكايات والتظلمات، تسمح للشباب بالإبلاغ عن التأخر غير المبرر أو طلب الرشوة أو التمييز أو الاستغلال المهني.

ويجب حماية المبلغين من الانتقام، وضمان سرية بياناتهم، والتحقيق في الشكايات وفق الإجراءات القانونية.

ويُراعى في جميع مراحل البرنامج احترام الكرامة الإنسانية، وعدم وصم الشباب بسبب البطالة، وعدم التعامل معهم باعتبارهم عبئاً على الدولة، بل باعتبارهم مواطنين يمتلكون الحق في الفرص العادلة والمساهمة في التنمية.

مراحل تنفيذ الإصلاح

تبدأ المرحلة الأولى بإعداد السجل الوطني، وتحديد شروط الاستفادة، وتقييم أعداد الباحثين عن العمل، ودراسة تكاليف الدعم المالي والسكن والتمويل.

وتتمثل المرحلة الثانية في إطلاق مشاريع تجريبية في جهات مختلفة، تشمل الدعم المالي المؤقت، والسكن الميسر، والتدريب المؤدى عنه، وتمويل المشاريع، مع تقييم النتائج الفعلية.

أما المرحلة الثالثة فتشمل توسيع البرامج التي أثبتت نجاحها، وربطها بمنصات التشغيل والتكوين والتمويل، وتطوير الشراكات مع المقاولات والمؤسسات المالية والجماعات الترابية.

وتتضمن المرحلة الرابعة مراجعة السياسات وفق مؤشرات التشغيل والدخل والسكن واستمرارية المشاريع، وتعديل شروط الدعم كلما ظهرت حاجة إلى ذلك.

ويجب أن يسبق تعميم البرنامج تقييم مالي يحدد عدد المستفيدين المحتملين، والكلفة السنوية، والموارد المستدامة، وأثره على الميزانية، حتى لا تُعلن التزامات تتجاوز الإمكانات الفعلية للدولة.

مؤشرات قياس نجاح البرنامج

يُعتمد نظام سنوي لتقييم النتائج، يشمل عدد الشباب المسجلين، ومدة الانتظار قبل الحصول على فرصة عمل، ونسبة المستفيدين الذين انتقلوا إلى وظائف مستقرة، وعدد المشاريع التي استمرت في النشاط، وحجم التمويلات المستثمرة، ونسبة القروض المسددة وفق العقود، وعدد المستفيدين من السكن الميسر.

كما تُقاس جودة فرص العمل والأجور وظروف التشغيل، وليس عدد العقود وحده، ويُتابع تطور دخل المستفيدين وقدرتهم على الاستقلال المالي.

ويُنشر تقرير سنوي يوضح النتائج والكلفة ومواطن التعثر والإجراءات التصحيحية، مع حماية البيانات الشخصية وعدم الكشف عن هوية المستفيدين.

خاتمة: الانتقال من انتظار الوظيفة إلى بناء مستقبل مهني واقتصادي

يهدف هذا الإصلاح إلى بناء منظومة تجعل الشاب المغربي الحاصل على شهادة قادراً على الانتقال إلى الحياة المهنية بكرامة، دون أن يظل لسنوات عاجزاً عن أداء مصاريف السكن أو تطوير مهاراته أو إنشاء مشروع بسبب غياب الدخل.

ويقوم المشروع على الجمع بين سجل وطني للكفاءات، ومنصة للتشغيل، ودعم مالي مؤقت، وسكن ميسر، وتكوين عملي، وقروض مناسبة للمشاريع، ومواكبة مستمرة للمقاولات الناشئة، وحوافز للتشغيل الحقيقي.

ويجب أن تكون هذه الخدمات مترابطة، لأن القرض دون مواكبة قد يؤدي إلى التعثر، والتكوين دون فرص عمل قد يزيد الإحباط، والسكن دون دخل مستقر قد لا يكون كافياً، والدعم المالي دون سياسة تشغيل فعالة لا يحل المشكلة بصورة دائمة.

إن الهدف النهائي هو بناء منظومة وطنية تمنح الشباب فرصة عادلة للانطلاق، وتساعدهم على اكتساب الخبرة والاستقلال المالي، وتحويل شهاداتهم وأفكارهم إلى إنتاج ومقاولات وخدمات وفرص عمل جديدة.

فالشباب لا يحتاجون فقط إلى وعود بالتشغيل، بل إلى مسار واضح يبدأ من التخرج، ويمر بالدعم والتكوين والسكن والتمويل، وينتهي بالاندماج المهني والاستقلال الاقتصادي والمساهمة في بناء مغرب أكثر إنتاجاً وعدالة.

فصل إحداث محكمة رقمية ذكية بالمغرب وتحديث منظومة العدالة عن بُعد

نحو عدالة مغربية حديثة، سريعة، شفافة وقريبة من المواطن

يهدف هذا الإصلاح إلى إحداث تحول جذري وشامل في منظومة العدالة بالمغرب، من خلال بناء محاكم رقمية ذكية تعتمد على أحدث التقنيات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، وتوفير خدمات قضائية إلكترونية متكاملة تتيح للمواطنين والمقاولات والمحامين الوصول إلى الخدمات القضائية بسهولة وسرعة، دون الحاجة إلى التنقل المتكرر بين المحاكم والإدارات أو الانتظار الطويل أمام المكاتب.

يقوم المشروع على تحديث الإدارة القضائية، وتبسيط المساطر، وتقليص الوثائق الورقية، وتسهيل التواصل بين المواطنين والمحاكم، وتمكين كل شخص من تقديم الطلبات وتتبع الملفات واستخراج الوثائق وأداء الغرامات إلكترونياً، مع ضمان حماية المعطيات الشخصية، واحترام استقلال القضاء، وصيانة حقوق الدفاع، وضمان المحاكمة العادلة.

وتتمثل الرؤية الأساسية لهذا الإصلاح في جعل المواطن قادراً على الاستفادة من معظم الخدمات القضائية من منزله أو مكان عمله، باستعمال الهاتف أو الحاسوب، مع الاحتفاظ بإمكانية الحضور الشخصي عندما تقتضي طبيعة القضية ذلك أو يفرضه القانون.

إحداث منصة وطنية موحدة للمحاكم والخدمات القضائية

يقترح إحداث منصة رقمية وطنية موحدة تربط مختلف المحاكم والإدارات القضائية بالمغرب، وتوفر للمواطن حساباً شخصياً آمناً يمكنه من الوصول إلى الخدمات المرتبطة بملفاته وطلباته ووثائقه القضائية.

تتيح هذه المنصة للمواطن تقديم الطلبات والمراسلات إلكترونياً، وتتبع مراحل معالجة الملفات، ومعرفة مواعيد الجلسات، والتوصل بالإشعارات، وطلب الوثائق والشواهد، والحصول على المعلومات المتعلقة بالإجراءات القانونية، وأداء الرسوم والغرامات التي يمكن أداؤها إلكترونياً.

ويتم ربط المنصة بالأنظمة المعلوماتية المعتمدة لدى الجهات المختصة، وفق القوانين المنظمة لتبادل البيانات، حتى لا يضطر المواطن إلى تقديم معلومات ووثائق سبق أن أدلى بها لإدارة عمومية ويمكن التحقق منها بطريقة قانونية وآمنة.

كما يجب توفير واجهة بسيطة وسهلة الاستعمال، باللغة العربية والأمازيغية والفرنسية، مع إمكانية الاستفادة من خدمات المساعدة الصوتية والنصية، حتى يتمكن كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين ليست لديهم خبرة تقنية من استعمال المنصة دون صعوبة.

ويتعين إحداث مراكز مساعدة رقمية داخل المحاكم والجماعات الترابية ومراكز الخدمات العمومية، لمرافقة المواطنين الذين لا يتوفرون على الإنترنت أو لا يستطيعون إتمام الإجراءات بأنفسهم.

إحداث نظام للمحاكمات والجلسات عن بُعد

يقوم هذا الإصلاح على توسيع استعمال الجلسات القضائية عن بُعد في القضايا والإجراءات التي يسمح بها القانون، مع توفير بنية تقنية مؤمنة تتيح التواصل المباشر بين القاضي والأطراف والمحامين وغيرهم من المشاركين في الجلسة.

ويهدف هذا النظام إلى تقليص التنقلات غير الضرورية، وتخفيف الضغط على المحاكم، وتسهيل مشاركة الأشخاص الذين يقيمون بعيداً عن المحكمة المختصة، وتسريع بعض الإجراءات القضائية، دون المساس بحقوق المتقاضين أو ضمانات المحاكمة العادلة.

وتُجهز المحاكم بقاعات رقمية مزودة بكاميرات وشاشات وأنظمة صوتية آمنة، مع اعتماد وسائل للتحقق من الهوية وحماية الاتصال من الاختراق أو التلاعب.

كما يتم تطوير نظام إلكتروني لإرسال الاستدعاءات والإشعارات وتأكيد التوصل بها، مع تمكين الأطراف من الاطلاع على المواعيد والإجراءات المرتبطة بقضاياهم من خلال حساباتهم الشخصية.

ويجب أن يضمن النظام حق المتقاضي في الاستعانة بمحامٍ، وإمكانية التواصل السري بين المحامي وموكله، واحترام قواعد علنية الجلسات وسريتها بحسب طبيعة القضية، مع مراعاة الحالات التي تستوجب الحضور الشخصي أو تقتضي ضمانات إضافية.

ولا ينبغي أن تتحول المحاكمة عن بُعد إلى وسيلة للحد من حقوق الدفاع أو منع المواطن من التعبير عن موقفه أمام المحكمة، بل يجب أن تكون أداة إضافية لتحسين الولوج إلى العدالة، وفق ضوابط قانونية واضحة.

إحداث سجل وطني رقمي للزواج والطلاق

يقترح إحداث سجل وطني رقمي موحد للحالة الزوجية، يتيح توحيد المعلومات المتعلقة بعقود الزواج والطلاق والتطليق والمقررات

القضائية المؤثرة في الحالة الزوجية، وفق الاختصاصات القانونية للجهات المعنية.

ويهدف هذا السجل إلى تسهيل استخراج الوثائق، وتقليص التنقل بين المحاكم والإدارات، والحد من الأخطاء والتكرار، وتسريع تحيين المعلومات بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

ويمكن للمواطن، من خلال حسابه الشخصي، تقديم طلب للحصول على نسخة من عقد الزواج أو وثيقة الطلاق أو التطليق أو شهادة مرتبطة بحالته الزوجية، متى كانت الخدمة متاحة رقمياً وكان الطلب مستوفياً للشروط القانونية.

كما يسمح النظام بالتحقق من صحة الوثائق الإلكترونية بواسطة رمز تحقق خاص أو توقيع إلكتروني معتمد، بما يحد من التزوير ويسهل استعمال الوثائق لدى الجهات المخولة.

ويجب أن يخضع هذا السجل لمعايير صارمة لحماية الخصوصية، بحيث لا تكون المعلومات المتعلقة بالحياة الزوجية متاحة للعامة، ويقتصر الاطلاع عليها على أصحاب العلاقة والأشخاص والجهات المخولة قانوناً.

كما يجب تسجيل عمليات الاطلاع والتعديل، وتحديد صلاحيات المستخدمين، ووضع آليات لتصحيح الأخطاء والاعتراض على المعلومات غير الصحيحة، حتى يكون السجل وسيلة موثوقة لحماية الحقوق وتسهيل الخدمات، وليس مصدراً جديداً للمخاطر المتعلقة بالمعطيات الشخصية.

إحداث منصة وطنية لطلب المساعدة القضائية دون وثائق ورقية غير ضرورية

يقترح إحداث منصة إلكترونية مبسطة لطلب المساعدة القضائية، تمكن المواطنين الذين لا تسمح لهم ظروفهم المالية بتحمل المصاريف

القضائية من تقديم طلباتهم وتتبعها دون الحاجة إلى التنقل المتكرر أو جمع الوثائق الإدارية التي يمكن الحصول عليها مباشرة من الجهات المختصة.

ويتمكن المواطن من الدخول إلى المنصة باستخدام هويته الرقمية، ثم تحديد نوع القضية والمحكمة المعنية وشرح وضعيته الاجتماعية والمالية، مع تقديم المعلومات الضرورية لدراسة الطلب.

وتتولى المنصة، عند وجود أساس قانوني وصلاحيات مناسبة، التحقق من البيانات المتاحة لدى الإدارات العمومية المعنية، عوض مطالبة المواطن بتقديم شهادات ووثائق يمكن التحقق منها إلكترونياً.

وإذا كانت بعض المعلومات غير متاحة أو تعذر التحقق منها، يتم إشعار المواطن بالوثيقة أو المعلومة الضرورية فقط، مع توضيح سبب طلبها، وتوفير إمكانية تقديمها إلكترونياً.

وتحال الطلبات إلى الجهات المختصة لدراستها واتخاذ القرار وفق الشروط القانونية المعمول بها، ويمكن استعمال الذكاء الاصطناعي لتنظيم الملفات والتحقق الأولي من اكتمال البيانات، دون أن يحل محل الجهة المخولة باتخاذ القرار.

ويتم إشعار المواطن بنتيجة الطلب إلكترونياً، مع توضيح أسباب الرفض عند الاقتضاء وبيان طرق التظلم المتاحة قانوناً.

كما ينبغي وضع مسار سريع لمعالجة الطلبات المستعجلة، وتوفير المساعدة البشرية للأشخاص الذين يواجهون صعوبات في استعمال المنصة، حتى لا يؤدي التحول الرقمي إلى حرمان أي مواطن من حقه في الوصول إلى العدالة.

إحداث منصة وطنية لطلب الوثائق والمراسلات القضائية

يقترح إحداث منصة رقمية خاصة بطلب الوثائق والمراسلات القضائية، تتيح للمواطن والمحامي، كل بحسب صفته وصلاحياته، تقديم الطلبات

إلى كتابة الضبط وتتبعها دون الحاجة إلى الحضور الشخصي في كل مرة.

وتشمل هذه الخدمة طلب نسخ من الأحكام والقرارات القضائية، ونسخ محاضر الجلسات والمحاضر الأخرى التي يسمح القانون بتسليمها، ونسخ الوثائق الموجودة بالملفات القضائية، والشواهد القضائية، والنسخ التنفيذية عند استيفاء الشروط القانونية.

كما تتيح المنصة تقديم طلبات تصحيح الأخطاء المادية، وطلب الاطلاع على الملفات، وإرسال المراسلات إلى المصالح المختصة، وتتبع مراحل معالجة الطلبات، والتوصل بإشعارات عند جاهزية الوثائق.

ويتمكن المواطن من اختيار المحكمة المعنية ونوع الوثيقة المطلوبة، وإدخال رقم الملف أو البيانات اللازمة للتعرف عليه، ثم متابعة الطلب من خلال رقم مرجعي خاص.

وعند قبول الطلب، يتم توفير الوثيقة إلكترونياً متى كان ذلك مسموحاً به، مع اعتماد وسائل موثوقة للتحقق من صحتها، مثل التوقيع الإلكتروني أو رمز التحقق، بحسب طبيعة الوثيقة والإطار القانوني المنظم لها.

أما الوثائق التي تتطلب إجراءات خاصة أو لا يمكن تسليمها إلكترونياً، فيتم توضيح ذلك للمواطن وتحديد طريقة الحصول عليها، مع تجنب مطالبة الشخص بالتنقل دون ضرورة.

ويجب أن تمنع المنصة تسليم المحاضر والوثائق السرية أو المعطيات الشخصية إلى أشخاص غير مخولين، وأن تتحقق من صفة مقدم الطلب قبل السماح له بالاطلاع أو التحميل.

إحداث نظام رقمي لاستخلاص الغرامات القضائية عن بُعد

يقترح إحداث نظام وطني لاستخلاص الغرامات والمبالغ القضائية المستحقة إلكترونياً، بالتنسيق مع الجهات القضائية والمالية المختصة،

حتى يتمكن المواطن من أداء المبالغ المسموح بأدائها عن بُعد دون التنقل إلى شبابيك الأداء.

ويوفر النظام إمكانية الاطلاع على المبالغ المستحقة التي يسمح القانون بإظهارها للمستخدم، والحصول على مرجع إلكتروني للأداء، واستعمال وسائل الأداء المعتمدة، ثم التوصل بوصل إلكتروني يثبت العملية.

كما تتم مطابقة الأداءات مع السجلات المعنية بطريقة آلية وآمنة، وتحيين حالة المبلغ أو الملف بعد التأكد من نجاح العملية.

ويتيح النظام للمواطن الرجوع إلى سجل الأداءات السابقة، وتحميل وصولات الأداء، وطلب تصحيح الأخطاء عند تسجيل مبلغ غير صحيح أو عدم ظهور أداء تم بالفعل.

وفي حالة وجود نزاع حول المبلغ أو طريقة استخلاصه، ينبغي توفير مسطرة إلكترونية لتقديم الاعتراضات وإرفاق الإثباتات، مع إحالة الطلب إلى الجهة المختصة.

كما يجب اعتماد نظام للإشعارات يذكر المواطن بالمبالغ والآجال ذات الصلة عندما يسمح القانون بذلك، دون استعمال رسائل مضللة أو فرض إجراءات تلقائية غير مستحقة.

ومن الضروري وضع آلية لتسوية الأعطال التقنية، حتى لا يتعرض المواطن لعواقب بسبب تأخر تحديث البيانات أو تعذر تسجيل الأداء رغم نجاحه.

ويجب أن يظل النظام مرتبطاً بالقواعد القانونية الخاصة بالتنفيذ والطعن والاستحقاق، وألا يؤدي الأداء الإلكتروني أو تأخر تحديثه إلى إسقاط حقوق الأطراف أو اتخاذ إجراء غير قانوني.

إدماج الذكاء الاصطناعي في الإدارة القضائية

يقترح إدماج الذكاء الاصطناعي في الخدمات القضائية والإدارية باعتباره وسيلة مساعدة لتحسين الجودة والسرعة، وتسهيل فهم الإجراءات، وتقليص الأعمال المتكررة التي تستهلك وقت الموظفين.

ويتم تطوير مساعد قضائي ذكي يستطيع الإجابة عن الأسئلة العامة المتعلقة بالإجراءات، وشرح خطوات طلب الوثائق، وتوضيح كيفية تتبع الملفات، وإرشاد المواطن إلى الجهة المختصة بطلبه.

كما يمكن استعمال الذكاء الاصطناعي في تصنيف الطلبات والمراسلات، واستخراج النصوص من الوثائق الممسوحة ضوئياً، وإعداد ملخصات أولية للمستندات الطويلة، وترجمة المعلومات العامة، واكتشاف الملفات التي تأخر التعامل معها.

ويمكن لهذه الأدوات مساعدة الإدارة القضائية في رصد الطلبات المكررة أو البيانات المتناقضة، وتحديد النواقص الإدارية، وتوجيه الملفات إلى المصالح المناسبة، مع مراجعة النتائج من طرف الموظفين المختصين.

كما يمكن إنشاء نظام داخلي لمراقبة آجال معالجة الطلبات وإعداد تقارير دورية حول الأداء، بهدف تحديد أسباب التأخر وتوزيع الموارد البشرية والتقنية بصورة أفضل.

ومع ذلك، يجب منع استعمال الذكاء الاصطناعي بصورة غير شفافة لاتخاذ قرارات مستقلة بشأن الإدانة أو البراءة أو العقوبة أو استحقاق الحقوق القضائية. وتبقى القرارات القضائية من اختصاص القضاة والجهات المخولة قانوناً، مع ضمان إمكانية مراجعة النتائج الآلية وتصحيح الأخطاء والطعن في القرارات وفق المساطر القانونية.

إحداث نظام وطني لتتبع الملفات والحد من التأخر القضائي

يقترح اعتماد نظام معلوماتي موحد يسمح بتتبع مراحل الملفات القضائية، منذ تسجيلها إلى حين استكمال الإجراءات المرتبطة بها، مع مراعاة السرية والاختصاصات القانونية.

ويتيح النظام للمواطن معرفة حالة ملفه والإجراءات التي تمت والمواعيد المحددة، دون إظهار معلومات سرية أو معطيات تخص أطرافاً أخرى لا يحق له الاطلاع عليها.

كما يساعد المسؤولين على معرفة عدد الملفات المسجلة والمعالجة والمتراكمة، وتحديد المصالح التي تواجه ضغطاً كبيراً، ورصد التأخر الإداري والعمل على معالجته.

ويجب أن يعتمد هذا النظام مؤشرات واضحة لقياس مدة معالجة الطلبات، ونسبة احترام الآجال المستهدفة، وعدد الشكايات المتعلقة بالخدمات الإدارية، ونسبة الوثائق التي تم تسليمها إلكترونياً.

ولا ينبغي استعمال مؤشرات السرعة للضغط على القضاة في مضمون أحكامهم أو التأثير في استقلالهم، بل يجب توظيفها لتحسين التنظيم الإداري وتوفير الموارد اللازمة وضمان سير العدالة في ظروف مناسبة.

إحداث نظام إلكتروني للشكايات المتعلقة بالخدمات القضائية

يقترح توفير بوابة لتقديم الشكايات والملاحظات المتعلقة بالخدمات الإدارية للمحاكم، مثل التأخر في تسليم الوثائق، أو الأخطاء في البيانات، أو تعذر استعمال المنصة، أو عدم التوصل بإشعار متعلق بطلب سابق.

ويحصل كل طلب على رقم مرجعي يسمح بتتبع معالجته، مع تحديد المصلحة المسؤولة عن الرد والمدة المستهدفة للمعالجة.

كما يجب توفير إمكانية إرفاق الوثائق الضرورية، والتوصل بإشعار عند تسجيل الشكاية أو إحالتها أو إغلاقها، مع توضيح الإجراءات التي تم اتخاذها.

ويجب الفصل بين الشكايات الإدارية المتعلقة بجودة الخدمة وبين طرق الطعن القضائي المقررة قانوناً، حتى لا يُفهم من تقديم شكاية إدارية أنها بديل عن الاستئناف أو النقض أو غيرهما من المساطر القضائية.

كما ينبغي ضمان سرية هوية المشتكين عند الاقتضاء، ومنع استعمال الشكايات للانتقام من أصحابها أو التأثير في الملفات القضائية.

حماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني

يمثل أمن المعلومات وحماية المعطيات الشخصية شرطاً أساسياً لنجاح المحكمة الرقمية، بالنظر إلى حساسية الوثائق والملفات والمعلومات المرتبطة بالحياة الخاصة للمواطنين.

ولهذا يجب اعتماد أنظمة تشفير قوية، والتحقق المتعدد من الهوية عند الوصول إلى الملفات الحساسة، وتحديد صلاحيات الموظفين والمستخدمين وفق مهامهم القانونية.

كما يجب تسجيل عمليات الدخول والاطلاع والتحميل والتعديل، وإجراء عمليات تدقيق أمنية دورية، ووضع خطط للنسخ الاحتياطي واستمرارية الخدمات في حالة الأعطال أو الهجمات السيبرانية.

ويتعين إخضاع الأنظمة المعلوماتية لاختبارات أمنية مستقلة، وإحداث آلية للتبليغ عن الاختراقات ومعالجتها، وتحديد المسؤوليات عند حدوث إهمال أو استعمال غير مشروع للبيانات.

ويجب كذلك وضع قواعد واضحة لاستعمال الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، بما يضمن عدم تسريب الملفات أو استخدام البيانات الشخصية لأغراض غير مصرح بها، مع احترام القوانين المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية والأمن المعلوماتي.

تعميم الخدمات الرقمية مع الحفاظ على المساعدة الحضورية

لا ينبغي أن يؤدي إحداث المحاكم الرقمية إلى إقصاء المواطنين الذين لا يتوفرون على الهواتف الذكية أو الحواسيب أو الاتصال بالإنترنت.

ولهذا يقترح إنشاء شبابيك رقمية داخل المحاكم والجماعات الترابية، مجهزة بالحواسيب والاتصال الآمن، ويشرف عليها موظفون مدربون لمساعدة المواطنين في تقديم الطلبات واستخراج الوثائق وتتبع الملفات.

كما يجب تطوير واجهات بسيطة تعمل على الهواتف ذات الإمكانيات المحدودة، وتقليل حجم البيانات اللازمة لاستعمال المنصة، وتوفير إرشادات واضحة بلغة مفهومة.

ويتعين توفير خدمات مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك دعم قارئات الشاشة، وتسهيل التنقل داخل الواجهة، وتوفير وسائل بديلة للتواصل عند الحاجة.

ويظل الحضور الشخصي متاحاً في الحالات التي يتطلبها القانون أو يختار فيها المواطن الاستفادة من المساعدة الحضورية، حتى تكون الرقمنة وسيلة لتقريب العدالة لا حاجزاً جديداً أمامها.

مراحل تنفيذ المشروع

تبدأ المرحلة الأولى بإعداد البنية التقنية والقانونية اللازمة، وتوحيد المعايير الرقمية، وتأمين أنظمة المعلومات، وإطلاق الخدمات الأساسية المتعلقة بتتبع الملفات وطلب الوثائق والمراسلات والأداء الإلكتروني.

وتشمل المرحلة الثانية تطوير منصة المساعدة القضائية، وربط الأنظمة الإدارية التي يسمح القانون بتبادل البيانات بينها، وإطلاق الخدمات الرقمية المتعلقة بالزواج والطلاق والوثائق المرتبطة بالحالة الزوجية.

أما المرحلة الثالثة، فتتعلق بتوسيع نطاق الجلسات عن بُعد في الحالات المناسبة، وتجهيز المحاكم بالبنية التكنولوجية الضرورية، وتدريب القضاة والموظفين والمحامين على استعمال الأدوات الجديدة.

وفي المرحلة الرابعة، يتم إدماج تطبيقات الذكاء الاصطناعي المساعدة في تصنيف الوثائق وتوجيه الطلبات وتلخيص المعلومات ومراقبة آجال الخدمات، مع إخضاعها للمراجعة البشرية والتدقيق الأمني.

وتخصص المرحلة الأخيرة لتعميم الخدمات على الصعيد الوطني، وتقييم النتائج، ومعالجة الاختلالات، وتطوير المنصة وفق احتياجات المواطنين والتطورات التقنية والقانونية.

الأهداف المنتظرة من الإصلاح

يهدف هذا المشروع إلى تقليص تنقل المواطنين بين المحاكم والإدارات، وتسهيل الحصول على الوثائق، وتسريع معالجة الطلبات، وتخفيف الضغط على شبابيك الاستقبال، والحد من استعمال الورق، وتحسين جودة الخدمات الإدارية القضائية.

كما يسعى إلى تعزيز الشفافية في تتبع الملفات، وتسهيل أداء الغرامات، وتقريب المساعدة القضائية من الفئات الهشة، وتقوية حماية الوثائق من التزوير، وتحسين التواصل بين المواطن والمؤسسات القضائية.

ويجب تقييم نجاح الإصلاح من خلال مؤشرات دقيقة، مثل متوسط المدة اللازمة للحصول على الوثائق، ونسبة الطلبات المنجزة إلكترونياً، ومعدل معالجة طلبات المساعدة القضائية، ونسبة الأخطاء التي تم تصحيحها، وعدد الشكايات المتعلقة بالخدمات، ومستوى رضا المواطنين، ومدى احترام معايير الأمن وحماية المعطيات الشخصية.

إن إحداث محكمة رقمية ذكية بالمغرب ليس مجرد تحويل الوثائق الورقية إلى ملفات إلكترونية، بل هو مشروع شامل لإعادة تنظيم الخدمات القضائية وتبسيط الإجراءات وجعل العدالة أكثر قرباً من

المواطن، مع الحفاظ على استقلال القضاء وحقوق المتقاضين وضمانات المحاكمة العادلة.

والغاية النهائية هي بناء منظومة قضائية حديثة يستطيع فيها المواطن تقديم طلباته وتتبع ملفاته واستخراج الوثائق وأداء المبالغ المستحقة والاستفادة من الخدمات المتاحة عن بُعد، دون تنقل غير ضروري أو تعقيدات إدارية، في إطار دولة رقمية تحترم القانون وتضمن المساواة في الولوج إلى العدالة.

نهاية الكتاب